

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر
دراسة حالة جامعة باتنة : 2001/1992

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
شعبة : إقتصاد التنمية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

* علي همال

من إعداد الطالبة :

* براهيمى حسينة

أعضاء لجنة المناقشة :

الجامعة الأطلية

الرتبة

الاسم

/ باتنة

/ أستاذ التعليم العالي/ رئيسا

1- صالح فلاحي

/ باتنة

/ أستاذ التعليم العالي/ مقرر

2- علي همال

/ قسنطينة

/ أستاذ التعليم العالي/ عضوا

3- عبد الكريم بن أعراب

/ سطيف

/ أستاذ التعليم العالي/ عضوا

4- عمار عماري

السنة الجامعية : 2005/2004



إهداء

إلى ذكرى جدتي العزيزة ، تغمدنا الله برحمته الواسعة وأسكنها فسيح جنانه ، إنه سميع قدير
وبالإجابة جدير .

والدتي الغالية

إلى أمي الطيبة الحنون العطوف حفظها الله ، التي كانت وما زالت المعلم الأول في حياتي ، ومهما
قلت فيها فلن أفيد جزءا صغيرا من تعبها معي وتشجيعها ودعائها المستمر لي
بكل حب وامتنان أهديها هذا العمل

والدي العزيز

إلى أبي الحنون الطيب شفاه الله وعفاه إنه سميع مجيب ، أبي الرجل الكريم المحب للعلم الذي تقاني في
إسعاد أولاده وتوفير الحياة الكريمة لهم .

بكل حب وامتنان أهديه هذا العمل

والدي الغاليين حفظهما الله وجعلهما الشمعة التي تنير لي الطريق دائما .

محتويات المذكرة

الصفحة

01 مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في العالم

06 مقدمة

09 المبحث الأول : الإطار الفلسفي للموضوع

09 المطلب 01 : مفهوم التمويل

10 المطلب 02 : تكلفة التعليم العالي

12 المطلب 03 : السياسة التمويلية وإتجاهات تمويل التعليم العالي

18 المبحث الثاني : التعليم العالي سلعة إستهلاكية أم إنتاجية

18 المطلب 01 : التعليم العالي كسلعة إستهلاكية

22 المطلب 02 : التعليم العالي كسلعة إستثمارية

29 المطلب 03 : المقارنة بين التعليم العالي كسلعة عمومية وكسلعة إستثمارية

36 المبحث الثالث : أهمية التعليم العالي والبحث العلمي

37 المطلب 01 : دور التعليم العالي في النمو الإقتصادي والإجتماعي

38 المطلب 02 : دور البحث العلمي في التنمية

41 خلاصة

الفصل الثاني : تشخيص السياسة العامة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في

الجزائر خلال الفترة : 1992|2001 .

43 مقدمة

46 المبحث الأول : وضعية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

46 المطلب 01 : تطور الجانب البشري للجامعة الجزائرية

55 المطلب 02 : تطور الهياكل الجامعية

58 المطلب 03 : تطور الخدمات الإجتماعية الجامعية

63 المبحث الثاني : دور القطاع العام في التمويل

63 المطلب 01 : تطور ميزانية القطاع

66 المطلب 02 : ميزانية القطاع حسب أهمية المصالح المستهلكة

127	خاتمة
130	الملاحق
134	البيليوغرافيا

مقدمة

شغلت التربية إهتمام العديد من المفكرين الإقتصاديين منذ القدم ، فتاريخ الفكر الإقتصادي يشير إلى أن التربية كانت دائما حاضرة ، حتى وإن كان هذا الحضور جد ضئيل .

وتعتبر كتابات آدم سميث في مؤلفه الشهير (ثروة الأمم) ، من أوائل الكتابات في مجال التربية حيث أشار إلى دور الإنفاق على التعليم بإعتباره عاملا من عوامل الثروة لدى الأمم ، غير أن معالجته لهذا المفهوم جاءت في شكل فلسفي أكثر منه إقتصادي . ويعد تيودور شولتز أول من بلور مفهوم "الإستثمار في الرأسمال البشري" ، ثم جاءت أسماء أخرى لباحثين في هذا المجال أمثال ، إدوارد دنيسون وجاري بيكر ... وقد فتحت هذه الأعمال الرائدة لهؤلاء البوابة الحقيقية للإنتلاق في مجال الأبحاث المتعلقة بالقيمة الإقتصادية للتعليم .

وقد ساعدت هذه الدراسات والأبحاث التي طورت فيما بعد من قبل خبراء اليونسكو ، والمعهد العالمي لتخطيط التربية HPE ، ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي OCDE ، وغيرها من المنظمات والهيئات ، العديد من الدول في إيجاد آليات ونماذج جديدة لتمويل التعليم العالي خاصة بعد إرتفاع كلفته وزيادة الطلب عليه وتحولت بذلك النظرة إلى التعليم العالي من إستهلاكية إلى إنتاجية . وعن طريق ربط الجامعة بمراكزها البحثية بالواقع الصناعي والإنتاجي ، إستطاعت العديد من الدول خاصة الصناعية المتقدمة وبعض دول جنوب شرق آسيا من بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية متينة تعتمد أكثر فأكثر على القدرة البشرية في توليد الثروة وبطريقة متواصلة .

وإذا كانت أهمية ما توصلت إليه الدول المتقدمة في مجال إصلاح منظوماتها لتمويل التعليم العالي لا تحتاج إلى برهان ، فإن الجامعات العربية مازالت تعاني من أزمات خانقة ، بسبب ضعف إقتصاديات هذه الدول ، وإرتفاع مديونيتها والنمو الديمغرافي المتزايد ...

وتعد الجزائر واحدة من بين الدول العربية التي تعتمد أسلوب التمويل الكلاسيكي (العمومي) للجامعات ، حيث تخصص الدولة من ميزانيتها العامة سنويا مبالغ مالية طائلة للإنفاق على قطاع التعليم العالي . والشيء الملاحظ أن الجامعة الجزائرية قد

شهدت تطورا كبيرا وسريعا خاصة منذ الثمانينات ، وتحديدا في إنشاء وتوسيع هياكل الإستقبال (البيداغوجية وغير البيداغوجية) ، ومما لا شك فيه أن هذا التطور في الهياكل القاعدية ، قد صاحبه تطور آخر في أعداد الطلبة ، هيئة التدريس الموظفين الإداريين والعمال ، ونظرا لطغيان الطابع الإجتماعي على السياسة العامة لتمويل القطاع ، وأسلوب الإنفاق المستعمل ، فقد عرفت الكلفة المتوسطة للطالب إرتفاعا مستمرا في ظل محدودية الموارد المالية المخصصة للقطاع ، ووجود قطاعات إجتماعية أخرى منافسة له وتتمتع بالأولوية عليه .

وتعد جامعة باتنة مثال جيد لواقع تمويل التعليم العالي في الجزائر ، أين يظهر طغيان الطابع الإجتماعي على السياسة العامة لتمويل الجامعة .

1- إشكالية البحث :

من خلال ما تم عرضه رأأت الباحثة أن الإشكالية الممكن طرحها ، تتمثل في كيفية إصلاح منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر لتواكب متطلبات التنمية الإقتصادية داخليا وخارجيا .

ولتحليل هذه الإشكالية تطرح التساؤلات التالية :

- ما مدى نجاعة الإنفاق العمومي على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ؟

- هل من فرص بديلة للتغيير خاصة بالنسبة لمنظومة الدعم بالكيفية التي يتحقق فيها الإنصاف بأقل كلفة ممكنة ؟

2- أهمية ودوافع إختيار الموضوع :

يشكل موضوع تمويل التعليم العالي أحد أهم وأحدث المواضيع الرئيسية التي تشغل حيزا كبيرا من إهتمامات السلطات العمومية والباحثين في مجال إقتصاديات التعليم . ونظرا لما حققته العديد من الدول من نتائج هامة في مجال تطوير نماذج تمويلية جديدة تساهم في تحديث الإستراتيجية العالمية ، ولغرض الإستفادة من تجارب الغير ، كانت دوافع هذه الدراسة تتمثل في النقاط التالية :

- توضيح أهمية ومكانة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في العالم .

- محاولة الكشف عن مواطن الضعف والقوة لمنظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر .

- البحث عن البدائل الممكنة لإصلاح منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر .

3- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى إبراز ما يلي :

- مكانة منظومة تمويل التعليم العالي العربي في العالم .
 - عيوب النموذج التقليدي لتمويل التعليم العالي في الجزائر .
 - إرتفاع الكلفة المتوسطة للطالب .
 - إرتفاع نسبة المخصصات المالية للقطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي .
 - طغيان الطابع الإجتماعي على السياسة العامة لتمويل القطاع .
- بالإضافة إلى ذلك يمكن إدراج سبب ذاتي ، وهو حب وشغف الباحث للغوص في مجال إقتصاديات التعليم .

4- فرضيات البحث :

لأجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات المتصلة به تم طرح الفرضيات التالية :

- ترشيد الإنفاق العمومي ، يعتبر من بين الأولويات في تصحيح الأوضاع الحالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر .
- دراسة الكلفة المتوسطة للطالب في المستقبل القريب والبعيد حتى تسهل عملية تدبيرها .
- وفي مجال السياسات البديلة وبالموازاة مع الفكرتين السابقتين ، يمكن الإستعانة بنظام الإقراض الطلابي المعمول به في الكثير من الدول ، ويمكن أن تشترك في هذه العملية عدة مؤسسات عمومية وخاصة .
- إعادة النظر في منظومة الدعم بالكيفية التي تلغي الشكل غير المباشر للخدمات الجامعية ، وفي نفس الوقت تعديل شروط الإستفادة من المنحة ، وإيكال مهمة تسييرها إلى جهات معينة كالجماعات المحلية مثلا .

5- المنهجية المتبعة :

نظرا لأهمية الموضوع ، فقد تم الإعتماد على مناهج البحث المستعملة في الدراسات الإقتصادية ، حيث تم اللجوء إلى المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول ، أما الفصل الثاني والثالث والرابع فقد تم فيهم الإعتماد على المنهج الإحصائي نظرا لما تتطلبه الدراسة من طرق إحصائية دقيقة ، كما تمت الإستعانة بأسلوب المقارنة كأداة من أدوات المنهجية .

وللوصول إلى الهدف من الدراسة ، تم الإعتماد على المراجع المتاحة سواء كانت باللغة العربية أو الأجنبية (الأولى والثانية) ، فضلا على المعلومات المتوفرة حول الموضوع في المواقع المتخصصة عبر شبكة الأنترنت . والشئ الملاحظ هو ندرة المراجع خاصة المتعلقة بمنظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى حداثة تناول هذا الموضوع .

6- هيكل البحث :

تم تقسيم هذا العمل إلى أربعة فصول وهي :

- الفصل الأول ، الإطار النظري لسياسة تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في العالم .

- الفصل الثاني ، تشخيص السياسة العامة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة : 2001/1992 .

- الفصل الثالث ، وضعية تمويل التعليم العالي في جامعة باتنة خلال الفترة 2001/1992 .

- الفصل الرابع ، آفاق تطور القطاع 2008 .

الفصل الأول :

الإطار النظري لسياسة تمويل التعليم العالي والبحث

العلمي في العالم

مقدمة :

تتعاظم أهمية التعليم في عصر العولمة ، أو ما يسمى بمجتمع القرية الكونية الواحدة حيث لم تعد مصادر الثروة في أي مجتمع مقتصرة على ما يمتلكه هذا الأخير من ثروات طبيعية ، بل على مقدرة أفراده على التفكير والإبتكار . وبعبارة أخرى أصبحت مطالب التقدم وشروطه معتمدة على القدرة البشرية في توليد الثروة بطريقة متواصلة ، أين أصبحت الأهمية موجهة نحو تطوير القدرات المعرفية التي تصنع التكنولوجيا الحديثة والتي نراها اليوم ونتعامل معها وبها في آليات مختلفة أهمها الكمبيوتر ، الانترنت ، ومختلف أشكال الإلكترونيات الدقيقة...

لقد ركزت معظم النظريات الاقتصادية التي تعالج مسائل النمو الاقتصادي والتنمية منذ القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين ، عن مختلف العوامل المادية التي تدخل في عملية الإنتاج وبالتالي في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية وفي هذا الشأن عبر "آدم سميث" بوضوح في كتاباته عن أهمية التعليم والتدريب في ثروة الأمم ، وإعتبرها من صور تراكم الرأس المال البشري واستثمار مفيد لكل من الأفراد المتعلمين والمجتمع عامة ، وفي نفس السياق يضيف "مارك بلك" M.Blaug أن : "معظم الإقتصاديين قبل 1960 كانوا غير مدركين لحقيقة أن الظواهر الاقتصادية يمكن أن تفسر بوضوح بواسطة فكرة تشكيل الرأس المال البشري"¹ .

- وجاء فيما بعد تيودور شولتز "T.Schultz" أستاذ الإقتصاد بجامعة شيكاغو بملاحظاته وأبحاثه المتعددة ، وأعاد إكتشاف ما يسمى "بالإستثمار في الرأس المال البشري" ، وأورد العديد من الأمثلة والملاحظات ثم النتائج التي تؤكد أن الإنفاق على تعليم البشر بما ينميهم ويكون شخصياتهم المنتجة يعد إستثمارا لا يقل عن الإستثمارات المادية الأخرى ، ثم جاءت أسماء أخرى لباحثين في هذا المجال أمثال إدوارد دينسون وجاري بيكر وغيرهم . وكان لنتائج هذه الأبحاث صدى كبير

¹ Blaug M, " The Concept Of Human Capital ", Economics Of Education, (Edited By: M.Blaug , Vol-1. 1968). p.11.

نقلا عن ، محمود عباس عابدين، "علم إقتصاديات التعليم الحديث" ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، أبريل 2000 ، الطبعة الأولى) ، ص 101 .

خاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وبعض دول جنوب شرق آسيا أو ما يعرف (بالنمور الآسيوية) ، والتي سميت هكذا نتيجة لربط أنشطة البحث العلمي باحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية إنتاجا وإستهلاكاً وتصديراً .

إن الحديث عن تمويل التعليم العالي والبحث العلمي ، يقودنا إلى طرح مسألة في غاية الأهمية ، تتعلق بكلفة هذا الأخير التي عرفت زيادات مستمرة فاقت إمكانات العديد من الدول ، وأصبحت بذلك موضوعاً للعديد من الأبحاث والدراسات الممولة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية ، وطرحنا العديد من التساؤلات حول كيفية التحكم في هذه الكلفة ومسائل أخرى مثل الفعالية وترشيد الإنفاق .

فمعظم الدراسات الحديثة في هذا المجال تؤكد على ضرورة توزيع هذا العبء على مختلف الفئات الإجتماعية ، خاصة بعد أن تحولت النظرة إلى التعليم من إستهلاكية إلى نظرة إنتاجية ، وقد ساعدت هذه الدراسات والأبحاث العديد من الدول في إدخال إصلاحات في منظوماتها لتمويل التعليم العالي . وظهرت نماذج وآليات جديدة لتمويله والسؤال الذي يطرح هنا ، ما مكانة العالم النامي والعربي بالخصوص من زمرة هذه الإصلاحات العالمية ؟

إن ربط التعليم العالي والبحث العلمي بالواقع الصناعي والإنتاجي يطرح إشكالية الإستثمار في هذا النوع من التعليم ، ومن هذا المنطلق ، كيف يمكن الحديث عن التعليم العالي كسلعة إستثمارية ؟ وما هي الطرق التي يمكن من خلالها فتح باب الإستثمار في هذا الميدان ؟ وما درجة التقدم الذي حققته الدول في مجال الإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي ؟ وفي نفس السياق هل إستطاعت الدول العربية تحقيق شيء في مجال تطوير مناهجها وأبحاثها العلمية وربطها بالواقع الصناعي لخدمة التنمية في بلدانها ؟

إن تخلي الكثير من الدول على الأسلوب التقليدي في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي والإتجاه نحو الإستثمار في هذا المجال كان نتيجة لإرتفاع كلفته وزيادة الطلب عليه . ورغم ما قد ينجم عن مثل هذه السياسة الجديدة في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي من بعض الجوانب السلبية إلا أنه لا يمكن إغفال نتائجها الإيجابية والتي نراها ونشاهدها اليوم في شتى المجالات .

على ضوء ما سبق ذكره ، سيتم في هذا الفصل التمهيدي الإجابة على مختلف
هذه التساؤلات وغيرها من خلال النقاط التالية :

- الإطار الفلسفي للموضوع .
- التعليم العالي بين الإستهلاك والإستثمار .
- أهمية التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية .

المبحث الأول : الإطار الفلسفي للموضوع :

تعتبر المفاهيم المرتبطة بإقتصاديات التعليم قديمة العهد منذ كتابات آدم سميث في مؤلفه الشهير (ثروة الأمم) ، في أوائل القرن التاسع عشر ، حيث أشار إلى دور الإنفاق على التعليم باعتباره عاملاً مهماً من عوامل الثروة لدى الأمم ، وقد تكون أقدم من ذلك وتعود في امتدادها إلى حكماء الصين وجمهورية أفلاطون .

وتتعاظم أهمية التمدرس في عصر القرية الكونية الواحدة حيث أصبحت مطالب التقدم وشروطه معتمدة على القدرة البشرية في توليد الثروة بطريقة متواصلة وليس بمجرد امتلاك مصادر الثروة الطبيعية أو المالية وفي جملة التطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها العصر ، تبرز قضية حاسمة وملحة نظراً لإحتلالها صدارة الاهتمام من طرف الكثير من الباحثين والمسؤولين في العالم وهي قضية تمويل التعليم العالي ، وإرتفاع تكلفته التي أصبحت مقلقة وثقيلة الحمل بالنسبة للعديد من دول العالم لا سيما النامية منها وبدأ الحديث عن آليات جديدة وسياسات بديلة يمكن من خلالها التحكم في تكلفة هذا الأخير ، وترشيد الإنفاق العام عند هذا المستوى وظهرت نماذج جديدة لتمويل التعليم العالي في العالم . هذا وغيره سيشكل موضوع الحديث القادم من خلال النقاط التالية :

- مفهوم التمويل .
- تكلفة التعليم العالي .
- السياسة التمويلية وإتجاهات تمويل التعليم العالي في العالم .

المطلب 1 : مفهوم التمويل :

تعددت الآراء والتعاريف حول موضوع الإدارة المالية والتمويل منها ما يلي :

- يرى الدكتور خليل الشماع في تعريفه للإدارة المالية بأنها تمثل : " إحدى وظائف المنشأة التي تشمل تنظيم مجرى الأموال فيها وتخطيطه والرقابة عليه والتحفيز المالي لأفراد المنشأة"² .

² د. خليل الشماع ، نقلاً عن ، د. عدنان هاشم رحيم السمرائي ، في مرجعه "الإدارة المالية ، منهج تحليلي شامل" ، (ليبيا : الجامعة المفتوحة، 1997، الطبعة 2) ، ص. 24 .

ففي السابق كان ينظر إلى الإدارة المالية على أنها وسيلة للحصول على التمويل فقط ، حيث كانت مهمتها حسب عبد الحليم كراجه وآخرون هي : " تدبير الأموال من منظور خارجي أي منظور المقرضين والمساهمين دون الإهتمام بعملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة "³ . غير أن وظائف الإدارة المالية توسعت لتشمل التخطيط المالي، للحصول على الأموال (التمويل) ، إستثمار الأموال (إدارة الموجودات) الرقابة المالية ومعالجة بعض المشاكل المالية الخاصة التي قد تواجه المشروع . إذا فالتمويل يمثل أحد الوظائف الأساسية للإدارة المالية وحسب قاموس " LA ROUSE " ، يعرف التمويل على أنه : "توفير الإمكانيات المالية الضرورية لتسيير أو تطوير مشروع ما سواء كان عاما أو خاصا "⁴ .

وتبقى وظيفة التمويل ظاهرة عند إنشاء المشروع وفي أثناء حياته ، الأمر الذي يصعب من مهمة الإدارة المالية التي يتوجب عليها الإلمام الكامل بمصادر التمويل وبأوقات وكميات الأموال التي تحتاجها دون التغاضي عن الإلتزامات التي تترتب للحصول على مثل هذه الأموال .

غير أن الحديث عن التمويل بشكل عام لا يستطيع أن يكون بمعزل عن التكلفة فمن خلال تحديد التكلفة في المستقبل القريب والبعيد ، تركز الجهود للبحث عن مصادر تمويل هذه الأخيرة . وبما أن الفصل القادم من هذا البحث سيكون حول السياسة العامة لتمويل التعليم العالي في الجزائر ، ستركز الجهود على توضيح العلاقة التي تربط بين تكلفة التعليم العالي وتمويله .

المطلب 2 : تكلفة التعليم العالي:

إرتفعت تكلفة التعليم العالي مع مرور الزمن ، بشكل قد يفوق إمكانيات العديد من الدول ولا سيما النامية منها ، وأصبحت بذلك مجالا من بين المجالات الحيوية التي جذبت إليها العديد من الباحثين في إقتصاديات التعليم ، في محاولة لخفض هذه

³ د.عبد الحليم كراجه وآخرون ، "الإدارة والتحليل المالي" ، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2000 الطبعة 1) ، ص.15 .

⁴ Le Grand Dictionnaire Encyclopédique. " LA ROUSE " . (Paris : Librairie La ROUSE, Tome 4) P.4281.

التكلفة من خلال زيادة كفاءة وإنتاجية التعليم العالي من جهة وتوزيع المصادر من جهة أخرى .

- تعرف وود هول « M.Wood Hall » ، تكلفة التعليم بشكل عام على أنها : "تترادف مباشرة مع نفقاته Expenditures Of Eduacation"⁵ . في حين يضيف المعجم الوسيط بعدا مهما في تعريف الكلفة ، حيث يعرفها بأنها : " ما ينفق على شيء لتحقيقه من مال أو جهد "⁶ . وبالتالي فهو يضيف بعد الجهد في التعامل مع الكلفة بالإضافة إلى المال .

وقد يكون الهدف الأساسي من دراسة تكلفة التعليم والتعليم العالي بالتحديد هو التأكيد على الإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة ، قبل التفكير في زيادة قيمتها . والشيء الملاحظ هنا ، أن الدول المتقدمة هي أكثر حرصا في هذا الإتجاه بالمقارنة مع الدول النامية الفقيرة .

- أسباب ارتفاع تكلفة التعليم العالي :

- يمكن إبراز بعض العوامل التي ساهمت في ارتفاع تكلفة التعليم العالي فيما يلي :
- النمو الديمغرافي ، زيادة المواليد وقلة الوفيات وما يصاحب ذلك من زيادة الضغط على مراحل التعليم خاصة بعد تبني معظم دول العالم فكرة التعليم الإلزامي المجاني في مراحل معينة .
- تزايد الإهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية في مرحلة التعليم العالي .
- الإهتمام بعوامل الجودة في التعليم .
- التوسع الكمي والكيفي في التعليم العالي ، والذي يعتبر أكثر مراحل التعليم كلفة، وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى أن : " تكلفة الطالب في التعليم العالي في الدول النامية تساوي إثنتي عشر مرة تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية وترتفع إلى ثمان وثمانين ضعفا بالنسبة لمتوسط تكلفة التلميذ في المدرسة الابتدائية"⁷ . وبطبيعة الحال هناك فروق بين الدول النامية فيما يخص هذه النسب .

⁵ محمود عباس ، المرجع السابق ، ص. 48 .

⁶ المرجع السابق .

⁷ Psacharopoulos, G.&Sanyal,B. C, " Higher Education And Employments, The HEP Experience In Five Les Developed Countries" , (Paris : UNISCO/HEP 1981), P. 24, Ipid, P. 58.

- هذا بالإضافة إلى تواجد عوامل إقتصادية أخرى لا تقل في الأهمية عن سابقتها من العوامل ، منها على سبيل المثال : إرتفاع الأسعار ، إنخفاض قيمة بعض العملات ، إرتفاع المستوى العام للمرتبات وغيرها .

ونظرا لتزايد تكلفة التعليم العالي بقدر يفوق إمكانيات العديد من دول العالم خاصة النامية والعربية على وجه التحديد ، ظهرت العديد من المحاولات لدراسة بدائل متعددة لتمويل هذا النوع من التكوين العالي المستوى ، يأتي على ذكر بعضها في المبحث الثاني من هذا الفصل .

المطلب 3 : السياسة التمويلية وإتجاهات تمويل التعليم العالي في العالم :

تعتبر السياسة التمويلية جزء من السياسة الإقتصادية الكلية ، وتتعمق الحاجة إلى ضرورة وجود مثل هذه السياسات ، وخاصة ذات الكفاءة العالية منها على مستوى أي إقتصاد قومي ، وعليه فإن حسن الإختيار لنوع السياسة التمويلية التي تتلاءم مع الوضع الإقتصادي للبلد ، يحول دون حدوث أزمات وإختلالات على الصعيد الكلي لإقتصاد البلد .

1- السياسة التمويلية :

تشعب الموضوعات التي تتناولها السياسة التمويلية ويمكن تعريفها بشكل عام على أنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تعمل على توفير الأموال اللازمة للمشروع في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة مع إستخدام تلك الأموال أحسن إستخدام من خلال هيكل التمويل الأمثل الذي يحقق أقصى ربح ممكن أو (أي أهداف أخرى) للمشروع"⁸ .

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهداف أي سياسة تمويلية على النحو التالي :

- توفير الأموال الضرورية للمؤسسة أو المشروع في الوقت المناسب .
- تحديد الكيفية التي يتم الحصول بواسطتها على الأموال اللازمة ومصادرها المختلفة .

- تخطيط الكيفية التي تسير بها هذه الأموال .

⁸ د.عبد المطلب عبد الحميد ، "السياسات الإقتصادية ، تحليل جزئي و كلي" ، (القاهرة : مكتبة زهراء الشرق

- تحديد تكلفة الحصول على الأموال ، من خلال وضع هيكل التمويل الأمثل ، الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة بأقل تكلفة ممكنة ، وهنا يمكن طرح السؤال التالي : ما هو هيكل التمويل الأمثل ؟

تسعى أي سياسة تمويلية كفاء ، إلى تحديد هيكل التمويل الأمثل والمناسب في إطار الضوابط والمحددات والعوامل المؤثرة والحاكمة ، والتي تفسر إختلاف الهياكل التمويلية من مؤسسة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر . وهناك العديد من التعاريف التي تتناول هيكل التمويل الأمثل منها ، ما يقول بأنه يمثل : " توليفة مصادر التمويل المختلفة ، التي يتحقق في ظلها الموازنة بين العائد المتحقق ودرجة المخاطر المرتبطة بهذا العائد ، وبما يسمح في النهاية بتعظيم القيمة السوقية للأسهم"⁹ . هذا يعنى أنه من الأهمية ، إختيار الهيكل التمويلي الذي يحقق التوازن بين المدخلات والمخرجات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عوائد أي مشروع ترتفع في ظل تحسين الأوضاع الإقتصادية للبلد والعكس صحيح في حالة سوء هذه الأوضاع .

ولفهم أي سياسة تمويلية ، يجب الإلمام بمختلف مصادرها التمويلية والكيفية التي تعمل بها . وفي حالة تمويل التعليم العالي تظهر معايير أخرى لتقييم هذه السياسة مثل الكفاءة في توزيع الموارد المالية ، العدالة في توزيعها ، درجة كفاية مستوى توفير الخدمات التعليمية... وفي هذا يؤكد جورج سكارو بولس (1996) في أجنדתه البحثية عن إقتصاديات التعليم على فكرتي الكفاءة والعدالة في توزيع الموارد المالية لدرجة يرى فيها ، أنه : "من الضروري جدا معرفة الخلفيات الإقتصادية والإجتماعية لجميع الطلاب"¹⁰ .

وتركز العديد من الأبحاث الحديثة في إقتصاديات التعليم على مسألة العدالة في توزيع الموارد المالية ، خاصة تلك التي تتعلق بوجوب توزيع عبء تمويل التعليم العالي بين الفئات المختلفة في المجتمع ، رغبة منها في إيجاد وضع أقرب إلى العدالة بين الدولة والفرد في إستفادته من هذا النوع من التكوين .

⁹ د. سعيد عبد العزيز عثمان، 'دراسة جدوى المشروعات ، بين النظرية والتطبيق' ، (مصر : الدار الجامعية ،

1996) ، ص 168 .

¹⁰ G.P. sacharopoulos. OP. Cit., P. 68.

هذا وغيره من الدراسات والأبحاث خاصة تلك التي طورت من طرف خبراء اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية « OCDE » ، والمعهد العالمي لتخطيط التربية « HPE » ، وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية التي ترى ضرورة ترشيد الإنفاق والبحث عن مصادر بديلة لتمويل هذا النوع من التعليم . وبغية ربط النظرية بالتطبيق ظهرت العديد من الاتجاهات لتمويل التعليم العالي على المستوى العالمي منها ما يلي :

2- اتجاهات تمويل التعليم العالي في العالم :

إن التوسع الكبير الذي عرفه التعليم العالي على المستوى العالمي وزيادة الطلب على هذا النوع من التكوين ، في مقابل ارتفاع كلفته ، حتم على العديد من الدول تعبئة موارد مالية إضافية غالبا ما كانت على حساب قطاعات أخرى لا تقل في الأهمية عن مثل هذا القطاع ، وفي الوقت ذاته وضعت آليات جديدة تسمح بتوفير تكوين نوعي بأقل تكلفة وأكثر إنصاف. وفي هذا السياق يقترح خبراء منظمة « OCDE » ، خمسة أصناف لتمويل التعليم العالي هي كالتالي :

- التمويل الذاتي :

يعتمد هذا الصنف من التمويل على حقوق التسجيل وعقود البحث في المؤسسات الجامعية. والقائمون على مثل هذا النمط من التمويل ، يبحثون باستمرار عن الطرق الممكنة لجلب أكبر عدد ممكن من الطلبة ، عن طريق تقديم برامج تعليمية نوعية كثيرا ما تكون انتقائية ، فهو نمط يبحث عن التوازنات المالية قصد تحقيق الأرباح مثال على ذلك : "جامعة يول (Yale) ، استطاعت أن تحقق رأسمالا يقدر بـ 19 مليار دولار مكنها من الحصول على موارد سنوية ، نتيجة توظيف الأموال تقدر بـ 11 مليار دولار¹¹ . وضعها المالي هذا جعل منها تحتل الصدارة في مجال التمويل الذاتي .

¹¹ د. عبد الكريم بن أعراب ، 'مستقبل تمويل التعليم العالي في الجزائر' ، في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، العدد 11 (فيفري 2002) ، ص. 216 .

- التمويل بالاعتماد على المصادر العمومية :

يقوم في الأساس على الاعتمادات العمومية ، ومبدأ التفاوض بين الممول الذي تمثله وزارة التعليم العالي أو وزارة التربية ومسؤولي المؤسسات الجامعية . ويتصف بالحدة والصلابة فيما يتعلق بالمعاملات المالية ، حيث ترغب الوزارة المعنية ، الجامعات على تقديم الوثائق الكافية للحصول على المبالغ المالية المطلوبة.

- منظومة التنوع في الممولين العموميين :

تشارك هنا عدة جهات في تمويل التعليم العالي (وزارات ، الجماعات المحلية...) بالإضافة إلى الوزارة المعنية ، الأمر الذي يفتح المجال لتزايد الموارد وتنويعها . وهنا تطرح مسألة الرقابة على الأموال والكيفية التي تتفق بها كعقبة من زاوية التحكم في التسيير المالي للجامعة ، كون الأطراف الممولة ليست بالضرورة الوصية على الجامعة . نأخذ مثلاً : "في مجال تمويل المكتبات الجامعية الدانمركية إحدى عشر من أكبر مكتبات البحث هي تحت وصاية وزارتيين ، وزارة الثقافة ووزارة التربية ، وكليهما يطبقان مبادئ جد مختلفة في التمويل"¹².

- منظومة الغلاف المالي الكلي :

في مثل هذا النمط من التمويل ، تعطي الوزارة المعنية الحرية الكاملة للجامعة في كيفية توزيع الاعتمادات المالية الكلية حسب ما تراه هذه الأخيرة مناسباً لإحتياجاتها وعليه فهو يعطي مرونة كافية لمسؤولي المؤسسات الجامعية ، ولكن في الوقت ذاته يطرح إشكالية مراقبة نماذج تسيير الأموال العمومية ، خاصة عند البلدان الطامحة في النمو ، حيث أن توجيه هذه الأموال لا يكون بالضرورة لأغراض تربوية مثل ، تزيين المحيط ، شراء السيارات...

- التمويل القائم على مبدأ بيع الخدمات :

في هذا النموذج التمويلي ، تعتبر الجامعة كمؤسسة خاصة تعمل بمبدأ الربحية ويعتبر العقد هو الرابط الأساسي بين الجامعة والممول ، حيث تباع المؤسسة

¹² Svend Larse, " Le Financement Des Bibliothèques Universitaires Au Danemark " . 63 rd. IFLA. Général Conference (31 September 1997), at web site : <http://www.ifla.org/iv/ifla63/63larsf.htm>

الجامعية خدماتها التكوينية في مقابل الحصول على الموارد المالية من الأطراف المعنية بهذا التكوين ، ويتوقف هذا على نوعية العقد المبرم .
هذا ويشهد التعليم العالي في الوقت الراهن آليات حديثة في تمويله تتميز بثلاثة معطيات أساسية موجزة فيما يلي :

أ- التنوع في مؤسسات التعليم العالي :

مرت الجامعات في العالم بالعديد من المراحل ، ففي بداية السبعينات كانت الجامعات تعرض تكوينا متنوعا في جميع التخصصات ، ومع بداية الثمانيات تغير الاتجاه نحو جامعات أكثر تخصصا ، لتنتقل فيما بعد إلى مؤسسات عارضة للخدمات التكوينية ، باحثة عن مصادر جديدة للتمويل . والملاحظ أن هذا التنوع في الخدمات التكوينية يختلف من حيث الكثافة من بلد إلى آخر ، فهو مثلاً أكثر كثافة في الولايات المتحدة الأمريكية عنه في أوربا .

ب- التنوع في مصادر التمويل :

وهنا تصنف الجامعات ضمن ثلاثة فئات ، الأولى تضم الجامعات التي لديها نوع من الاستقلالية في الموارد المالية لامتلاكها لمداخل ذاتية ، والثانية تتعلق بالجامعات التي تعتمد في الأساس على حقوق التسجيل ، والنوع الثالث ينطوي على الجامعات التي تعتمد وبطريقة شبه كلية على التمويل العمومي .

ج- التنوع في ميكانزمات التمويل :

تتنوع وتختلف آليات التمويل مثلها مثل مصادر التمويل ، فلكل بلد نموذج خلص به ، قد يتشابه مع بلد آخر ، كما قد يختلف من بلد إلى آخر مثلاً : " بلدان منظمة OCDE يصنفون ضمن 3 فئات ، الفئة الأولى تعتمد منظومة تمويل الجامعات بتطبيق أسلوب الصيغ ، من بينها ألمانيا ، هولندا ، الدانمارك ، النرويج ، الفئة الثانية تطبق منظومة العقود كإنجلترا ، فرنسا ، والفئة الثالثة تعتمد على التمويل برسوم التسجيل المدعمة أحيانا كالمنظومة المختلطة في اليابان والولايات المتحدة"¹³ . تمثل هذه باختصار مختلف اتجاهات وآليات تمويل التعليم العالي في العالم .

¹³ عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 215.

إن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل بلوغ الأهداف التربوية هو الاهتمام الرئيسي لأي سياسة تربوية ، فالتعليم العالي لا سيما في الآونة الأخيرة أصبح يتكلف مبالغ طائلة ، تشكل نسبة كبيرة من الميزانية العامة لأي دولة . والملاحظ أن معظم الأبحاث الحديثة في إقتصاديات التعليم ، لا ترى من المانع أن تقدم الدولة تعليمًا مجانيًا وربما إلزاميًا في مراحل التعليم قبل الجامعي خاصة في مرحلة التعليم الأساسي . ولكن الجدل القائم هو عن من يجب أن يدفع تكاليف التعليم العالي . وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة" يحمل في طياته -إختيار البديل الأفضل- ثم استخدامه بشكل فعال حتى يؤدي هدفه إلى أقصى درجة مع أقل تكلفة ووقت وجهد .

وما يلفت الإنتباه عند الحديث عن حجم الإنفاق على التعليم العالي ، تلك التقارير الدولية والتي تشير إلى أن بعض الأقطار في شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية تخصص موارد مالية للإنفاق على هذا النوع من التعليم أقل بكثير مما تخصصه الكثير من الأقطار العربية ، ومع ذلك فإن عوائد التعليم العالي عندها أفضل من عوائد الأقطار العربية . وهنا تثار التساؤلات حول مسألة ترشيد الإنفاق العام لدى الأقطار العربية ، أين تظهر جوانب الهدر وسوء استعمال وتوزيع الموارد المالية وقضايا أخرى مثل ، طغيان الإنفاق على الجوانب الإدارية التي تستنزف جزءا كبيرا من الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي وغيرها من الأمور التي تتطلب وبالضرورة ترشيد الإنفاق عندها .

وللحديث عن الجامعة والتعليم العالي ، تميل العديد من دول العالم في الوقت الحالي إلى ربط الجامعة ومراكزها البحثية بالواقع الصناعي والإنتاجي لهذه الدول إيماناً منها بأن الإستثمار في هذا المجال هو من أفضل وأحسن الإستثمارات على الإطلاق ، لما حققه من نتائج حسنة على مستوى إقتصاديات بلدانها . وسيتم التعرف أكثر عن بعض هذه التجارب عالمياً ، وما مدى استجابة الواقع العربي للتغيرات الحالية في مجال تمويل التعليم العالي ، من خلال التعرض إلى التعليم العالي بين الإستهلاك والإستثمار .

المبحث 2 : التعليم العالي سلعة استهلاكية أم إنتاجية ؟

تحتاج المجتمعات في العصر الحديث ، من أجل التفاوض على مكانة في صرح الأمم إلى مؤسسات ذات قدرات وكفاءات عالية على إنتاج المعرفة ، ونشرها والعمل على توظيفها في حل المشكلات التي تواجهها ، باعتبار أن المعرفة هي المصدر الحقيقي للقوة ، والوسيلة المثلى لخلق الثروة ، وعليه يتوجب على أي مجتمع يسعى إلى التقدم ، أن يضع ضمن أولوياته إستراتيجيات ملائمة لمسايرة التقدم العلمي .

إن الجامعة التي تسعى للدفاع عنها وترقيتها اليوم ، ليست الجامعة بالعودة إلى الماضي ، تخدم مصالح نخبة معينة ، تدير نفسها عن طريق إتحاد النخب ، بل هي جامعة مفتوحة على المجتمع قادرة قادرة على الإستجابة لإحتياجاته ، وتساهم بقدر كبير في تقدم المجتمع في مجمله . ضمن هذا الإطار وفي ظل إرتفاع كلفة التعليم العالي يطرح التساؤل التالي : هل يجب أن تستمر الجامعة في عرض تعليم عام ومفتوح ، أم هو من الضروري أن تخضع لإحتياجات محددة وفق ما تقتضيه الساعة ؟ الإجابة عن هذا السؤال سترد فيما يلي من خلال التعرض لمختلف التطورات التي شهدتها تمويل التعليم العالي في العالم . ومدى النجاح الذي حققته الدول في مجال إصلاح منظوماتها لتمويل التعليم العالي .

المطلب 1 : التعليم العالي كسلعة استهلاكية :

إن الحديث عن الجامعة يقودنا إلى القرون الوسطى أو ما قبلها ، حيث كانت هذه الأخيرة تشكل تقريبا المثل الجيد لمفهوم "المؤسسة" بالمعنى التقليدي لهذه الكلمة . مدارة من قبل الطبقة الحاكمة ، كانت أكثر مكانا لإنتاج رموز ثقافية بدلا من وسيلة إنتاج معارف جديدة ، ممولة بشكل شبه كلي عن طريق الموارد الخاصة كالكنائس الأفراد ، القبائل... في حين نجد أن مصطلح الجامعة بوصفها كمنظمة تعليم قد أستعمل في أوروبا منذ العصور الوسطى تحت مفهوم : "L'Universitas Magistroum و Scholarium Parisiensium (1915) المعروفة بالصبوبون Sorbonne حديثا بفرنسا ، Oxford (1249) و cambridge (1284) بإنجلترا ، Heidelberg (1386) و Cologne (1388) و Tubigen (1477)

في مختلف الولايات الألمانية ، Bologne بإيطاليا¹⁴ . وغيرها كانت مرتبطة بالكنيسة والنقاشات اللاهوتية « CF. Universités Médiévales »

تغيرت هذه النظرة مع بداية القرن العشرين أين عرف التمويل العام للتعليم العالي رواجه ، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث رأت العديد من الدول أنه من الضروري إدخال الإنفاق العام في هذه المرحلة من التعليم وبرر ذلك بالطلب المتزايد على اليد العاملة المؤهلة ، نتيجة النمو الإقتصادي السريع وتطوره حيث أصبح تطوير المعرفة يشكل بعدا من الأبعاد الأساسية التي تسعى إليها العديد من المجتمعات خاصة الصناعية منها . وعليه فالتمويل الخاص في شكله السابق لا يستطيع لوحده مواجهة الطلب المتزايد على تكوين الرأسمال البشري ذو المستوى العالي . والسؤال الذي يطرح هنا ، في ظل التحولات والمتغيرات الإقتصادية الجديدة ، هل يصبح هذا العامل (الدولة) لوحده كاف لإنتاج هذه النخبة المؤطرة تأطيرا عاليا ، وخاصة إذا علمنا أن سوق العمل لا يعرض نفس الشروط مثلما كان سابقا ؟ هذا ما سيتم تحليله فيما سيأتي :

1- مصادر تمويل التعليم العالي كسلعة عمومية :

في هذه الحالة ، الدولة هي التي تضمن توفير الأموال الضرورية لتسيير مثل هذه المؤسسات ، وتتأتى هذه الأموال في العادة من مصدرين أساسيين هما : إعانة الوزارة الوصية ورسوم التسجيل المدفوعة من طرف الطلبة ، وهذه هي ثابتة ومحددة عن طريق قرار أو نص حكومي . وتسمح قواعد الميزانية السنوية المعدة وزاريا ، بحساب الاعتمادات المالية الخاصة بكل مؤسسة جامعية ، والملاحظ أنه في الكثير من الأحيان يتعرض هذا النوع من الإعانات المالية إلى الانخفاض لسبب ما كسوء الأحوال الإقتصادية للبلاد ، ويظهر ذلك بوضوح في المجتمعات النامية والعربية خاصة . فمعظم البلدان العربية إن لم نقل جميعها تواجه تحديات كبيرة وأساسية في الوقت ذاته ، فمن جهة فهي تعاني من تردى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وأحيانا السياسية ، ومن جهة ثانية هي مطالبة بتجديد

¹⁴ Université, Article De L'encyclopédia Universalise, France, 1995.

وتحديث قطاعاتها الرئيسية وفي مقدمتها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والذي يشكل موضوع الدراسة .

- فبالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة التي تعاني منها الجامعات العربية بزيادة أعداد الملتحقين بها والذي لا يتناسب مع مقدرتها في إستيعابهم ، تبرز ظاهرة تدني كلفة الطالب فعلى سبيل المثال : " تبلغ تكلفة الطالب الأمريكي 23 ضعفا تكلفة الطالب المصري ، وتصل إلى 25 ضعفا في اليابان"¹⁵ . ولا تختلف باقي الجامعات العربية كثيرا في هذا الشأن . ففي الوقت الذي تساهم فيه هذه الكلفة في الدول المتقدمة في زيادة موازنات جامعاتها ، تزيد عند الدول العربية من نفقات التعليم العالي . ومن القضايا الملحة التي تواجه الإقتصاديات العربية هي زيادة حدة بطالة الخريجين من الجامعات ، وحول هذا الموضوع قدرت منظمة العمل العربية لسنة 1997 عدد العاطلين في الدول العربية بـ : "حوالي 12 مليون عاطل وبمعدل عام للبطالة يبلغ قرابة 14 %"¹⁶ . وقد يرجع السبب الرئيسي في هذا إلى عدم الصلة الموجودة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل ، فنجد أن معظم الطلبة في هذه البلدان يميلون نحو التخصصات الإنسانية والاجتماعية ، ويشد عن هذا الوضع الجزائر ، وهي البلد العربي الوحيد الذي تقل فيه نسبة الالتحاق بالفروع الإنسانية والاجتماعية عن : " 40 % وتفوق 47 % في الاتجاه العكسي ، وترتفع هذه النسبة في السعودية ، اليمن ، موريتانيا إلى 75 % ، 87 % ، 92 % على التوالي"¹⁷ . في حين تصل نسبة التحاق الطلبة بالفروع الاجتماعية والإنسانية في كوريا الجنوبية وهونج كونج إلى : " 54 % و 40 % على الترتيب"¹⁸ .

- ولتعميم الحديث أكثر عن التعليم العالي العمومي ، إليك مثال آخر من العالم يظهر فيه إنخفاض قيمة الإعانة المباشرة وحقوق التسجيل وذلك بالنسبة للحكومة الكيبككية

¹⁵ جمهورية مصر العربية ، سلسلة تقارير مجلس الشورى ، "نحو سياسة تعليمية متطورة" ، لجنة الخدمات تقرير رقم : 17 ، (1994) ، ص . ص. 22 - 23 .

¹⁶ منظمة العمل العربية ، " العمل والتنمية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية" القسم الأول (1997) ، ص. 25 .

¹⁷ اليونيسكو ، الكتاب الإحصائي السنوي ، 1996 .

¹⁸ المرجع السابق .

وللإشارة فالدولة الفدرالية الكندية تعتمد التمويل العمومي للجامعات بنسبة 85.6% حسب ما جاءت به منظمة OCDE لعام 1996 .

الجدول رقم : 01/01 إنخفاض قيمة الإعانتين على مستوى الجامعات الكيبككية

خلال الفترة : 1998/1994

الوحدة : الدولار الجاري

الانخفاض على مدار 3 سنوات	1998-1997	1997-1996	1996-1995	1995-1994	السنة المصدر
285.7 (% 18.2)	1287.6	1387.6	1483.9	1573.3	إعانة الدولة (\$ 000 000)
12.8 (% 4.1)	297.5	297.7	305.0	310.3	حقوق التسجيل (\$ 000 000)

Source : Internet, " Financement Des Universites ", at web site :

http://www.meq.gouv.qc.ca/ens-sup/ens-univ/rap_fin/docum.asp

يبدو واضحا من الجدول إنخفاض قيمة الإعانتين (المالية وحقوق التسجيل) خلال الفترة (1998/1994) بنسبة 18 % لوزارة التربية وبحوالي 4 % لحقوق التسجيل أي بمقدار 298.5 مليون دولار .

وتتلقى الجامعات الكيبككية أموالا مخصصة لإنجاز مهام البحث تأتي في الغالب من أكبر المنظمات الممولة للبحث في العالم ، كما تحصل على عقود من المؤسسات والمنظمات الخاصة .

وتشير الإحصائيات العالمية حول نفقات التعليم العالي بأنها غير متجانسة ، وقد أجرت منظمة OCDE عام 1997 دراسة راجعت فيها منهجية تطور هذه النفقات حيث قدرت فيها التكلفة المتوسطة للطلاب بطريقة كلية من مجموع دراساته العليا .

2- مزايا التمويل العمومي :

من أهم مزايا التمويل العمومي ما يلي :

- فريق الإدارة المالية يعمل طوال السنة لإعداد ميزانية السنة الحالية ، والتحضير لميزانية السنة المقبلة ، وتؤسس إعانة القاعدة (Base) للسنة السابقة نقطة الانطلاق في سير تحديد الإعانة السنوية المدفوعة للمؤسسة الجامعية ، وهي خاضعة كل سنة إلى تعديلات خاصة حيث يتم رفعها أو تخفيضها حسب السنوات وبالموازاة مع

مختلف المقاسات (Paramètres) وتمنح للمؤسسات الجامعية وفق قواعد مؤسسة لتسيير البرامج التعليمية أو النشاطات الأخرى .

- التعليم العالي كسلعة إستهلاكية ، يضمن المساواة والعدالة في الحظوظ والمعاملة للجميع ، التمثيل والتفاوض يكون جماعيا ، مستقل عن أي حكم خارجي مهما كان نوعه أو شكله .

- العوائد الإجتماعية هي أكثر من الخاصة ، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية للفرد المتلقي للتكوين والتي يستفيد منها المجتمع على أكثر من صعيد .

- التمويل العمومي للتعليم العالي ، يمكن أن يكون إستثمارا مربحا للدولة والفرد معا إذا تحصل هذا الأخير على إمتيازات مستقبلية ، فالدولة يكون بمقدورها ضمان إيرادات ضريبية مأخوذة من حامل الشهادة حينما يوظف في سوق العمل والإستثمار وفق هذه الفرضية لا تكون له مردودية إلا في حالة ما إذا كانت التكاليف المستحقة أقل من الأرباح المقنطرة .

ويبرر تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي خاصة في البلدان أين تكون وسائل الإنتاج إشتراكية . والملاحظ أنه بالنسبة لهذا النوع من السلعة العمومية المردودية لا تراعى .

وفي ظل المستجدات العالمية الجديدة ، والتطور العلمي والثورة الصناعية التي يشهدها العصر الراهن ، يطرح السؤال التالي : هل من آليات وبدائل جديدة للإستثمار في هذا المجال وبالتالي التخفيف من العبء المالي الثقيل الذي يتحمله هذا النوع من التعليم العالي المستوى ؟

هذا ما سيتم الإجابة عنه فيما يلي من خلال التعرض إلى التعليم العالي كنوع من السلع الإستثمارية .

المطلب 2 : التعليم العالي كسلعة إستثمارية :

كما سبق ذكره فإن التعليم العالي كان ممولا بطريقة شبه كلية عن طريق الأموال الخاصة ، والتي تتأتى في العادة من الكنائس بالدرجة الأولى ، الأفراد العائلات... وإستمرت هذه الرؤية حتى بداية القرن العشرين ، أين ظهر التعليم العالي كسلعة عمومية . لكن بروز هذا الأخير بعد الحرب العالمية الثانية خاصة لم يدم طويلا فعقب نهاية سنوات الستينات عرفت العديد من الجامعات عبر العالم تحولات عميقة

حيث إستمرت في تحمل ردة فعل التدفق الطلابي الكبير . هذا النمو السريع والشديد صاحبته تعديلات جديدة في التشكيلة الإجتماعية ، وأدخلت أساليب جديدة في الإدارات الجامعية . ومنذ سنة 1973 ومع التطور الإقتصادي ، تم التخفيض في حجم المعونات المعروضة على الطلبة ، ودارت الظنون والتساؤلات حول أهمية التعليم العالي من الشكل التقليدي . وحتى الجامعات التي تتمتع بشهرة وبسلطة معنوية لا نزاع فيها أصبحت بدورها تتسائل عن تلك الأهمية . ومع بداية الثمانينات كل الميول والتوجهات كانت نحو حماية التعليم العالي كسلعة إستثمارية وشاع ذلك أكثر منذ أن ركزت الأدبية الإقتصادية على التعليم كإستثمار ويظهر ذلك في أعمال Shultz, Denison, Becker وغيرهم اللذين ألفوا العديد من الأعمال الهامة حول الدور الإقتصادي للتعليم ، والسؤال المطروح هنا ، في حالة اعتبار التعليم العالي كسلعة إستثمارية كيف يساهم ذلك في رفع نوعية التكوين ؟ وإلى أي مدى يمكن أن يساعد هذا في عملية التنمية الإقتصادية للبلد ؟ هذا ما سيتضح من خلال التحليل القادم .

1- مزايا التعليم العالي كسلعة إستثمارية :

- من بين مميزات التعليم العالي كسلعة إستثمارية ما يلي :
- الأزمات المالية الناجمة عن التطور الإقتصادي الحاد تشكل حاجز أمام نمو التعليم العالي كسلعة إستهلاكية ، وتفتح المجال أمام تدخل الأفراد وأصحاب الأموال بصفة عامة .
- التعليم العالي كسلعة إستثمارية ، يخفف من العبء الملقى على عاتق الدولة ويفسح لها المجال لإختيارات متعددة .
- نوعية التكوين العالي تتوقف في العادة على حجم الوسائل والإمكانيات التي تحوزها مؤسسات التعليم العالي ، وفتح المجال للإستثمار هنا ، يستطیع أن يسد ولو نسبيا صعوبة الحصول على الإمكانيات ويحافظ على مستوى التكوين أو يحسنه .
- إن الإستثمار الخاص في التعليم العالي يساهم بدرجة كبيرة في عزل مصادر التبذير ويدفع بالأفراد للإهتمام أكثر بنوعية تكوينهم ، كما أن الطالب في حد ذاته

يكون حذرا في إختيار الفرع الذي ينوي الدراسة فيه ، ومدة الدراسة تكون عقلانية .

- معدلات المردودية الفردية تعد بدورها حافز آخر لطالب التكوين . حيث أن مكاسبه المستقبلية تكون أكبر بالمقارنة مع التكلفة التي يتحملها ، وعليه فالأمر يتعلق بإستثمار مربح الشيء الذي يحفز هذا الأخير وعائلته على تحمل نسبة من تمويل التعليم .

- مؤسسات التعليم العالي تكثف من مجهوداتها أكثر وتسهر على نوعية التكوين عندما ينشأ التمويل جوهريا من حقوق التسجيل .

- الإستثمار في التعليم العالي يدفع إلى خلق نوع من المنافسة بين الجامعات لجلب العميل (الزبون) .

إن الجامعات تشكل الممثل الأول والأكبر لعملية البحث ولكن مع زمرة التحولات والتغيرات الإقتصادية السريعة وجب عليها التكيف وإحتياجات السوق العالمي الجديد.

وهنا يطرح التساؤل التالي : ما هي الأساليب والطرق التي يمكن بواسطتها الإستثمار في التعليم العالي ؟ هذا ما سيتم الإجابة عنه فيما يلي .

2- أهمية الإستثمار في التعليم العالي :

لكي تدب الحياة في محيط معاصر نو إبداع تقني ، يحتاج الناس إلى إمتلاك مهارات تقنية وتحتاج الحكومات والدول إلى الإستثمار في تنمية تلك المهارات والمتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية اليوم ترفع من أهميتها وتنوع الطلب عليها .

ولتشجيع البحث المبني على التقنيات الحديثة ، يمكن للحكومات أن تحفز عملية الربط بين مؤسسات التعليم العالي والصناعة ، وتعمل على خلق الحوافز المالية للمؤسسات الخاصة لإجراء البحث والتطوير .

- إن تشجيع الروابط بين الجامعات والصناعة يشكل حافزا للشركات عالية التقنية في أن تتجح في أعلى مستويات المعرفة والإبداع ، كما يساعد ذلك الباحثون والخبراء العلميون والفنيون على مستوى الجامعة ، وفي الوقت نفسه يدفع برجال الأعمال لإقامة مشاريعهم بجوار الجامعات مثلا : " تقوم جامعة تامبير للتقنية في فلندا بربط نوكيا ، مركز الأبحاث التقني في فلندا والشركات في مجال تصنيع

الأخشاب ، يشغل رجال الصناعة في العلوم والتقنية 20 % من وقتهم في الجامعات ليلقوا المحاضرات على الطلبة في مجال خبرتهم ، ويعمل (الأساتذة غير المتفرغين) على المواجهة المتحدية بين الصناعة والمجال الأكاديمي ، ويتعلم الطلاب الصلة الوثيقة بين التقنية والصناعة¹⁹ .

وقد استخدمت حكومات شرق آسيا مجموعة إمكانيات متنوعة لتحفيز البحث والتطوير عن طريق فتح المجال للإستثمار في التعليم العالي ، بالإضافة إلى التعاون بين الوكالات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص . ولتوضيح الفكرة أكثر سيتم عرض تجربة كل من دولتي كوريا الجنوبية وسنغافورة .

أ- كوريا الجنوبية :

ساندت الحكومة الكورية فكرة الإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي من خلال السماح لهذا القطاع بالاندماج مع مختلف القطاعات الأخرى للبلاد ، كما قامت بتقديم مكافآت وإعفاءات ضريبية للمؤسسات في سبيل تمويل نشاطات البحث وحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2001 : " يمكن أيضا إستثمار المخصصات في أول صندوق كوري للرأس المال المغامر ، شركة التطوير التقني الكورية ، أو في جهود بحث وتطوير تعاونية مع معاهد البحوث العامة"²⁰ . وعملت على تخفيض الضرائب والرسوم على إستيراد معدات ولوازم الأبحاث ، كما قدمت قروضا طويلة الأجل بفائدة منخفضة للشركات التي تنوي المشاركة في مشاريع البحث . ولكن يبقى الحافز الأساسي للبحث والتطوير حسب نفس التقرير لعام 2001 : " لم يأتي من الحوافز بقدر ما أتى من الإستراتيجية الكلية - خلق سلاسل كبيرة من الشركات - مكافأتهم ماليا ، حماية الأسواق لإفساح المجال لهم لقيادة التقنيات المعقدة ثم دفعهم إلى سوق التصدير عن طريق إزالة حواجز الحماية"²¹ . وبالرغم من بعض أوجه القصور التي نجمت عن تطبيق نظام السلاسل ، إلا أن كوريا تعد واحدة من الأمثلة الرائدة في عالم البحث العلمي والتحول التقني السريع .

¹⁹ تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، "إطلاق العنان للإبداع البشري ، إستراتيجيات وطنية" ، ترجمة ، ندا جمال

الدين بيومي (القاهرة : مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، 2001) ، ص . 82 .

²⁰ المرجع السابق ، ص . 83 .

²¹ المرجع السابق .

ب- سنغافورة :

لقد عملت الحكومة السنغافورية على تكوين مهارات عالية المستوى ، فقامت بتوسيع نظام الجامعات وتوجيهه نحو إحتياجات سياساتها الصناعية ، وعمدت إلى تغيير التخصصات الجامعية من الدراسات الإجتماعية إلى العلم والتقنية وحسب نفس التقرير للتنمية البشرية أن : "الحكومة السنغافورية تعتمد عدة خطط لتشجيع البحث والتطوير بواسطة الإستثمار الخاص حيث يمنح البرنامج البحثي التعاوني الشركات المحلية منحا 30% منها على الأقل بالعملة المحلية"²² . وهذا من أجل تطوير الصلة ما بين الجامعات والشركات المحلية .

كما تقدم خطة الحافز البحثي للشركات منحا قصد إقامة مراكز متميزة في التقنيات الإستراتيجية ، مفتوحة لجميع الشركات ، وتعطي كذلك منحا للمنتجات الخاصة وبحوث العمليات ، مما يشجع القدرة التنافسية للشركات .

- ويسمح المجلس الوطني للعلوم والتقنية للشركات ومعاهد البحث بتجميع الموارد المالية . وقد ساهمت هذه الخطط في مجملها في زيادة نصيب البحث والتطوير من الموارد المالية بحوالي 65% من الإجمالي ، حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2001 .

ولتوضيح أكثر أهمية الإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي وما توليه الدول المتقدمة لهذا الجانب ، نعرض بإختصار ما قدمته الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم AAAS في مؤتمرها الرابع والعشرين حول موضوع العولمة وإقتصاد المعرفة " Mondialisation Et Economie De Savoir " حيث قدم السيد Bernard Robertson نائب رئيس التكنولوجيات عند Chrysler-Daimler شرحا لفوائد التكنولوجيات الحديثة (مفهوم وتجارب خيالية ، العمل المتعلق بمختلف مواقع إنشاء المؤسسة العالمية ، سهولة وليونة الإعلام كشرط جديد للمؤسسة...) ويرى أنه : "من بين الشروط الجديدة والصارمة التي تضعها المؤسسة ، تلك المتعلقة بالتوظيف للشخص المؤهل أكثر من السابق ، والعمل على الزيادة في الزمن

²² المرجع السابق .

المخصص للإطارات المكرسة للتكوين"²³ . والملاحظ أن قطاع البحث والتنمية الأمريكي R&D يخصص له سنويا موارد مالية ضخمة لتمويله سواء من الجانب الحكومي أو الخاص ، لأهمية هذا القطاع في إقتصاد البلاد ، حيث ورد في نفس المؤتمر للجمعية الأمريكية لتقدم العلوم AAAS بأنه : " قدرت النفقات الأمريكية الإجمالية على البحث والتنمية R&D بـ 236 مليار دولار عام 1999 "²⁴ . وتعد الجامعة الأمريكية الخاصة مثل النموذج القوي المندمج في النسيج الصناعي . وإذا اعتبرنا أن الإستثمار الخاص يطبق أكثر على مستوى الأبحاث في الجامعات يمكن أيضا الإعتقاد بأن نفس الإستثمار يريد نتائج Des comptes Rendus على مثل هذه الأبحاث .

3- التكوين والإدماج في سوق العمل :

يشير مارشال في كتاباته حول إقتصاديات التعليم إلى العلاقة القوية التي تربط بين الإنتاج والتعليم من خلال وصفه للمعرفة بأنها : " أكثر عوامل الإنتاج قوة لدى الإنسان ، فهي تمكننا من أن نقهر الطبيعة ونرضي حاجياتنا"²⁵ . وربما لا نبالغ في القول بأن ما نادى به مارشال ، بضرورة ربط الطالب بالمؤسسة الإنتاجية لإعداده وصقل مهاراته ، تؤكد الدراسات الحديثة ، بل وتطبقه بعض الدول مثل : الولايات المتحدة واليابان .

إن التعليم الرسمي والجيد ما هو إلا جزء من نظام خلق المهارات ، حيث لا تقل أهمية التدريب على المهنة عن هذا التعليم . فعندما تتغير التقنيات ، يجب على المؤسسات أن تستثمر في تدريب العامل (الطالب) ، حتى يتسنى لها حفظ مكانتها في سوق المنافسة ويتحقق ذلك عندما يكون موظفوها على قدر كاف وجيد من التكوين والذي بدوره يخفف من تكلفة الحصول على المهارات الجديدة . وعليه يجب أن تكون البرامج الجامعية موصولة بالواقع الصناعي والإنتاجي .

²³ Bernard Robertson, "Mondialisation Et Economie Du Savoir", Conférence De L'Association Américaine Pour L'Avancement De La Science (Washington, 18 Mai 1999), at web site : <http://www.cnrs.fr/DRI/washington/actualité/Notes/99/N9910w.htm>

²⁴ Ipid.

²⁵ محمود عباس ، المرجع السابق ، ص 94 .

ومن ضمن المؤشرات الهامة للتعليم العالي في بعض البلدان النامية ، هي معدل القيد في المواد الفنية ، كالهندسة والعلوم بمختلف أشكالها ، والحاسب الآلي والرياضيات ... حيث حققت هذه الدول نجاحا كبيرا في رفع معدلات الالتحاق بمثل هذه التخصصات ، ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2001 أنه : "من ضمن 3 ملايين طالب المقيدين بالجامعات في نمور شرق آسيا الأربعة -هونج كونج (الصين) جمهورية كوريا ، سنغافورة ، تايوان (مقاطعة الصين) - عام 1995 تخصص أكثر من مليون طالب في المجالات الفنية"²⁶ . ويتولد عن هذه المعدلات المرتفعة أعدادا هامة من العمالة الماهرة . وتؤكد العديد من الدراسات التي قدمتها الدول الصناعية ، بأن العمالة الجيدة التدريب تعجل بتبني التكنولوجيات الحديثة والعكس صحيح . ويرى السيد Bernard Angers عميد الجامعة الكيبكية (UQAC) بأنه : "من الأهمية مضاعفة الخبرة في ميدان العمل لتسهيل إدماج الشباب في سوق العمل..."²⁷ . وعليه يكون من الضروري تكثيف الجهود من مختلف الجهات ، سواء من وسط النقابات ، المؤسسات العامة أو الخاصة ، اللجان الدراسية ، الجمعيات العلمية... وحتى بالنسبة للجامعة في حد ذاتها ، يجب عليها تسهيل عملية إدماج الطلبة في عالم الشغل ، لأن ذلك يعتبر جزء من مهامها .

ويعد نظام إقراض الطلاب بشروط ميسرة من بين الأساليب المتبعة في العديد من البلدان والذي يسمح بإدماج هؤلاء الطلاب في عالم الشغل . كما يمكن إعتباره من بين البدائل المتاحة للتخفيف من كلفة التعليم العالي . ومن بين الدول التي تعتمد هذا النظام نجد : الولايات المتحدة ، الدانمارك ، ألمانيا ، المملكة المتحدة ، الصين الهند ، أندونيسيا ، كوريا ، ماليزيا ، الفلبين ، نيجيريا ، كينيا ، زيمبابوي ... ويعتبر هذا النظام من بين المجالات الخصبة التي يجب أن تكون محل إهتمام في العالم العربي .

²⁶ تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، المرجع السابق ، ص 90 .

²⁷ Stephane Girard, "L'Université Doit Rester A L'Ecoute Des Besoins De Son Milieu", Le Rapport Des Etats Généraux, Ens, Hist, 1995, at web site : <http://www.uqac.quebec.ca/adauqac/avril97/états-généraux.htm>

إن الجامعات اليوم في مواجهة العديد من التغيرات على جميع الأصعدة المالية الديمغرافية... ولكن يبقى الدور الرئيسي والمركزي الذي هو مطلوب من الجامعة أن تلعبه يتراوح بين الرؤية الإنسانية للمؤسسة الجامعية بإعتبارها مكان يمتاز بالحرية التنمية ونقل المعرفة الإنسانية ، ورؤية إنتاجية ممرضة على تكوين اليد العاملة المؤهلة والمكرسة في أولوية الإستجابة لإحتياجات المؤسسة العالمية .

والسؤال الذي يطرح هنا هو حول ماهية الحدود التي تفصل التعليم العالي بين كونه يمثل سلعة إستهلاكية وكونه يمثل سلعة إستثمارية ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تود فيما يلي .

المطلب 3 : المقارنة بين التعليم العالي كسلعة إستهلاكية وكسلعة إستثمارية :

كانت النظرة القديمة لمعظم المفكرين الإقتصاديين ، على أن التعليم هو مجرد خدمة تقدم للفرد دون عائد يرجى منها ، ومن هنا جاءت النظرة إلى الإنفاق على التعليم على أنه "إستهلاك" . في حين كانت النظرة إلى الإنفاق على بناء المصانع وإستصلاح الأراضي وغيرها من الأمور المادية على أنه "إستثمار" ، وذلك لسووعة الحصول على العائد منها ، ولهذا نجد أن معظم الميزانيات في الماضي كانت موجهة نحو القطاعات المادية وأهمل بذلك التعليم إهمالا كبيرا . ولكن بمرور الوقت لاحظ العديد من المتخصصين فروقا كبيرة وجوهرية بين المتعلم ونظيره الأمي وخاصة في ميدان الإنتاج . حيث لوحظ أن العامل المكون جيدا بإمكانه التحكم في القدرة الإنتاجية وسرعة مواكبة التطورات وغيرها من الأمور الإيجابية التي يفتقر إليها العامل غير المكون ، ومن هنا بدأت النظرة إلى التعليم تتغير تدريجيا وبدأ مفهوم الرأس المال البشري في الشيوع بين مختلف علماء الإقتصاد المهتمين بهذا المجال . وزاد الإعتقاد بأن التعليم يزيد من مهارة البشر وقدراتهم ويكسبهم العديد من صفات ومنابع القوة . وفي هذا يعبر أحد حكماء الصين منذ حوالي خمسة وعشرين قرنا بفطرته وبعد نظره عن أفضلية الإستثمار في البشر من خلال التعليم بالمقارنة مع أوجه الإستثمارات المادية الأخرى يقول : "أن الحبوب التي يزرعها الإنسان مرة يحصدها مرة والشجرة التي يغرسها ربما يقطعها عشر مرات ، أما إذا

علمنا الشعب فنحصد مائة مرة²⁸. ولو عدنا قليلا إلى الوراء لوجدنا أن الجامعات كانت وعلى مدى تاريخها الطويل تعكس حالة المجتمعات التي تنتمي إليها ، فكانت جامعات العصور الوسطى جامعات دينية ، ثم تطورت في عصر النهضة الأوروبية لتضع إمكانياتها العلمية في خدمة المدن التجارية وتطورها ، ثم توجهت لمواكبة عصر النهضة الصناعية والإهتمام بالدراسات التكنولوجية . وفي حديثه عن الجامعات والمجتمع يقول بيزل فلجر : " أن لاستجابة الجامعة للمتطلبات التي تقتضيها التطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا تأثير في حياة الأمة الإجتماعية والإقتصادية ، فإما أن يكون هذا التأثير كبيرا ينعكس في قوة هذه الأمة ومنعتها وتقوية روابطها ، أو أن يكون ضحلا ينعكس في ضعفها وتفككها و ضنك معيشتها"²⁹ .

إن الجامعات اليوم في مواجهة العديد من المتغيرات التي يفرضها العصر حيث لم تعد تلك الأماكن المنعزلة التي تضم مجموعة من الطلبة والأساتذة والباحثين ، بل أصبحت أماكن للتفكير والعمل على مواجهة كافة التحديات التي تفرضها الساحة العالمية .

- ومما سبق من حديثنا عن التعليم العالي بين الإستهلاك والإستثمار ، يكون من باب الإنصاف ، إعطاء فكرة عن بعض فوائد وسلبات التعليم العالي في كلتا الحالتين حتى يتسنى إستخلاص النتائج والعبر .

1- التعليم العالي العمومي :

جرت العادة على أنه في حالة الحديث عن التعليم العالي في شكله العمومي ، فإن تمويله يتأتى في الغالب من مصدرين أساسيين هما : إعانة الدولة ، ورسوم التسجيل المدفوعة من طرف الطلبة . وهذا النوع من التعليم العالي نجده غالبا في الدول النامية والعربية على وجه خاص .

²⁸ د.حسن صعب ، " تحديث العقل البشري " ، (بيروت : درا العلم للملايين ، 1972) ، ص.ص 169- 170
نقلا عن ، محمود عباس ، المرجع السابق ، ص 91 .

²⁹ د. وليد زكريا صيام ، " دور المؤسسات البحثية العربية في تفعيل أنشطة البحث والتطوير " ، محاضرة أقيمت في المؤتمر : العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير الجزائر
(21-23 ماي 2000) ، ص 100 .

أ- إجابيات التعليم العالي العمومي :

يمكن أن تظهر إجابيات التعليم العالي العمومي في مجموعة من النقاط منها ما يلي :

- ديمقراطية التعليم ، الجامعة في هذه الحالة تضم كل فئات المجتمع دون إقصاء (جامعة للجميع) .

- تحترم حقوق الأشخاص والعدالة ، تضمن المساواة في الحظوظ والمعاملة .

- مستقلة عن كل حكم خارجي مهما كان نوعه أو شكله .

- الحرية في تدريس كل المواد دون إقصاء لأحدها .

- الطالب يستفيد من الخدمة مجانا ، أو بمقابل رمزي .

ب- سلبياته :

يمكن إستخلاص بعض العيوب الناجمة عن التعليم العالي التقليدي (العمومي)

فيما يلي :

- تسري ضغوطات الميزانية في كل قطاعات المجتمع ، أين تشكل الدولة الأساس المهم فيها والتعليم العالي في هذه القاعدة غير مستثنى ، خاصة في ظل إرتفاع كلفته وبالتالي فهو يزيد من نسبة العبء المالي الذي تتحمله ميزانية الدولة .

- صعوبة الحصول على الوسائل والإمكانيات الضرورية لعملية التكوين والتي يمكن إرجاعها في الأساس إلى جملة الإضطرابات المالية التي تعاني منها معظم ميزانيات الجامعات .

- إنعدام روح المسؤولية ، وإنتشار الهدر والتبذير ، والرقابة بكل أشكالها تكاد تكون منعدمة .

- نوعية التكوين لا تؤخذ بعين الاعتبار .

- عدم توفر شروط البحث وخاصة المادية منها .

وتعتبر قضية البحث العلمي من القضايا البالغة الأهمية لأي مجتمع ينوي دخول الحضارة وإمتلاك مفاتيحها ، لأن الحديث عن أي تطور أو تنمية لا يمكن أن يكون بمعزل عن التقدم العلمي والتكنولوجي ، والجامعة هي المنتج الأول للبحث العلمي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومع هذا يبقى هذا المجال مهمل ومهمش بالنسبة

للعديد من البلدان النامية وخاصة العالم العربي ، حيث لا تزال الجامعات العربية تعاني من تدني نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالمقارنة مع ما ينفق عليه في الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل لعلى من أبرزها ، أن القطاع الوحيد الذي يتحمل بمفرده الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في كافة المجالات هو قطاع الدولة (القطاع العام) ، عكس ما نجده مثلا بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة والتي يلعب فيها القطاع الصناعي دورا بالغ الأهمية في الإنفاق على البحث العلمي. فحسب إحصائيات المنظمة الأممية UNESCO لعام 1992 أن ما يتم تخصيصه من الموارد المالية لتمويل البحوث العلمية من قبل الشركات الصناعية في بعض البلدان كانت كما يلي : "اليابان 88 % ، ألمانيا 69 % ، كوريا الجنوبية 80 % الولايات المتحدة 69 % ، إسرائيل 48 % ...³⁰ . وبهذا الشكل تبقى البحوث العلمية العربية حبيسة الأدراج والمكتبات الجامعية غير مستغلة من طرف القطاعات الإنتاجية .

- ويمكن التعرض إلى هذا النوع من التعليم العالي الإستهلاكي بأكثر التفاصيل في الفصل القادم من هذا البحث من خلال تشخيص وضعية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كعينة من بين البلدان التي تنتهج مثل هذا المسار في تمويل الجامعات .

2- التعليم العالي كاستثمار :

يتم الإستثمار في التعليم العالي وفق العديد من الطرق ، ولكن يبقى من أبرزها وأهمها هو ربط هذا القطاع بعالم الأعمال والصناعة .

أ- إيجابيات التعليم العالي كنوع من السلع الاستثمارية :

- يمكن أن يخفف هذا النوع من السلع الاستثمارية في حجم الأعباء المالية التي يتحملها قطاع الدولة في تمويله لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، عن طريق فتح المجال للإستثمار فيه .

³⁰ UNESCO, " Research And Development Systems In The Arab States Development Of Science And Technology Indicator ", UNESCO, (Cairo Office, 1995), P.21.

- الإستثمار وفق هذا الشكل يمكن أن يسد في نسبة العجز الإمكاناتي الذي تعاني منه معظم البلدان أين تكون فيها الدولة هي الممول الرئيسي للجامعات .
- يقضي على مصادر الهدر و التبذير .
- يساهم في رفع نوعية التكوين ، الطالب في حد ذاته يكون حذرا في إختياره لنوع التخصص .
- التدريب الجيد للطلبة وربطهم مباشرة بسوق العمل ، حتى يساهم هؤلاء في عملية الإنتاج والإبداع .
- مدة الدراسات تكون معقنة .
- عقلنة الخدمات الإجتماعية .
- يرفع من مستوى البحث العلمي .
- الجامعات في حد ذاتها تكون مجبرة على تقديم برامج دراسية وأبحاث و جبهة ذات نوعية عالية لجلب أفضل الطلبة ، وهذا في حد ذاته يخلق نوعا من المنافسة فيما بين الجامعات .

ب- سلبياته :

- التخلي عن بعض البرامج الدراسية والتي تكون طويلة ومكلفة وبعيدة عن سوق العمل .
- إن إقصاء بعض البرامج الدراسية أو المواد العلمية يؤثر على مستوى التحصيل العلمي في حد ذاته .
- إقصاء بعض الفئات من التعليم الجامعي لعدم قدرتها على تغطية التكاليف .
- رغم هذه السلبيات التي يمكن أن يراها البعض الآخر إيجابيات ، إلا أن الإستثمار في حقل التعليم العالي والبحث العلمي كان له العديد من النتائج الحسنة ، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة . لقد تمكنت هذه الدول من وضع مجموعة من الأهداف لجامعاتها . من خلال ربط هذه المؤسسات بالقطاعات الإنتاجية في العديد من المجالات (البحوث ، المناهج ، التدريب...) ، فمثلا بموجب قانون تأسيس الجامعات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية أو ما يعرف بـ : (Land Grant Universities) ، يتم توجيه البحوث المتعلقة بالإنتاج خاصة

نحو تحقيق أهداف القطاعات الإنتاجية ، من خلال سياسة تمويل ثابتة للأبحاث وبالتعاقد مع الجهات المعنية .

- فخلال العقود الثلاثة الماضية تم تطوير فلسفة جامعية جديدة ، مرتبطة أشد الارتباط بالصناعات المستقبلية والتقنيات الحديثة ، أين يتم إنشاء بالقرب من الجامعة مراكز لتطوير البحوث العلمية ، وصناعات تعتمد على البحث والتطوير مشكلة بذلك "مدن علمية وتقانية" . ويلعب الأساتذة والباحثين الجامعيين فيها دورا رئيسيا كبيرا ، ومن أهم هذه المدن : "مدينة (وادي السيليكون) جنوب سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية والتي تضم أعلى كثافة لحملة شهادة الدكتوراه في العالم ، ومدينة (تسوكوبا) في شمال شرق طوكيو في اليابان ، ومدينة (كمبريدج) في المملكة المتحدة ، ومدينة (أكاديمكوردك) في سيبيريا في الإتحاد السوفياتي سابقا وغيرها"³¹ .

تعتبر الدول المتقدمة صناعيا ، أن ما يتم إنفاقه في مجال الإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي ، أفضل إستثمار لتنمية مجتمعاتها . وفي المقابل تظهر نسبة تدني ما تخصصه القطاعات الإنتاجية والخدمية في الوطن العربي لأنشطة البحث والتطوير إذ لا تتجاوز : "3% من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي"³² . وتعتبر الأردن الدولة العربية الوحيدة التي تنفق فيها الشركات الصناعية على التعليم العالي والبحث العلمي نسبة 10% ، وفيما يلي التجربة الأردنية باختصار .

تعتبر التجربة الأردنية كمثال لهذا النوع من الإستثمار في الوطن العربي . لقد جاء في القانون رقم: (06) للتعليم العالي في الأردن لسنة 1998 في المادة الثالثة منه أن : "من أهم أهداف التعليم العالي في الأردن هو القيام بالبحث العلمي وتشجيعه، وتنمية البحث العلمي والإستقلال الفكري ، وتنمية التكنولوجيا وتطويرها في خدمة المجتمع ، وتوثيق التعاون العلمي والفني في مجال البحث العلمي وتوسيع

³¹ د. طارق علي جاسم العاني ، "توجهات المؤسسة العلمية العربية في توثيق تفاعلها وإرتباطها بقطاعات التنمية الإقتصادية" ، محاضرة أقيمت في المؤتمر : العربي حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير ، المرجع السابق ، ص 163 .

³² المرجع السابق .

ميادينه مع الدول والمؤسسات في العالم وخاصة مع الأقطار العربية والإسلامية³³ .
- ويسعى المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن إلى دعم مشروعات البحث والتطوير ، حيث تعطى الأولوية إلى المشروعات البحثية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل عام ، ودعم الصناعات الوطنية ويركز هذا المجلس في دعمه على العناصر المدربة والأجهزة والمعدات المتخصصة في الجامعات والمراكز العلمية الوطنية .

- كما يسعى المجلس الأعلى إلى تفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة في دعم المشروعات البحثية و التطوير و خاصة في قطاع الصناعة وتشجيعه لإقامة مشاريع مشتركة ، يمول جزء منها من صندوق "دعم البحث العلمي في الصناعة " ، وقد أنشأ هذا الصندوق سنة 1994 لغرض تقديم الدعم المالي لمشاريع البحث والتطوير خاصة في مجالات الصناعة الصغيرة والمتوسطة ، وتم إنشائه بالتعاون مع وزارة التخطيط بشكل رئيسي ، ومساهمة الجامعات والشركات الكبرى كشركة البوتاس العربية ، و شركة الفوسفات . و تقدر إجمالي المبالغ المقدمة لمشروعات البحث من قبل الصندوق خلال الفترة من 1995 إلى 2000 بحوالي : " 1543.7 ألف دينار أردني"³⁴ . أما عدد المشروعات البحثية المدعومة في الجامعات الأردنية خلال سنة 1999 بـ : " 97 مشروع بحثي "³⁵. ورغم ما حققته التجربة الأردنية من نتائج جيدة إلا أنها تعتبر غير كافية وتتطلب المزيد من بذل الجهود للخروج إلى العالمية .

لقد باتت الجامعة بمراكزها البحثية ، البوابة الحقيقية لقيادة مشاريع التنمية الحقيقية في أي مجتمع نامي أو متقدم ، غربي أو عربي . فالجامعات ليست أماكن لصناعة أجيال عاطلة عن العمل ، أو تتقن فن الأدب والشعر وحفظ الروايات ، فهذه التخصصات يجب أن لا تتعدى حدود الحاجة إليها ، فالمجتمعات لا تنهض بمثل هذا ولكن بما لديها من قواعد علمية وتكنولوجية قوية ، وقوى بشرية مؤهلة ومتخصصة

³³ د. محمد مسلم المجالي ، "دور المؤسسات والمراكز العلمية في البحث والتطوير (تجربة الأردن) " ، نقلًا

عن المرجع السابق ، ص 183 .

³⁴ المرجع السابق ، ص 194 .

³⁵ المرجع السابق ، ص 196 .

مرتبطة مباشرة بالمجتمع قادرة على دفعه والدخول معه في سوق المنافسة والإبداع العالمي وعليه يتعين على العديد من الدول النامية و العربية خاصة ، إعادة النظر في نضمها التعليمية ومنهجها ، فبالنسبة للمناهج التي تدر عائدات خاصة مرتفعة ، قد يكون هناك مجال لإسترداد تكلفتها ، كالمناهج في الأعمال مثلا يمكن تسعيرها لتعكس قيمة السوق لهذه الدرجات العلمية (أي ربط هذه المناهج والخطط الدراسية بأسواق العمل) ، كذلك يجب تشجيع الإستثمار في ميدان التدريب المهني للطلاب (أي فتح نطاق أوسع للإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي دون تخلي قطاع الدولة عن مسؤولياته) . تعزيز الروابط العلمية خاصة في مجال الأبحاث والتقنية بين الدول الغربية المتقدمة والدول العربية بمزيد من الإنفتاح على تجارب هذه الدول .

فالبالدان العربية لا تشكو من قلة المؤهلات والكفاءات العالية ، لقد إستطاعت إثبات جدارتها في هذا المجال على المستوى العالمي ، خاصة داخل هذه الدول المتقدمة من خلال أدمغتها المهاجرة ، ومنه فإن النظرة إلى العلم يجب أن تتعدى الحدود النظرية إلى كيفية التطبيق الميداني و العملي و تسخير نتائجه المادية من أجل خدمة و تقدم المجتمعات .

المبحث الثالث : أهمية التعليم العالي والبحث العلمي :

إن تقدم الأمم والشعوب يعتمد في الأساس على التنمية الروحية والفكرية لهذه الأخيرة ، فالمشاكل التي تعاني منها معظم الدول النامية والعربية خاصة لا تكمن في إفتقارها إلى الموارد الطبيعية ، بل إلى مصادرها الإنسانية ، ومن ثم يتوجب عليها أولا بناء رأسمالها البشري .

لقد رأينا كيف أن الإستثمار في التعليم العالي هو إستثمار جيد جدا ، فالمصادر الإنسانية المتعلمة والمندمجة في النشاط الإقتصادي تنتج الثروة المتزايدة . إن القوة العاملة الماهرة والمدربة تدريبا عاليا ، أصبحت أهم دعائم الإقتصاد الحديث ، بل هي المحصلة النهائية لعملية الإستثمار في البشر عن طريق التعليم . ويبدو من الواضح أن المكاسب الإقتصادية في الدول المتقدمة الصناعية جاءت كنتيجة للرفع في نوعية العمل ، وإعتراف هذه الدول بأن التربية والتعليم تساهم في عملية التنمية الشاملة .

المطلب 1 : دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي والاجتماعي :

تتعدد مهمات التوظيف المجتمعي للمتعلم ، من إكسابه المهارات العالية وتنمية مختلف قدراته وطاقاته في التفكير وصولاً إلى التميز والإبداع وعليه فالمصدر الإنساني المسؤول عن التغيير في الإنتاج وأساليبه والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمد كثيراً على أسلوب ونوعية التعليم في المجتمع .

ولقد تأكد بما لا يدع مجالاً للشك الدور الذي يلعبه التعليم في دفع عجلة التنمية بأشكالها المختلفة . وفي هذا السياق يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 إلى ترتيب الدول على أساس حالتها التعليمية ضمن مكونات التنمية البشرية كالتالي : " الدول الصناعية التي تحتل المواقع الأولى في ترتيب الدول 174 يتراوح المؤشر التعليمي فيها ما بين 0.99 و 0.90 ، الحد الأقصى واحد صحيح . وبإستثناء دولة الكويت التي تقع في ترتيب 30 و مؤشر الحالة التعليمية 0.73 فإن بقية الدول العربية بما فيها الجزائر تقع معظمها في ترتيب ما بين 41 و 120 وبمؤشر تعليمي ما بين 0.77 و 0.62³⁶ .

والجدول الموالي يعطي فكرة عن بعض المؤشرات التعليمية للدول العربية ودول أخرى في العالم لسنة 1998

الجدول رقم 02/01 بعض المؤشرات التعليمية للدول العربية و بعض البلدان في العالم

لسنة 1998

البيان	معدل الأمية		معدل الالتحاق بمراحل التعليم		مؤشر الحالة التعليمية نسبة ال 1	الإلتحاق علو التعليم من :	
	ذ %	إ %	ذ + إ %	إ %		النتائج الوطني الإجمالي	الإلتحاق الحكومي العلم
الدول العربية	41.4	53.6	59	54	0.59	5.9	15.7
كل الدول النامية	28.6	39.1	59	55	0.67	3.6	14.8
أمريكا اللاتينية	12.8	13.8	72	77	0.82	4.5	17.9
الدول الصناعية	1.3	1.4	92	93	0.96	4.5	12.7
مجموع العالم	22	28.9	63	60	0.73	4.8	12.7

المصدر: مجلة العربي ، الكويت العدد 494 جانفي 2000 ، ص . ص 50 - 51 ، نقلاً عن ، أ . عماري عمار
أ . فوزي عبد الرزاق ، " آثار الإصلاحات الاقتصادية على قطاع التربية الوطنية في الجزائر " محاضرة أقيمت
في الملتقى : الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وأثاره على قطاعي التعليم والصحة ، كلية العلوم
الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة (20 ، 21 ، 22 نوفمبر 2000) ص . ص 39 .

³⁶ The World Bank, "Education In The Middle East & North Africa ", A Strategy Towards Learning For Development, Human Development Sector Middle East & North Africa Region. 1998.

يبدو واضحا من قراءة الجدول نسبة التفاوت في المؤشرات التعليمية بين الدول العربية وباقي الدول والمناطق الأخرى ورغم التحسن الذي عرفته البلدان العربية في العقدين الماضيين إلا أن الهوة العميقة التي تفصل ليس بين الدول العربية وبين الدول الصناعية بل بين الدول العربية وبين الدول النامية ودول أمريكا اللاتينية وجل المؤشرات تدل على ذلك ، رغم ما تخصصه هذه البلدان من أموال ضخمة للإنفاق على التعليم بكل أطواره والتي تبقى غير عقلانية في توجيهها .

تظهر معظم الدراسات والأبحاث في إقتصاديات التعليم أن للتعليم عوائد فردية وإجتماعية من بينها ما يلي :

- يعتبر التعليم سلعة إستثمارية ، إستنادا إلى أن العامل المتعلم هو أكثر إنتاجية من غيره ، ويمثل التعليم بالنسبة للمجتمع مخزونا من الرأسمال المادي .
- التعليم إستثمار مفيد لدرجة عالية فهو فرع من فروع الإستثمار البشري .
- للتعليم إقتصاديات خارجية ، فالعامل المتعلم عادة ما ينشر المعرفة من حوله ويجعل زملاءه في العمل أكثر إنتاجية .

- يعد التعليم سلعة إسهلاكية معمرة ، فهو يساهم في حب الإستطلاع والإبداع وينمي في الشخصية والأسلوب الإجتماعي .

- يعد التعليم سلعة إجتماعية فهو يشارك في التقليل من الجريمة وزيادة النمو الإجتماعي ، وتنقية الأخلاق والسلوكيات وعليه فهو يساهم في تغيير أنماط الحياة والإستهلاك .

- التعليم والتعليم العالي على وجه التحديد يمثل أحد المنابع الرئيسية للنمو الإقتصادي ، ويشكل عائدته الثمرة المباشرة أو غير المباشرة لأغلبية العوائد الإقتصادية .

إن ما توصل إليه العالم المتقدم اليوم من تطورات في أساليب الإنتاج والإنتاجية كان نتيجة للإستثمار في التعليم ، وتطبيق المعرفة ونتائج الأبحاث ميدانيا وفي الأوساط الإنتاجية .

المطلب 2 : دور البحث العلمي في التنمية :

تعتبر المختبرات التكنولوجية في الدول المتقدمة هي نتاج لعملية تطور حضاري طويلة نسبيا ، خاصة بعد دخول البحث العلمي التكنولوجي مرحلة التنظيم ، أين

أصبح يستند إلى فرق بحث متكاملة ، ومخابر ومعامل معقدة، معتمدا على القاعدة الصناعية التي تضمن له الطلب على البحث ومادته ، وغيرها من العناصر المادية التي تسمح له بتطبيق ما يستخدمه وتخصيص له نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي ، تلتقي فيه الإدارة الحكومية ورجال الصناعة وأهل البحث العلمي ، وقد أعطت هذه الدول الأولوية لعاملين أساسيين هما :

- إدارة التطور التكنولوجي .

- تعبئة وتخطيط تنموي ملائم ، بغية ضمان التكوينات الرأسمالية ، وكفاءة تشغيلها. أما في أغلب البلدان العربية ، فإن عملية الإستثمار في البحث العلمي وتطبيق نتائجه تبدو غائبة لعدة عوامل نذكر منها :

- الإنفصام ما بين الجامعات والمراكز البحثية من جهة والقطاعات الإقتصادية من جهة أخرى ، وتشير أحدث الدراسات إلى أن الضعف الذي تعاني منه عملية تسويق البحث العلمي وتوظيف نتائجه يعود إلى : "ضعف البنية الصناعية وعدم وصولها مرحلة النضج المناسبة لإستيعاب أهمية إستثمار نتائج البحث العلمي ومردوديته ، بالإضافة إلى عدم وجود قنوات وسيطة تربط الجامعات والمؤسسات البحثية بالقطاعات الإقتصادية وتعمل على إيصال نتائج الأبحاث إلى ميدان التطبيق العلمي ، ونقص التمويل المخصص لعملية التسويق والتوظيف"³⁷ .

والجدول التالي يعطي فكرة عن نسبة التفاوت في الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية والأجنبية .

³⁷ د. جاسم العاني ، توجهات المؤسسات العلمية العربية في توثيق تفاعلها ولإرتباطها بقطاعات التنمية الإقتصادية ، المرجع السابق ، ص . 164 .

الجدول رقم 03/01 تطور نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول العربية والأجنبية لعام 1995 .

العملة	%	العملة	%
الأردن	0.37	الأرجنتين	0.40
مصر	0.43	تايلاند	1.20
السعودية	0.11	اليابان	3.00
المغرب	0.22	إسرائيل	3.00
الجزائر	0.07	الولايات المتحدة	2.10
سوريا	0.11	ألمانيا	2.60

المصدر: د. طه النعيمي ، د. طارق العاني ، 'واقع البحث العلمي في الوطن العربي وملامح تطوره' ، إتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، 1998 ، ص . 30
 نقلا عن محمد مسلم ، المرجع السابق ، ص . 199 .

يوضح الجدول تدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في بعض الدول العربية بالمقارنة مع غيرها من الدول الأجنبية ، ولا تختلف باقي الدول العربية كثيرا في هذا الشأن .

إن مستقبل الإنسانية ورفاهها يعتمد على إنتاج المعرفة وتوزيعها ، وسرعة إستخدامها وتسويقها . وإستيراد التكنولوجيا لن يأتي بالكثير ، بل سيساعد على الإستهلاك أكثر من الإنتاج ، والتقليد لا الإبداع .

ومنه ينبغي على الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية ، زيادة التمويل المادي والإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي ، على أن لا يكون إرتفاع تكلفة الإستثمار في هذا المجال عائقا لأن عوائده تتحقق حتى ولو على المدى الطويل .

خلاصة :

لقد بين تطور مفهوم تمويل التعليم العالي في العالم وإرتفاع كلفته كنتيجة لزيادة الطلب عليه ، عن تغيرات صاحبته العديد من الإصلاحات في هذا المجال . ودارت الظنون حول مقدرة التعليم العالي المجاني في دفع عملية التنمية الشاملة .

وإنطلاقا من فكرة أن الإستثمار في التعليم هو أفضل الإستثمارات على الإطلاق تبنت العديد من الدول نماذج وآليات جديدة لتمويل التعليم العالي معتمدة أكثر على القاعدة الصناعية ، وإستطاعت عن طريق ربط جامعاتها بمراكزها البحثية بالواقع الإنتاجي من بناء قاعدة علمية وتكنولوجية كبيرة . وأصبحت القدرة التنافسية تعتمد بشكل كبير ومتزايد على القدرات البشرية الذكية والمؤهلة تأهيلا عاليا وأصبح الإنتاج المبني على المعرفة هو الأكثر ثباتا وإستمرارا من الإعتماد على المصادر الطبيعية .

ورغم ما توصل إليه الكثير من دول العالم لا سيما المتقدمة منه من منجزات ضخمة في ميدان تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية ، إلا أن الكثير من الدول النامية والعربية خاصة مازالت تحاول حل مشكلاتها الملحة وتلبية متطلبات السكان الأساسية . ومما لا ريب فيه أن الكثير من الدول العربية تمر بأوضاع صعبة في المجالات العلمية والتكنولوجية مما يؤثر سلبا في حياة الفرد والنتائج القومية .

إن مستقبل الأجيال القادمة مرهون وبشكل أساسي على قدرتنا في إنتاج المعرفة وإستخدامها للإحتياجات التنمية الحقيقية . فالمشكلات المقبلة ستكون أكثر صعوبة وتعقيدا مما يتطلب السرعة والمرونة في التعامل والقدرة على التنبؤ بالأحداث وحلها . وكل هذا يتطلب تكثيف التعاون والجهود بين مختلف الجهات (مؤسسات التعليم العالي ، المؤسسات الحكومية وغير الحكومية...) ، كما يجب إعادة النظر في خطط التعليم ومناهجه وتوجيهها لخدمة الصناعة .

وتعد الجزائر من بين البلدان العربية التي تطبق منظومة التمويل العمومي للجامعات ولتدقيق النظرة أكثر حول هذا الموضوع ، سيرد في الفصل التالي من هذا البحث ، دراسة تطبيقية لوضعية تمويل التعليم العالي في الجزائر بالأرقام .

الفصل الثاني:

**تشخيص السياسة العامة لتمويل التعليم العالي
والبحث العلمي في الجزائر.
خلال الفترة : 1992|2001**

مقدمة

بعد التعرض في الفصل الأول إلى إشكالية تمويل التعليم العالي بشكل عام مروراً بمختلف المراحل التي مر بها هذا الأخير إلى غاية وصوله إلى الشكل الحالي ، حيث تخلت العديد من الدول على الأسلوب التقليدي في تمويل التعليم العالي ، بعد التوسع الكبير الذي عرفه هذا الأخير وإرتفاع كلفته التي أثقلت كاهل الدول مع مرور الزمن . وكان لنتائج الأبحاث والدراسات التي أجريت في هذا المجال صدى كبيراً خاصة لدى الدول المتقدمة الصناعية وذلك في تغيير النظرة إلى التعليم بشكل عام من إستهلاكية إلى نظرة إنتاجية ، وظهرت بذلك آليات وإتجاهات جديدة لتمويل التعليم العالي في العالم معتمدة أكثر على القاعدة الصناعية والإنتاجية . وتعتبر تجربة بعض دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) من بين التجارب الرائدة في مجال ربط التعليم العالي والبحث العلمي بإحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وذلك لما حققته من نتائج معتبرة في هذا المجال .

يتواصل الحديث عن قضية تمويل التعليم العالي ولكن بتدقيق النظرة هذه المرة من زاوية خاصة هي المالية العمومية ، وبالتركيز على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، هذا الذي ظل وما زال ، يعيش أساساً على ما يخصص له من إعتمادات مالية ضخمة في إطار ميزانية الدولة . وقبل المضي في الحديث عن هذا الجانب (أي الجانب المالي) يطرح التساؤل عن مدى التطور الذي عرفه القطاع سواء من حيث الجانب البشري (عدد الطلبة ، الأساتذة ، الموظفين والعمال ...) أو من حيث الهياكل القاعدية (البيداغوجية وغير البيداغوجية) ، الأمر الذي يجر معه طرح السؤال التالي : ما مدى النجاح الذي حققته تطبيق سياسة اللامركزية في توطين مؤسسات التعليم العالي ؟ وهل ساهم هذا التوزيع الجغرافي الجديد لهذه الأخيرة في فك الإختناق عن المدن الكبرى ؟

إن هذه التساؤلات وغيرها هي في حقيقة الأمر مرهونة بالقيود المالي ، وما يتم تخصيصه من موارد مالية لتسيير مثل هذا القطاع . ولكن هل التطور الذي عرفته ميزانية تسيير القطاع خلال العشرية الأخيرة يستجيب بشكل فعلياً لإحتياجات نموه ؟ فإذا كان الجواب بنعم ، فما هو إذا تفسير الوضعية الصعبة التي آلى إليها القطاع خلال السنوات الأخيرة ؟

- إن الإجابة عن هذا السؤال ، قد تجر معها عدة تفسيرات وتساؤلات أخرى يكون من بينها ما يلي :

- ألا تشكل معضلة التزايد الطلابي المستمر مع الإعتماد الشبه الكلي على المصادر العمومية ، سببا من جملة الأسباب الرئيسية للنقص في الموارد المالية للقطاع ؟

- إن معضلة التوفيق بين مختلف مستويات المنظومة التربوية تشكل بدورها عاملا آخر للنقص في المصادر المالية العمومية للقطاع ، فالتلميذ على سبيل المثال في مرحلة الثانوي ، يتكفل بجميع مصاريف تعليمه بما فيها مصاريف النقل والإطعام و ... دون دعم يذكر ، في الوقت الذي يتمتع فيه الطالب في التعليم العالي بالمجانبة التامة ، إذا ألا يمثل مبدأ ديمقراطية التعليم العالي ومجانبيته بالشكل القائم حاليا خلا من الاختلالات الموجودة في منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر ؟

وهناك نقطة أخرى جديرة بالذكر والاهتمام وهي الإستمرار في نفس نموذج التمويل في إتجاه معاكس للسياسة الإقتصادية ، فعقب الأزمة الإقتصادية التي اجتاحت البلاد وسلسلة التصحيحات الهيكلية المتتالية ، وجدولة مديونية ثقيلة تجاوزت 30 مليار دولار . فنتيجة للأوضاع الإقتصادية الجديدة اضطرت الجزائر إلى تغيير سياستها الإقتصادية والانتقال من إقتصاد ذي تخطيط مركزي إلى منظومة إقتصادية تعرف بإقتصاد السوق . وتبع هذا إجراءات وقوانين إقتصادية جديدة والسؤال الذي يطرح هنا : في ظل كل هذه المستجدات كيف يمكن الإستمرار في منظومة إقتصادية مزدوجة كهذه ، بمعنى أدق كيف يمكن الإبقاء على منظومة تمويل التعليم العالي التي تعتمد على التخطيط المركزي بشكل رئيسي ، في ظل التوجه الجديد إلى الإقتصاد الحر ؟

- بالإضافة إلى ما سبق ذكره ، هناك عامل آخر قد يكون سببا بشكل أو بآخر في تضيق وتبذير الموارد المالية ، وهو اللاعقلانية التسيير المالي بصورة خاصة وإلا فكيف يفسر حجم الدعم الكبير الذي يستفيد منه الطالب ، دون أي مبرر إقتصادي وإجتماعي ، بالإضافة إلى جمود مختلف تعريفات الخدمات الإجتماعية الجامعية ، منذ سنوات طويلة مع أن القطاع قد شهد تغيرات كبيرة وعميقة ، ووضع إقتصادي جديد ؟ وفي ظل هذا الوضع الجديد ، وبتطبيق سياسة التكيف الهيكلي هل لهذه الأخيرة آثار إيجابية على هذا القطاع ؟

إن كل هذه الأسباب والإستفسارات عن منظومة تمويل التعليم العالي تؤدي إلى طرح سؤال آخر وليس أخير وهو : ألا تعجل مثل هذه الأسباب والعوامل السالفة الذكر إلى التدهور في النوعية على كافة الأصعدة سواء بالنسبة للظروف المعيشية للطالب وحتى شروط التحصيل العلمي وغيرها ؟

- هذه التساؤلات وغيرها ستشكل محور الدراسة في هذا الفصل من خلال النقاط التالية :

- المبحث الأول : وضعية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي .
- المبحث الثاني : دور القطاع العام في التمويل .
- المبحث الثالث : آثار سياسة التكيف الهيكلي على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي .

المبحث الأول : وضعية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي :

من الواضح للعيان أن الجامعة الجزائرية قد سجلت تقدما كبيرا منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا ، ويمثل عدد الطلبة الملتحقين بها اليوم خير دليل على ذلك . في حين تبقى الزيادة في أعداد الطلبة مرهونة بدورها بالتطور الكبير الذي شهدته هيئة التدريس ، وكذا الحال بالنسبة لسلك العمال والموظفين الإداريين ، وكذا الهياكل القاعدية (البيداغوجية منها وغير البيداغوجية) .

وتعتبر المرحلة ما بين (1970 / 1986) ، مرحلة غنية وخصبة من حيث الإنجازات والمكاسب بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر . فبعد سنة 1971 طبقت سلسلة من الإصلاحات إعتمدت في الأساس على مبدئين أساسيين هما : إلزامية التعليم و مجانيته ، غير أن هذه الإصلاحات التي طبقت في مرحلة معينة وأنت بنتائجها الحسنة ، هي في حقيقة الأمر مرهونة بالقيد المالي أي ما يتم تخصيصه من إعتمادات مالية للقطاع في إطار ميزانية الدولة وفي ظل نقص المصادر المالية للقطاع ومحدودية الغلاف المالي ووضع إقتصادي متأزم وغيرها من الأمور ، تطرح التساؤلات التالية :

ما درجة التطور الذي حققته الجامعة الجزائرية بشريا وهيكليا ؟ والسؤال الآخر ألم يخلق مبدأ مجانية التعليم وعدم إشراك الطالب في تحمل جزء من الكلفة ، نوعا من السلوك غير الرشيد لدى طالب الخدمة ، وبالتالي مصدرا لتبذير المال العام ؟ هذا وغيره من التساؤلات سيتم الإجابة عنها من خلال التعرض لمختلف التطورات التي عرفها القطاع . والتي لخصت في ثلاثة نقاط هي :

- 1- تطور الجانب البشري .
- 2- تطور الهياكل القاعدية .
- 3- تطور الخدمات الإجتماعية الجامعية .

المطلب 1 : تطور الجانب البشري للجامعة الجزائرية

تعتبر السياسة الاجتماعية التي اعتمدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، منذ الإستقلال وعلى إمتداد عدة عشرات ، من بين العوامل الرئيسية التي أكسبته الطابع الإجتماعي ، وهو قد ما يتتافى في حقيقة الأمر مع وظيفته الحقيقية . ويظهر ذلك على عدة مستويات ، منها الإفراط الكبير في التوظيف بالنسبة لسلك الموظفين

الإداريين وحتى العمال العاديين ، هذا بالإضافة إلى التدفقات الطلابية المستمرة وغيرها ، في ظل محدودية المصادر المالية العمومية والإعتماد الشبه الكلي على التمويل العمومي ، و في ما يلي معالجة بسيطة للجانب البشري للجامعة الجزائرية .

1- تطور عدد الطلبة :

شهدت الجامعة الجزائرية تزايدا مستمرا في عدد الملتحقين بها منذ سنة 1962 حيث ، إنتقل عدد المسجلين بها في التدرج من : " 3565 طالبا سنة (1963-1964) إلى 103350 طالبا سنة (1984-1985) ثم إلى 241584 طالبا سنة (1994-1995) ، ليصل سنة (2000-2001) إلى 466084 طالبا"³⁸ . ولم تعرف هذه الزيادة تراجعاً إلا سنة 1993 ، بسبب تراجع نسبة الناجحين في إمتحان البكالوريا من : " 72477 سنة (1992-1993) إلى 41374 سنة (1993-1994)"³⁹ . ويفسر ذلك بالعديد من العوامل ، من أبرزها :

- الظروف الإقتصادية والأمنية للبلاد في هذه الفترة .
 - الإكتظاظ في المرافق البيداغوجية .
 - ضعف مستوى التعليم في المراحل السابقة لهذه المرحلة .
- والجدول التالي يعطي صورة واضحة عن تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج خلال الفترة (1991/1992) إلى (2000/2001) ويتبع هذا الجدول بتمثيل بياني لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن هذا التطور .

³⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المديرية الفرعية

للدراسات الإحصائية والتخطيط ، (الجزائر) ، 2001 . متوفر عبر موقع الأنترنيت :

<http://www.mers.ed.dz/>

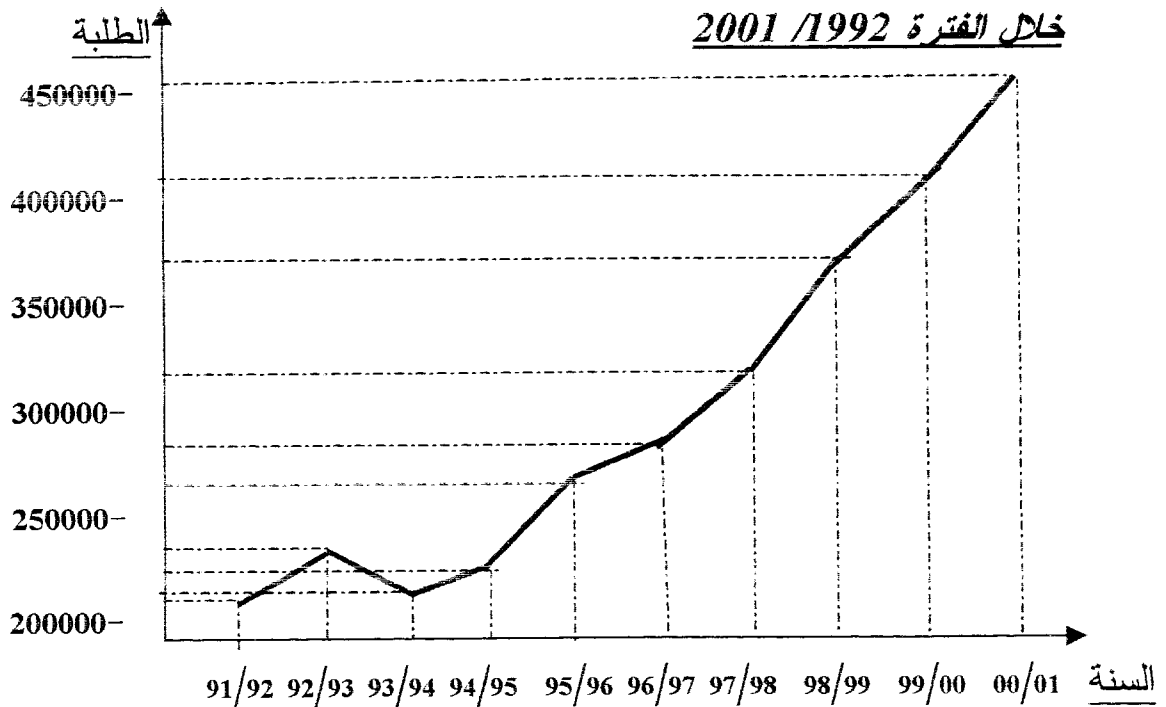
³⁹ المرجع السابق .

الجدول رقم : 01/02 تطور عدد الطلبة المسجلين بالتدرج وما بعد التدرج خلال الفترة : من (1992/1991) إلى (2001/2000)

المجموع	تطور عدد الطلبة المسجلين		البيان السنة
	ما بعد التدرج	التدرج	
236185	15307	220878	1992-1991
257379	13982	243397	1993-1992
250864	12773	238091	1994-1993
252334	13907	238427	1995-1994
267096	14749	252347	1996-1995
302495	16941	285554	1997-1996
357644	18126	339518	1998-1997
391872	19225	372647	1999-1998
428841	20846	407995	2000-1999
488617	22533	466084	2001-2000

المصدر : إحصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، الحولية الإحصائية رقم 30 (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001) ، ص . 13 .

الشكل رقم : 01/02 تمثيل بياني لتطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج



يبدو واضحا من الجدول والشكل البياني نسبة الزيادة في عدد الطلبة المسجلين بالتدرج خلال فترة الدراسة ، بإستثناء عام (1993/1994) ، الذي عرف تراجعاً نسبياً في هذه الزيادة .

ويمكن أن يفسر هذا الإرتفاع المستمر في نسبة الطلبة الملتحقين بالجامعة بالكثير من العوامل ، من أهمها جانب التمويل ، والذي يشكل جوهر الدراسة . فكما هو معلوم أن ميزانية الدولة تتكفل بضمنان تمويل جل نفقات التربية والتعليم على إختلاف أطواره بنسبة 100% تقريباً ، دون إشراك للجانب المستهلك (الطالب) في تحمل جزء من هذه النفقات ، هذا في حين مردودية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، من حيث عدد الخرجين هي ضعيفة بالمقارنة مع عدد المسجلين أو الملتحقين بالجامعة ، والجدول الموالي يوضح نسبة الخرجين من الطلبة من إجمالي المسجلين خلال الفترة (1992/2001) .

الجدول رقم : 02/02 تطور نسبة الخرجين من إجمالي عدد المسجلين خلال الفترة : (1992/2001)

البيان السنة	تطور عدد الطلبة المسجلين بالتدرج	تطور عدد حاملي الشهادات	نسبة الخرجين من إجمالي المسجلين %
1992-1991	220878	27954	12.7
1993-1992	243397	29336	12
1994-1993	238091	29341	12
1995-1994	238427	32551	13.7
1996-1995	252347	35671	14
1997-1996	285554	37323	13
1998-1997	339518	39521	11.6
1999-1998	372647	44531	11.9
2000 - 1999	407995	52804	12.9
2001 - 2000	466084

المصدر : المرجع السابق ، ص . 16 .

كما هو واضح في الجدول رقم : 02/02 ، تدني نسبة الخرجين خلال نفس العشرية وهذا يعني أن نسبة المعيدين تفوق نسبة الخرجين ، وهنا يمكن تصور حجم

الكارثة التي يمكن أن تحدث إن لم تواكب هذه الزيادة في أعداد الطلبة ، تطور في الهياكل الإستقبالية .

والمتمعن في كيفية توزيع الطلبة على مختلف الفروع العلمية يجد أن هذا التوزيع يعكس وبدقة الواقع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد ، فمع بروز النظام الإقتصادي الجديد وعولمة التجارة وتحكم نحو ألف شركة متعددة الجنسيات بمقدرات العالم الصناعية والإقتصادية و ... إلخ ، يرى العديد من الملتحقين بالجامعة أن التوجه نحو الفروع التطبيقية مثل (العلوم الإقتصادية والتجارية والقانونية ...) ، قد يفتح باب العمل أكثر من غيره ، على حساب فروع علمية أخرى مثل (العلوم الدقيقة ، علوم الأرض ، علوم الطبيعة والحياة ...) ، والتي شهدت تراجعاً في عدد المسجلين بها من الطلبة خاصة في العشرية الأخيرة فمثلاً فرع العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قد إرتفعت نسبة المسجلين به من 9.21% من إجمالي الطلبة المسجلين عام (1992/1991) لتصل سنة (2001/2000) إلى 18.83% من إجمالي الطلبة المسجلين في حين سجل جذع مشترك علوم دقيقة مثلاً تراجعاً في نسبة الملتحقين به من 3.32% من إجمالي الطلبة المسجلين سنة (1992/1991) إلى 0.08% من إجمالي الطلبة المسجلين سنة (2001/2000) .

2- التطور الكمي و النوعي لهيئة التدريس :

وتتضمن كل الأساتذة الموكلة إليهم عملية التدريس و قد إرتفع عددهم من : " 9778 أستاذاً سنة 1982 إلى 14350 أستاذاً سنة 1992 ليصل إلى 17780 أستاذاً سنة 2001 ⁴⁰ . وتعد هذه الفئة على قدر كبير من الأهمية (التآطير البحث العلمي ...) . والسؤال المطروح هنا ، هل يتناسب فعلاً هذا الإرتفاع في عدد المدرسين الجامعيين مع التطور في عدد الطلبة الذي تضاعف بـ 3.3 مرة ما بين (1982 و 1993) ، وبـ 1.91 مرة ما بين (1993 و 2001) ؟ هذا ما يمكن إستنتاجه من خلال الجدول التالي والذي يمثل تطور معدل التآطير خلال الفترة (1992/2001) .

⁴⁰ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المرجع السابق .

الجدول رقم : 03/02 تطور نسبة التآطير على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة : (2001/1992)

البيان السنة	عدد الطلبة المسجلين التدرج + ما بعد التدرج	عدد الأساتذة الجزائريين والأجانب	معدل التأطير
1992/1991	236185	14494	16.30
1993/1992	257379	14350	17.94
1994/1993	250864	14180	17.70
1995/1994	252334	14593	17.30
1996/1995	267096	14427	18.51
1997/1996	302495	14581	20.75
1998/1997	357644	15801	22.63
1999/1998	391872	16260	24.10
2000/1999	428841	17460	24.56
2001/2000	488617	17780	27.48

المصدر : المرجع السابق ، ص . 19 .

من قراءة الجدول ، يتبين لنا أن معدل التأطير قد تراجع خلال الفترة (1994/1993) و (1995/1994) على التوالي ، ليرتفع سنة (2001/2000) إلى 27.48 طالبا لكل أستاذ بالمقارنة مع سنة (1992/1991) أين كان يقدر بـ 16.30 طالب لكل أستاذ . مع الإشارة إلى أن المعدل المعتمد دوليا في الوقت الراهن هو 15 طالب لكل أستاذ .

كما أن نسبة التأطير هذه تخفي من وراءها توزيع غير عادل لهذه النخبة من الأساتذة بين مختلف الفروع العلمية فنجد مثلا ، فرع العلوم الطبية لوحده يضم نسبة عالية من عدد الأساتذة المحاضرين تصل 30 % من إجمالي الأساتذة المحاضرين حسب آخر الإحصائيات لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

إن مسألة التأطير تعتبر هي الأخرى من بين نقاط ضعف التعليم العالي في الجزائر ، وهنا ينبغي التساؤل عن السبب في ذلك ، والذي يمكن إرجاعه إلى العديد من العوامل منها :

- غياب التشجيع المادي والمعنوي للأستاذ والباحث في نفس الوقت .
- إرتفاع عدد ساعات التدريس الأسبوعية ، و في هذا نجد مثلاً أن حصص الأعمال الموجهة عرفت تقليصاً في حجمها الساعي من 120 دقيقة إلى 90 دقيقة وبهذا يزيد الحمل البيداغوجي على المعيد أو الأستاذ المساعد وهو يكلف بتغطية ستة أفواج بدلا عن أربعة أسبوعيا أي تسعة ساعات أسبوعيا ، وهذا من شأنه الإضعاف في نوعية التأطير في حد ذاتها .
- تعتبر ظاهرة العنف مع مطلع سنة 1992 من بين جملة الأسباب الرئيسية للتسرب الذي عرفه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، ليس على صعيد المتعاونين الأجانب فحسب بل كان هناك نزيف خطير في سلك الأساتذة الجزائريين . والفئة المعنية أكثر هي فئة الأساتذة ، والأساتذة المحاضرين ، وهذا ما يمكن إستنتاجه من خلال الجدول رقم : 03/02 .
- وتمثل هذه بإختصار بعض العوامل الأساسية التي أدت إلى التقهقر في معدل التأطير على مستوى الجامعة الجزائرية .
- وقبل طي هذه الورقة ، لابد من الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمية ، وهي المكانة التي يحتلها البحث العلمي ، وهل يساهم هذا الأخير في تفعيل النشاط الإستثماري للبلد ؟

مكانة البحث العلمي :

إن وضعية البحث العلمي في الجزائر تعكس وبصورة واضحة الوضع القائم في الجامعة ، فالباحث الذي هو في معظم الأحيان عضو في هيئة التدريس لا يقوم إلا بالجزء اليسير من هذا النشاط (البحث) ويرجع ذلك لإعتبارات مختلفة تحول دون قيامه بالبحث منها أن وقته الكبير مخصص لعملية التدريس (وقد سبق الإشارة إليه أعلاه) على حساب النشاط البحثي . ولعل من أبرز هذه الإعتبارات ، مسألة التمويل ونوعية البحوث ومدى ترابطها بالمحيط الإقتصادي والإجتماعي .

إن الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر يتم بشكل محتشم إذا ما قورن بما يخصص له من أموال في باقي دول العالم وخاصة الصناعية المتقدمة ، حيث لا تتجاوز نسبة 2% من الميزانية العامة ، هذا إلى جانب غياب القطاع الإنتاجي في تمويل النشاط البحثي على عكس ما نجده في الكثير من دول العالم فحسب

ما جاء في إحصائيات المنظمة الأممية اليونسكو لعام 1992 أن الشركات الصناعية تمول نشاطات البحث في بعض البلدان بالنسب التالية : "اليابان 88 % ، كوريا الجنوبية 80 % ، الولايات المتحدة 69 % ، إسرائيل 48 % ...⁴¹ . بالإضافة إلى أن الأموال المخصصة لهذه العملية لا يتم إستغلالها إلا بنسب ضعيفة حوالي : "30% حسب بعض التقديرات"⁴² . ويمكن إرجاع كل هذا إلى عدة عوامل منها ما يلي :

1- إنعدام سياسة تسيير فعالة ، والمكانة المحدودة التي تحتلها السياسة العلمية والبحثية بالدرجة الأولى في إستراتيجيات التنمية .

2- الجانب البشري : مازالت الجامعة الجزائرية تعاني من نقص كبير في عدد الباحثين وهجرة الكثير منهم لأسباب قد سبق ذكرها ، حيث قدر العدد الإجمالي للباحثين بحوالي : " 165 باحث تقريبا لكل 1000.000 من السكان "⁴³ . وتبقى هذه النسبة بعيدة جدا عن المتوسط العالمي . وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد حددت هذه النسبة بـ 230 باحثا سنة 1981 كحد أدنى يجب توفره في مختلف بلدان العالم . وتصل هذه النسبة في بعض الدول لكل 1000.000 من السكان إلى: " 400 في آسيا ، أوربا 1500 ، أمريكا الشمالية 2000 ، اليابان 4500 مصر 500 ، تونس 560"⁴⁴ .

3- عدم الترابط بين البحث العلمي والمحيط الإقتصادي ، الذي يحول دون إستثمار ما يتم إنجازه من دراسات و أبحاث والتي تبقى نظرية في أغلبها . فمن : "مجموع 23 برنامجا وطنيا للبحث تهتم بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية صيغت في إطار مخطط خماسي (2001/1997) ويحتوي عبء مهام وأعمال بحث علمي وتطوير تكنولوجي ، 7 منها ترتبط بالعلوم الإنسانية(التربية والتكوين / اللغة

⁴¹ اليونسكو ، تقرير التربية في العالم ، (اليونسكو : منشورات اليونسكو ، 1992) ، الجدول رقم : 04 .

⁴² أ ، د. بوطالب قويدر ، أ ، د . طويل أحمد ، " الجامعة والبحث الجامعي في الجزائر : الوضعية والأفاق " محاضرة أقيمت في المؤتمر : العربي حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير المرجع السابق ، ص . 321 .

⁴³ المرجع السابق .

⁴⁴ المرجع السابق .

الوطنية/ الثقافة والإتصال/ الإقتصاد/ التاريخ وعلم الآثار / القانون والعدالة / المجتمع والسكان)⁴⁵ . إلا أن كل هذا يبقى نظريا فقط وهو ما يؤكد تقرير صدر عن البنك العالمي بعد تحقيق قام به لمدة شهر كامل على مستوى الجامعات الجزائرية للعلوم و التكنولوجيا جاء فيه : "إن البحث العلمي الملاحظ في الجامعات الجزائرية كان بغض النظر عن بعض الاستثناءات جد أكاديمي بدون و قليل التطبيقات الفورية أو المحتملة على مستوى الصناعة المحلية أو الوطنية"⁴⁶ . وفيما يخص الوسائل المادية التي تتطلبها السياسة البحثية المضبوطة يشير نفس التقرير إلى أن : "المجهود المالي الحالي لا يسمح بممارسة نشاط بحث ذات النوعية العالية سواء كانت أساسية أو تطبيقية ، ومن ناحية أخرى غياب عمال مساعدون لإستعمال التجهيزات العصرية المتوفرة يشكل عائق آخر هام"⁴⁷ . وعليه إلى متى يتم تجاهل الإستراتيجيات الأساسية لترقية البحث العلمي . والتكنولوجي و مشاريعه التتموية ، ألم يحن الوقت بعد للخروج من دائرة الإستهلاك العلمي والدخول في دائرة الإبداع أم ذلك هو حكرا على دول الشمال لوحدها دون غيرها؟! .

3- تطور وضعية العمال و الموظفين الإداريين :

من الواضح أن المنظومة التمويلية الجزائرية في مجال التعليم العالي تنقلها نفقات الأجور التي تحوم حول 80% من ميزانية التسيير لمؤسسات التعليم العالي ، وبما أن هذه الفئة من سلك الإداريين والعمال الآخرين غير مستثنية من هذه القاعدة وعليه ألا يعتبر الإفراط في سلك العمال والموظفين الإداريين أحد المصادر الرئيسية لعدم فعالية إستخدام الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع ؟

- تشير الأرقام الأخيرة المكيفة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى التضخم الذي تعرفه هذه الفئة على مستوى المؤسسات الجامعية حيث قدر عددهم إلى غاية

⁴⁵ د. محمد وزاني ، 'مسيرة مؤسسة البحث العلمي : مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية ' نقلا عن ، المرجع السابق ، ص 204 .

⁴⁶ Maamar Boudressa, ' Faut -il Fermer L'université Algérienne', (Alger : ED,ENAL 1994), P. 11.

⁴⁷ Ibid.

31 ديسمبر 2000 بـ : " 15968 من بينهم 15612 دائمين و 356 مؤقتين⁴⁸ .
بمعنى 29.2 طالب لكل عامل ، وإذا أخذنا كمقياس مرجعي نسبة (عدد الطلبة لكل عامل واحد) في البلدان التي تسلك سلوكا عقلانيا ، وهي 30 طالبا لكل عامل واحد نستنتج مباشرة بأن هناك إفراط في هذا السلك .

للإشارة فقد قدرت نسبة العمال الإداريين وغير الإداريين لعام (2001/2000) بـ : " 36 % لصنف العمال غير الإداريين وهذا من إجمالي موظفي وعمال المؤسسات الجامعية و 18.2 % لصنف الموظفين الإداريين ، ليصل مجموع الصنفين إلى 54.2 % من مجموع العمال والموظفين الإداريين الدائمين أي من مجموع 15612⁴⁹ .

- وتبقى هذه الأرقام لا تغطي الواقع القائم لأن مؤسسات التعليم العالي تضم عدد كبير من العمال غير الدائمين (المؤقتين) .

- هذا ناهيك عن المكاسب الاجتماعية التي تعود إلى هذا السلك ، وتعد تكلفة محسوبة على ميزانية الدولة مثل (السكن الاجتماعي ، النقل ...) .

إن الإنفاق بهذا الشكل لا يمكن الجامعات من الحصول على موارد مالية كبيرة تستعمل في تحسين الأداء التربوي ، في ظل النسبة العالية التي تتفق على الأجور 80 % من ميزانية القطاع .

المطلب 02 : تطور الهياكل الجامعية :

من المعروف أن الجامعة الجزائرية غداة الإستقلال الوطني كانت تقريبا مؤسسة شبه منعقدة من حيث هي كم هيكلية ، كما أن عدد الطلبة فيها كان لا يتجاوز بضعة آلاف . ولكن مع إنطلاق عملية التنمية الشاملة تغيرت المعطيات ، خاصة منذ منتصف السبعينات ومع تطبيق سياسة التوازن الجهوي بدأت هذه الهياكل تعرف نموا . والملاحظ أنه إلى غاية سنة 1982 العمليات الخاصة بالهياكل (دراسات تدريب ، تتبع) كانت متركزة على مستوى الإدارة المركزية الأمر الذي أدى على مستوى الولايات ، الشيء الذي سمح بإتمام العديد من المنجازات الجامعية إثر

⁴⁸ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الحولية الإحصائية رقم : 30 ، المرجع السابق ص . 155 .

⁴⁹ المرجع السابق ، ص . 28 .

هذا التصحيح يذكر منها على سبيل المثال : "جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بالجزائر العاصمة ، جامعة العلوم والتكنولوجيا بهران وتوسع المراكز الجامعية السابقة بمدن سطيف ، سيدي بلعباس مستغانم ، باتنة ، تلمسان (والتي أصبحت جامعات) وكذلك تدعيم الهياكل الموجودة بكل من وهران (السانية) عنابة ...⁵⁰ .

- كما ساهمت اللامركزية التسيير في إزالة نوع من الإكتظاظ النسبي على الجامعات المتواجدة في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ، قسنطينة وهران ... إلخ .

ومن دون شك فإن التطورات التي عرفت الجامعة الجزائرية من الناحية الكمية وفي فترة زمنية قياسية ، إن دلت على شيء ، إنما تدل أساسا على الجهود المبذولة في هذا السياق، و هنا يطرح التساؤل التالي ، ألم يتسبب مثل هذا التوزيع الجغرافي الناجم عن تطبيق اللامركزية على مؤسسات التعليم العالي في رفع الكلفة المالية التي يتطلبها التسيير الجيد ؟

- إن سياسة اللامركزية في توطين مؤسسات التعليم العالي والتي طبقت في مرحلة معينة حققت فيها أهدافها التي جاءت من أجلها . إلا أنه في ظل الأزمة الاقتصادية التي عانت منها البلاد منذ سنة 1986 ، ولازالت أدت إلى تفاقم الصعوبات في إنجاز العديد من الهياكل الإستقبلية وشكلت بذلك نوع من الإكتظاظ وأثر بدوره على نوعية التكوين والتأهيل في حد ذاتها .

التوزيع الكمي لهياكل الإستقبال على المستوى الوطني :

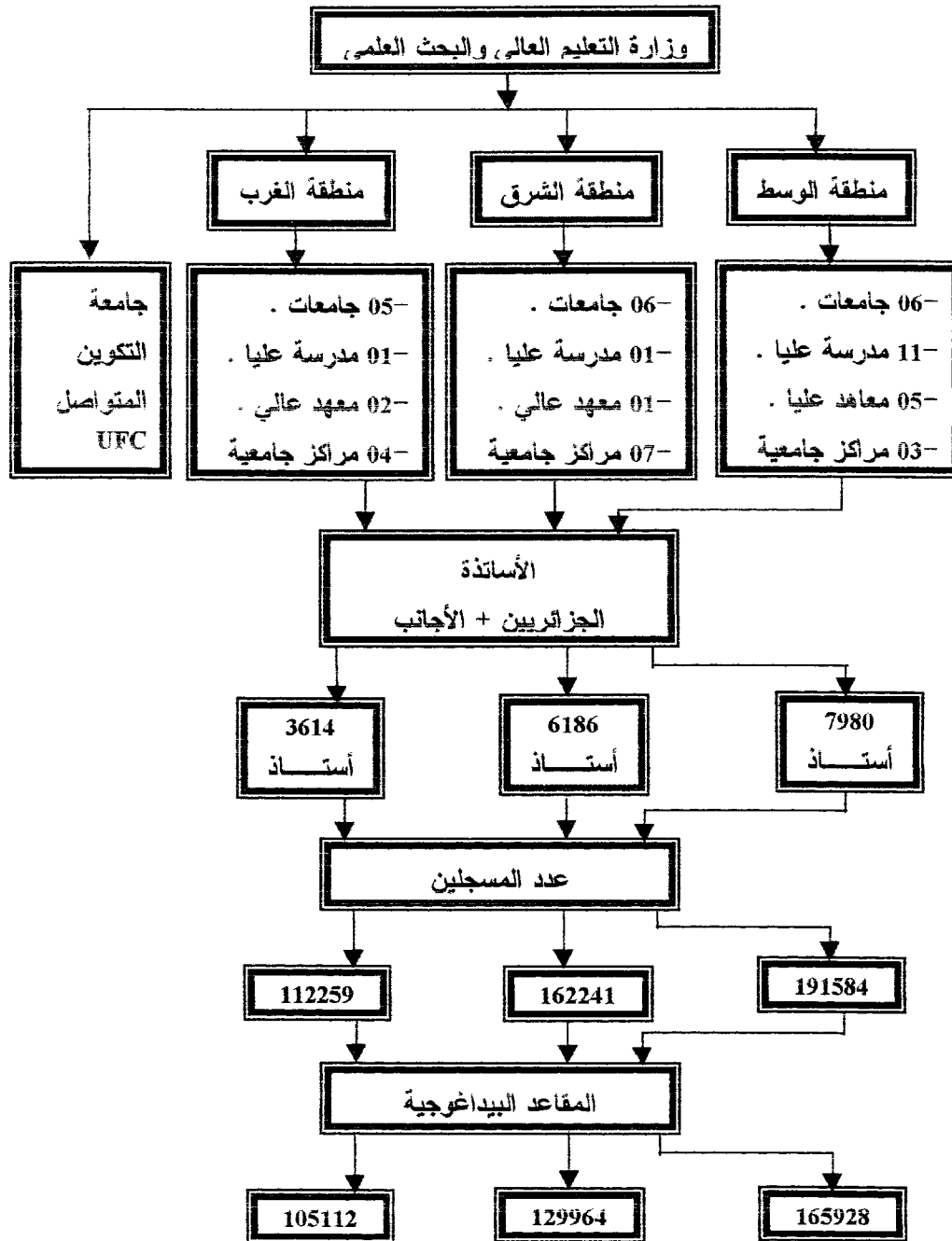
إلى غاية سنة 1998 كانت هناك 14 جامعة بما فيها جامعة التكوين المتواصل UFC و 42 مركزا ومعهدا ومدرسة وطنية للتعليم العالي . ولكن إنطلاقا من سنة 1999 أصبحت هناك 18 جامعة بما فيها جامعة التكوين المتواصل UFC و 35 مدرسة ومركز ومعهد للتعليم العالي هذا إلى غاية سنة 2001 . حيث بلغ عدد المقاعد البيداغوجية الأساسية لسنة (2001/2000) بحوالي : "401004 على مستوى المؤسسات الجامعية يضاف إليها 15886 مقعدا بالهياكل المدعمة للبيداغوجية"⁵¹ .

⁵⁰ أ. بو طالب ، أ. طويل ، المرجع السابق ، ص . 318 .

⁵¹ الحولية الإحصائية رقم : 30 ، المرجع السابق ، ص . 29

والشكل الموالي يوضح توزيع المقررات البيداغوجية ، عدد المسجلين من الطلبة الأساتذة ، حسب مناطق البلاد الثلاثة (الوسط ، الشرق ، الغرب) ، وفقا لإحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة (2001/2000) .

الشكل رقم : 02/02 توزيع المقررات البيداغوجية و عدد المسجلين و الأساتذة على مناطق البلاد الثلاثة لسنة (2001/2000)



يوضح الشكل رقم : 02/02 ، أن منطقة الوسط تحتل المرتبة الأولى من حيث توزيع المقاعد البيداغوجية الأساسية بنسبة 41.4 % من إجمالي المقاعد البيداغوجية ثم تأتي منطقة الشرق بنسبة 32.4% من إجمالي المقاعد البيداغوجية وأخيرا منطقة الغرب بـ 26.2 % من إجمالي المقاعد البيداغوجية ، والمقدرة بـ 401004 مقعدا بيداغوجي أساسي .

وبهذا تصل نسبة الإستغلال الإجمالية للمقاعد البيداغوجية الأساسية على المستوى الوطني لسنة (2001/2000) بـ 1.2 طالب للمقعد الواحد .

ومن بين المؤشرات الهامة التي تدل على إختلال الموازين ما بين تطور الاحتياجات وتطور الهياكل الإستقبالية ما يلي :

- الإكتظاظ الطلابي على مستوى المدرجات ، قاعات الأعمال الموجهة المخابر الورش ، المكتبات ... إلخ ، خاصة بالنسبة للفروع التي تعرف إقبالا طلابيا كبيرا .
- الطوابير الطويلة التي تعرفها بإستمرار محطات النقل الجامعي والمطاعم الجامعية .

- الإكتظاظ المشهود على مستوى الأحياء الجامعية ، ويأتي على تفسير هذه النقطة في المطلب التالي .

المطلب 3 : تطور الخدمات الإجتماعية الجامعية :

يتجلى الدور الرئيسي للخدمات الإجتماعية الجامعية ، في إيواء الطلبة غير المقيمين في مكان دراستهم وتغذيتهم وضمان تنقلهم من وإلى أماكن الدراسة هذا بالإضافة إلى الإعانة المباشرة المتمثلة في المنحة . وعليه تصنف هذه الخدمات إلى نوعين هما : الإعانة غير المباشرة (الإيواء ، الإطعام ، النقل وغيرها) والإعانة المباشرة (المنحة) . والسؤال الذي يطرح هنا ، هل هناك نوع من التسيير العقلاني في منح مثل هاتين الإعانتين ، وعلى أي أساس قانوني يتم الإستفادة منهما ؟ هذا ما سيتم الإجابة عنه فيما يلي من خلال التعرض لمختلف الخدمات الجامعية على النحو التالي :

أ- الإعانة غير المباشرة Subvention Indirect

1- الإيواء

2- الإطعام

3- النقل

ب- الإعانة المباشرة Subvention Direct

-- المنحة

أ- الإعانة غير المباشرة :

1- الإيواء

إن المقياس الوحيد الذي يقبل على أساسه الطالب في الإقامة الجامعية هو المسافة الفاصلة بين مؤسسة التعليم العالي المسجل بها ومقر سكنه العائلي ، وتقدر هذه المسافة في العادة بـ 50 كلم للذكور و 30 كلم للإناث . والشئ الملاحظ أن عدد الطلبة في الإقامات الجامعية هو في تزايد مستمر خاصة خلال العشريتين الأخيرتين وسيتم تتبع هذه الزيادة خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2001 من خلال الجدول التالي .

الجدول رقم : 04/02 تطور نسبة الطلبة المستفيدين من الإيواء بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين خلال الفترة: (1992/1991) إلى (2001/2000)

البيان	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00
نسبة الإستفادة من الإيواء سنويا %	49.3	50.1	50.8	50.3	49.4	50.3	51.8	51.7	52.8	53.8

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم : 30 ، المرجع السابق ص. 18 .

يظهر الجدول أن النسبة عالية من الطلبة المسجلين تستفيد من خدمة الإيواء الجامعي حيث قدر عددهم لسنة الجامعية (2001/2000) بـ 250816 طالبا وطالبة ، أي بنسبة إرتفاع قدرها 16.5 % بالمقارنة مع السنة التي سبقتها في مقابل مبلغ رمزي يدفعه الطالب أو الطالبة لا يتعدى (50 دج شهريا) .

- وتشير آخر الإحصائيات الصادرة عن الوزارة الوصية إلى وجود 121 إقامة جامعية على مستوى التراب الوطني لسنة 2001 ، منها 42 إقامة جامعية لمنطقة الوسط و 48 إقامة جامعية لمنطقة الشرق وأخيرا 31 إقامة جامعية لمنطقة الغرب وتصل نسبة الإستفادة منها في المناطق الثلاثة ، 37.2 % ، 40.3 % ، 22.5 % على التوالي .

ومع هذا يبقى التساؤل المطروح ، هل هذا الكم من الأحياء الجامعية (الأسرة) كلف لسد الحاجة وبالتالي يسمح للطالب المقيم أو الطالبة المقيمة بمزاولة الدراسة بشكل عادي ؟

إن الضغط الكبير الذي تعاني منه الأحياء الجامعية ، أدى بإدارات هذه الأخيرة إلى إقحام الطلبة في الغرف الجامعية ، فالغرفة الواحدة المخصصة لإيواء طالبيين قد تأوي في الواقع أربعة أو خمسة طلاب ، وما يزيد في الأمر حدة ، هو إنعدام قاعات المطالعة والمكتبات على مستوى العديد من الإقامات الجامعية .
وعليه فإن إحدى أماكن عمل الطالب قد تدهورت بشكل كبير مما يؤثر بدوره على عملية التحصيل العلمي لهذا الأخير .

2- التغذية (الإطعام) :

يستفيد منها كل طالب مسجل في مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني والملاحظ أن الإطعام الجامعي قد عرف تطورا خلال العشرية الأخيرة ، كما يسجل دخول الاستثمار الخاص في هذا المجال في السنوات الأخيرة لدعم الإطعام الجامعي لكنه يبقى محدودا لا يتعدى نسبة 2 % تقديريا ، ومختصرا على بعض المؤسسات والأحياء الجامعية .

- أما فيما يخص عملية تمويل الإطعام الجامعي فقد خصصت لها مراكز الخدمات الإجتماعية الجامعية حوالي 20 % من إجمالي ميزانية هذه المراكز ، حسب ما ورد عن وزارة التعليم العالي لسنة (1998/1997) .

- في حين تبقى مساهمة الطالب في تغطية جزء من هذه الكلفة رمزية فقط (1.20 دج لوجبة الغذاء والعشاء و0,50 دج لوجبة الفطور) ، والملاحظ أن هذا السعر لم يتغير منذ 1971 حتى اليوم . هذا يعني أن الطلب على هذه الوجبة سيكون حتما بشكل مفرط وغير عقلاني ، وهذا بدوره يؤدي إلى التدهور في نوعية هذه الوجبات .

مما سبق يمكن إستنتاج ما يلي :

- تراجع نسبة مساهمة الطالب في تحمل الكلفة الفعلية .
- إنعدام الاستثمار الخاص في هذا المجال .
- اللاعقلانية في منح هذا النوع من الإعانة غير المباشرة ...

هذا وغيره من الاختلالات تتطلب نوع من الإصلاح الجذري والفوري .

3- النقطة :

كغيرها من الأنواع الأخرى من الإعانة غير المباشرة ، يستفيد الطالب الجامعي منها . ونظرا لعدم توفرنا على إحصائيات دقيقة حول عدد المستفيدين من هذه العملية ، إلا أن المؤشرات تدل على إستفادة نسبة كبيرة منها ، فشبه مجانية هذه العملية جعلها تولد سلوكا غير رشيد لدى المستهلك في طلب الإستفادة منها . وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التدهور في النوعية من دون شك ، وهو ما يمكن أن يفسر به الإكتظاظ الموجود في محطات النقل الجامعي وظروف التنقل الصعبة . للإشارة فقد تم خلال السنوات الأخيرة إجراء نوع من المناقصات بين مؤسسات خارج القطاع ومراكز الخدمات الجامعية للحصول على عقود يتم بموجبها الحصول على وسيلة النقل الجامعي .

- إن اللاعقلانية في الإستفادة من هذه الإعانة غير المباشرة ، ومحدودية الموارد المالية المخصصة لديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية ، ومجانية العملية (15 دج شهريا) ... كل هذا يتطلب سياسة إصلاحية إستعجالية لهذا القطاع (الديوان) وإعادة النظر في مقاييس منح الإعانة غير المباشرة ، وفتح الباب للإستثمار في هذا المجال بشكل أوسع .

ب- الإعانة المباشرة (المنحة) :

تمثل الصنف الوحيد الذي تقدمه الدولة للطالب منذ إصلاح التعليم العالي في الجزائر سنة 1971 ، وهو يخضع لمقاييس معينة مرتبطة مباشرة بدخل عائلة الطالب ، ولكن السؤال المطروح ، هل بمقدور مراكز الخدمات الإجتماعية الجامعية بإعتبارها المكلفة بتسيير هذا النوع من الإعانة ، تطبيق هذا المقياس تطبيقا سليما ؟ وهل دخل عائلة الطالب مقياس كاف لوحده للحصول على المنحة ؟

- من خلال أسئلة طرحت على بعض المسؤولين على تسيير هذه الإعانة أكدوا أنه من الصعب جدا تطبيق هذا المقياس ... لأن كل طالب بإمكانه جلب الوثائق الضرورية واللازمة للحصول على المنحة .

- ولكن يبقى الأمر غير كاف لتبرير الجهة المعنية بتسيير المنحة ، فعلى سبيل المثال الإستمارة التي تدخل في ملف المنحة والتي تدون فيها مختلف المعلومات

الخاصة بالموارد المالية لعائلة الطالب ، تترك لهذا الأخير حرية ملؤها دون أي إجراء رسمي يضمن صحة المعلومات المقدمة . ولعلّ أبرز دليل على ثقل تسير العملية نسبة تطور الإستفادة من المنحة سنويا ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي والذي يغطي الفترة من 1992 إلى 2001 .

الجدول رقم : 05/02 تطور عدد الطلبة الممنوحين بالنسبة لعدد الطلبة

المسجلين خلال الفترة : (1992/1991) إلى (2001/2000)

السنة	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00
البيان										
نسبة الإستفادة من المنحة %	66.8	80.4	80.4	76.7	71.8	72.8	83.3	90.1	82.9	84.4

المصدر: المرجع السابق ، ص 20.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول ما يلي :

- أن نسبة عالية من الطلبة تحصل على الإعانة المباشرة ، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة عرفت إرتفاع ملحوظا سنة (1999/1998) حيث وصلت إلى 90.1% من إجمالي الطلبة المسجلين .

- وللتوضيح أكثر ، فإن نسبة 80 % من إجمالي الطلبة الممنوحين تحصل على المنحة حسب المعدل الأقصى (900 دج شهريا) ، و 15 % منهم تحصل عليها حسب المعدل الوسطي (800 دج شهريا) ، و 5 % تحصل عليها حسب المعدل الأدنى (600 دج شهريا) .

مما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة هامة جدا وهي ، أن الجزائر تمول وبسخاء دون أي مبرر لا إقتصادي ولا إجتماعي ... هذين الصنفين من الإعانتين (المباشرة وغير المباشرة) . فكيف يمكن لنموذج تمويل مثل هذا ، متقل بالنفقات أن يستمر أو على الأقل أن يحافظ على نفس الوتيرة مع التدفقات الطلابية المستمرة ؟ ويشكل هذا التساؤل نقطة البداية للحديث عن إشكالية تمويل التعليم العالي في الجزائر .

المبحث الثاني : دور القطاع العام في التمويل :

إشكالية التمويل :

من المتفق عليه أن منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر ، تصنف ضمن منظومة الإعتمادات العمومية ، وبالتالي سيظهر من خلال التحليل القادم غياب الإستثمار الخاص في عملية التمويل .

المطلب 1 : تطور ميزانية القطاع :

من المسلم به أن الدولة الجزائرية تتفق أمولا معتبرة من ميزانيتها العامة لصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . وقد قدرت نسبة مساهمة القطاع العام في تمويل التعليم العالي في الجزائر بـ 98 % ، حسبما ورد عن منظمة OCDE لعام 2000 ، وهي تعتبر من بين أهم وأكبر النسب على المستوى العالمي من زاوية التمويل العمومي .

- غير أن طغيان الطابع الإجتماعي على سياسة الدولة في هذا القطاع ، جعل من وظيفته تميل أكثر إلى أن تكون وظيفة إجتماعية ، ففي عام 2001 قدرت النفقات الإجمالية لديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية O.N.O.U بـ : "(18 283 983 000 دج)"⁵² ، أي نسبة 38.8% من إجمالي ميزانية القطاع إن مفهوم النفقة الإجتماعية بالأسلوب القائم في القطاع تدعو حقيقة إلى الإستغراب . وإن دلت على شيء ، إنما تدل على لاعقلانية التسيير المالي فالزيادة المستمرة في عدد الطلبة ، وعدم مساهمتهم في تغطية جزء من النفقات الإجتماعية إلا رمزيا ومحدودية الموارد المالية في ظل واقع إقتصادي وطني صعب ... من شأنه أن يؤدي حتما إلى التدهور في نوعية الخدمات الإجتماعية الجامعية ، وقد يؤثر هذا سلبا على القطاع ككل .

والسؤال الذي يطرح هنا هو ، كيف يتم حساب ميزانيات مؤسسات التعليم العالي؟ فحسب منظومة التمويل المتزايدة التي تحسب بها ميزانيات هذه المؤسسات ، يتم تقدير الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها مع إضافة مبلغ جزافي ، كثيرا ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة .

⁵² وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مديرية المالية والوسائل ، ميزانية القطاع ، (الجزائر)، 2001، ص. 17.

والجدول التالي يوضح تطور ميزانية القطاع خلال الفترة (2001/1992).

الجدول رقم : 06/02 تطور ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
خلال الفترة : (2001/1992)

الوحدة : 1000 دج جاري

البيان السنة	الإعتمادات المراجعة	التغير في الإعتمادات	نسبة الزيادة (%)
1992	10 679 079	(...)	(...)
1993	13 041 629	2 362 550	22,12
1994	15 326 723	2 285 094	17,52
1995	17 935 744	2 609 021	17,02
1996	19 601 840	1 666 096	9,29
1997	22 462 057	2 860 217	14,59
1998	25 004 377	2 542 280	11,32
1999	35 067 709	10 063 372	40,25
2000	37 710 077	2 642 368	7,54
2001	47 103 374	9 393 297	24,91

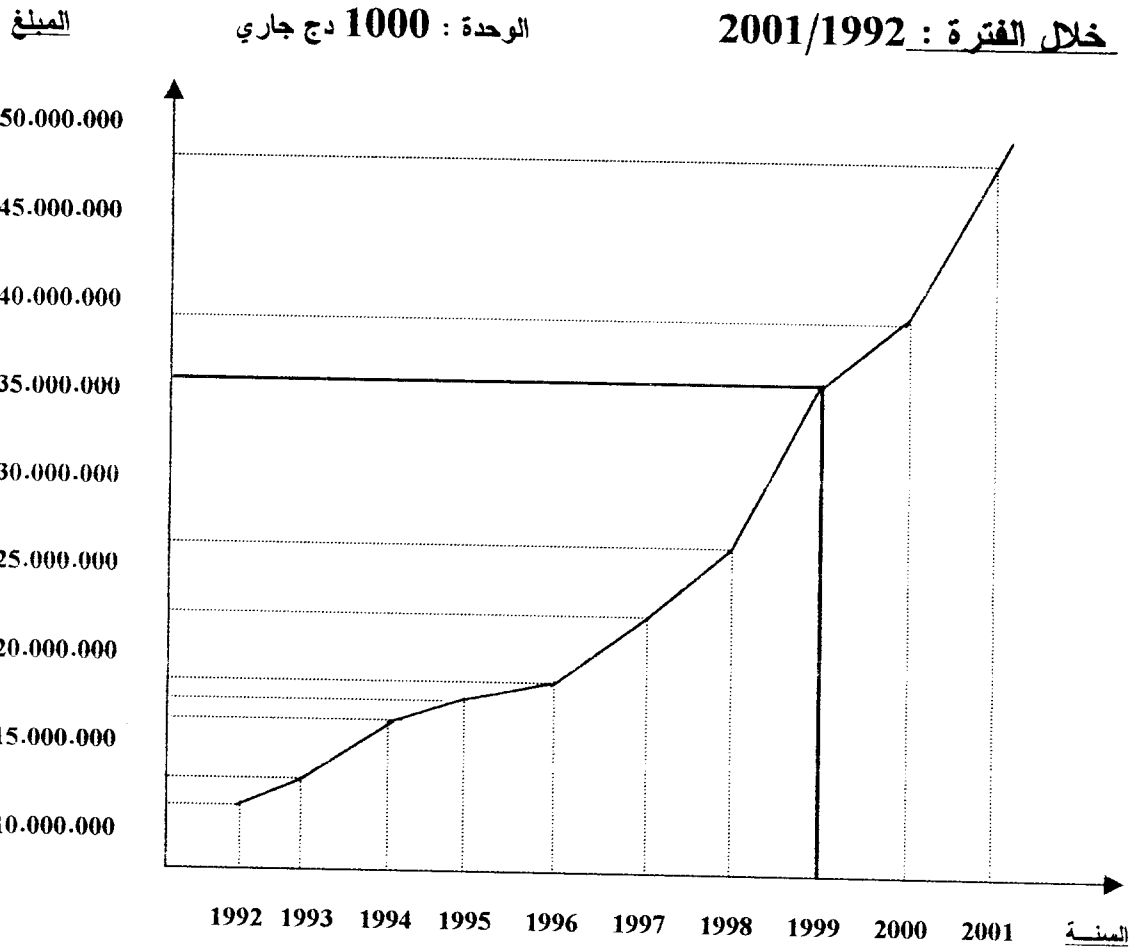
المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مديرية المالية والوسائل ، المرجع السابق .

من خلال الجدول يتضح أن :

- هناك تفاوت في نسبة الزيادة الإسمية لميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة (2001/1993) . حيث يقدر المتوسط السنوي لهذه الزيادة بـ 16% تقريبا ، وسجلت سنة 1999 الحد الأقصى بنسبة 40.25% ، وعرفت الفترة ما بين (1999/1996) أعلى زيادة بـ 30.96 نقطة كحد أقصى .

- في حين سجلت أقل نسبة مئوية سنة 2000 بـ 7.54% ويمكن تفسير هذه النسبة الأخيرة حسب ما جاء في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 بأنه ، كان هناك نوع من الترشيح والتحكم في تصنيف النفقات العمومية ، حيث تم تجديد نفس النفقات لسنة 1999 بنسبة زيادة طفيفة . والشكل التالي يعطي صورة عن تطور الإعتمادات المالية الإجمالية خلال الفترة (2001/1992) .

الشكل رقم : 03/02 تمثيل بياني لتطور الإعتمادات المالية لميزانية القطاع



- وتفسر هذه الزيادات في الميزانية ، خاصة خلال الثلاث سنوات الأخيرة بـ :
- التوسيع في بعض مؤسسات التعليم العالي ، وتكملة أخرى ، تحسين مستوى الخدمات البيداغوجية ، إنشاء مراكز للبحث العلمي جديدة .
 - الزيادة في أجور المستخدمين ، زيادة نسبة الإشتراكات في صندوق الضمان الإجتماعي والتي إنتقلت من : " 24 % إلى 25 % سنة 2000 " ⁵³ .
 - التكفل بالإقامات الجامعية الجديدة ، وصيانة كل مراكز الخدمات الجامعية والتي أصبحت حاليا إقامات جامعية .

⁵³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 الجزء 2 ، (سبتمبر 1999) ، ص . 99 .

- كما أن الزيادة في المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في السنوات الأخيرة كانت نتيجة لإرتفاع أسعار البترول والتحسين في ميزان المدفوعات .

وعليه فالدولة الجزائرية تخصص إعتمادات مالية ضخمة من ميزانيتها العامة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، بغية جعله يشغل إشتغالا جيدا ، ويضمن تكويننا نوعيا ومنصفا في الوقت ذاته . وهذا إن دل على شيء ، إنما يدل على سعي الدولة الدائم في إعطاء الأولوية لمثل هذا القطاع . ولكن وفي ظل المعطيات الجديدة (حوالي 500 000 طالب ، وميزانية قطاع مقدرة بـ 47 103 374 000 دج لسنة 2001) ووضع إقتصادي وطني صعب ، هل بإمكان الدولة لوحدها الإستمرار مستقبلا في تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ترد لاحقا في الفصل الثالث في المبحث الأخير منه .

المطلب 02 : توزيع ميزانية القطاع حسب أهمية المصالح المستهلكة :

إن توزيع ميزانية القطاع حسب المصالح المستهلكة ، يعني منح هذه الأخيرة نوع من الإستقلالية في سلطة التسيير المالي ، والملاحظ أن هذه السلطة بالنسبة للمؤسسات البيداغوجية كانت حتى سنة 1999 من حق المؤسسات التابعة مباشرة للوزارة الوصية (الجامعة ، المركز الجامعي) . ولكن ابتداء من سنة 1999 تم تقسيم هذه السلطة المالية حسب نوع المؤسسة البيداغوجية (الجامعة ، المراكز الجامعية ، معاهد التعليم العالي ، المدارس العليا للتعليم العالي ، المدارس العادية للتعليم العالي) . حيث توضع هذه المؤسسات المذكورة ، بالإضافة إلى ديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية (ONOU) والوكالة الوطنية لتنمية البحث الصحي (ANDRS) والوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي (ANDRU) في قسم واحد من ميزانية التسيير (نفقات التسيير) .

والجدول التالي يعطي صورة عن تطور نصيب كل من المؤسسات البيداغوجية والخدمات الإجتماعية الجامعية من إجمالي الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع خلال الفترة (2001/1992) .

**الجدول رقم : 07/02 : تطور الإعتمادات المالية لمؤسسات التعليم العالي و ديوان
الخدمات الإجتماعية الجامعية من إجمالي إعتمادات القطاع
خلال الفترة : (2001/1992)**

الوحدة : 1000 دج

البيان السنة	الإعتمادات النهائية للقطاع	حصة مؤسسات التعليم العالي %	حصة ديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية ONOU %	الإدارة المركزية والبحث العلمي %	%
1992	10 679 079	4 838 056	45.30	4 089 037	38.29
1993	13 041 629	6 596 568	50.58	5 003 000	38.36
1994	15 326 723	7 867 862	51.33	5 683 700	37.08
1995	17 935 744	9 338 000	52.06	6 492 137	36.20
1996	19 601 840	10 971 831	55.97	7 292 208	37.20
1997	22 462 057	10 471 831	46.62	7 526 654	33.51
1998	25 004 337	13 671 739	54.68	9 310 272	37.23
1999	35 067 709	15 926 861	45.42	13 034 000	37.17
2000	37 710 077	17 043 638	45.20	15 640 800	41.48
2001	47 103 374	18 664 653	39.62	18 283 938	38.82

المصدر : إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المرجع السابق .

من خلال الجدول يتضح ما يلي :

- حصة ديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية قد عرفت زيادة هامة
سنة 2000 بنسبة 41.48 % من إجمالي الإعتمادات المالية للقطاع . في حين
سجلت حصة مؤسسات التعليم العالي لسنة 1996 ، أعلى نسبة لها بـ 55.97 %
من إجمالي الإعتمادات المالية للقطاع .

- إن حصة مؤسسات التعليم العالي من إجمالي الإعتمادات المالية للقطاع
خلال الفترة (2001/1992) تقارب في المتوسط 48.7 % ، في حين حصة ديوان
الخدمات الإجتماعية الجامعية والتي غالبيتها تشكل نفقات إجتماعية ، فهي
تقارب في المتوسط 37.5 % من إجمالي الإعتمادات المخصصة للقطاع
خلال نفس الفترة .

ومن جهة أخرى يمكن تفسير الزيادات المستمرة في حصة الإعتمادات المالية
لديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية ، وطغيان الطابع الإجتماعي على سياسة
القطاع ككل من خلال الزيادة المستمرة في تمويل الإعانة المباشرة وغير المباشرة .

وعليه فالإصلاحات التي أجريت على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لم تحدث نقلة نوعية في أسلوب التسيير المالي لهذا القطاع ، ومنه ورغم كل الإعتبارات فالإنفاق العام على هذا القطاع ظل ومازال معتبرا والأرقام الأخيرة خير دليل على ذلك .

ونظرا لأهمية المركز المالي للخدمات الإجتماعية الجامعية في ميزانية القطاع سيكون التحليل القادم حول هذا الجانب .

تحليل بنية النفقات الإجتماعية المباشرة وغير المباشرة :

بما أن نموذج تمويل التعليم العالي في الجزائر تسيطر عليه نسبة عالية من الموارد المالية المخصصة لتمويل الإعانة المباشرة وغير المباشرة ، ونظرا لأهمية موضوع المنح بالتحديد ، سيتم التركيز على هذا الجانب في التحليل القادم والسؤال الذي يطرح هنا ، ما حجم الإستفادة من الإعانة المباشرة وهل هناك نوع من التسيير العقلاني في منحها ؟

- إن الإجابة عن هذا السؤال سترد فيما يلي من خلال تحليل معطيات الجدول التالي والذي يمثل نصيب المنح من إجمالي الإعتمادات المخصصة لمؤسسات الخدمات الجامعية للفترة (2001/1992) .

**الجدول رقم : 08/02 تطور حصة المنح بالنسبة للإعتمادات النهائية لديوان
الخدمات الإجتماعية الجامعية خلال الفترة : (2001/1992)**

الوحدة : 1000 ادج جاري

البيان السنة	الإعتمادات النهائية لديوان الخدمات الجامعية	قسم المنح	بأقي أقسام ديوان الخدمات الجامعية	النسبة المئوية للمنح %
1992	4 039 037	1 594 080	2 444 957	39
1993	5 003 000	2 114 564	2 888 436	42
1994	5 683 700	2 066 704	3 617 293	36
1995	6 792 137	1 975 374	4 516 763	30
1996	7 292 208	1 956 150	5 336 058	27
1997	7 526 654	2 245 309	5 281 345	30
1998	9 310 272	3 056 259	6 254 013	33
1999	13 034 000	3 626 337	9 407 663	28
2000	15 640 800	3 653 996	11 986 804	23
2001	18 283 983	4 246 387	14 037 596	23

المصدر: تم إعداد الجدول على أساس ، المراسيم التنفيذية ، الوضعيات المالية للقطاع ، مشروع ميزانية الدولة
لسنوات 1995 ، 1997 ، 2000 .

ملاحظة : تم إعداد الجدول من طرف الباحثة .

تظهر بيانات الجدول أن حصة معتبرة جدا من الموارد المالية تذهب إلى المنح
من إجمالي الإعتمادات المالية لمؤسسات الخدمات الجامعية ، بلغت سنة 1993
حدها الأقصى بنسبة 42 % . وكما سبقت المعالجة في مكان آخر من هذا البحث
فإن نسبة عالية من الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي يتحصلون على هذا
النوع من الإعانة المباشرة ، و لم يسبق أن إنخفضت هذه النسبة إلى أقل من 60 %
بل على العكس بلغت سنة 1999 حدها الأقصى بـ 90.1 % من مجموع الطلبة
المسجلين ، هذا رغم ما أسفرت عنه عملية الإنفتاح الإقتصادي وما رافقها من تمايز

إجتماعي ، نجم عنه بعض الفئات الإجتماعية المهنية ذات الإمكانيات المالية
المعتبرة.

ولكي تتضح الرؤية أكثر يكفي أن تتم المقارنة بين منظومة الدعم المباشر
(المنحة) في الجزائر وبعض منظومات الدعم الأخرى .

**الجدول رقم : 09/02 مقارنة منظومة الدعم المباشر في الجزائر بمثيلاتها
في بعض الدول المتوسطية سنة 1993.**

البلد	منظومة المساعدة	نسبة الطلبة الممنوحين
إسبانيا	منح	20 %
فرنسا	منح + قروض	18 %
إيطاليا	منح + قروض	2.5 %
اليونان	منح + قروض	7 %
الجزائر	منح	80.4 %

المصدر: (EURY DICE,1993) ، بالنسبة للجزائر ، إحصائيات وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي ، الحولية الإحصائية رقم : 30 ، المرجع السابق .

الجدول يبين حجم الإنفاق الكبير من هذا النوع من الإعانة المباشرة في الجزائر
فسياسة الدعم المباشر للطلبة والتي كانت تهدف في الحقيقة إلى مساعدة الفقراء
أصبحت الآن تشمل جميع الطلبة دون تمييز بين الفقير والغني ، وقد يرجع هذا
في الأساس إلى السياسة غير العقلانية لمراكز الخدمات الجامعية في تحديد الطالب
المستحق فعلا لهذه الإعانة المباشرة .

إن ما قيل عن الإعانة المباشرة قد يصدق إلى حد بعيد عن الشكل الآخر
من المساعدات غير المباشرة (التغذية ، النقل) .

- بالنسبة للتغذية : وتمثل أحد أشكال الإعانة غير المباشرة والتي يستفيد منها
الطالب المسجل بإحدى المؤسسات الجامعية . والشيء الملاحظ عن ميزانية التغذية
أنها كثيرا ما تسجل عجزا في الموارد المالية ، ويرجع ذلك للعديد من العوامل ،
منها زيادة الطلب على الوجبة الغذائية اليومية ، فعلى سبيل المثال سجلت ميزانية
التغذية لسنة (1998/1997) عجزا بحوالي 71.98 % . ففي الوقت الذي تراجعت
فيه مساهمة الطالب في هذه السنة إلى أقل من نسبة 2.90 % ، إرتفعت إعانة الدولة
إلى 26 دج يوميا ، في حين قفزت الكلفة اليومية للتغذية الفردية

إلى 102.70 دج ، وعليه أصبحت مساهمة الدولة لا تتعدى 25.32% وبذلك تفاقم العجز في ميزانية التغذية بالنسبة لهذه السنة ، وفي مثل هذه الأحوال تلجأ مراكز الخدمات الجامعية إلى الإفراط في تقديراتها لإحتياجات تمويل التغذية ، وفي حالة تعذر الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات الغذائية اليومية كثيرا ما تلجأ هذه الأخيرة إلى الإستدانة . غير أن مثل هذا الوضع لا يمكن الحكم عليه بالإستمرار .

- **النقل الجامعي** : يمثل بدوره نوعا آخر من الإعانة غير المباشرة ، يستفيد منها كل طالب مسجل في إحدى مؤسسات التعليم العالي ، غير أن الإستفادة بمقابل رمزي (15 دج شهريا) من جانب الطالب خلق نوع من السلوك غير الرشيد لدى المستهلك (الطالب) في الطلب على هذه الخدمة ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من التدهور في نوعية النقل وخلق طوابير طويلة من طالبي الخدمة . ويمكن إرجاع كل هذا إلى سوء التنظيم وإنعدام الرقابة بالإضافة إلى مجانية الإستفادة منها .

إن فكرة العدالة في توزيع المساعدة المباشرة وغير المباشرة ، التي وضعت في فترة الستينات أو السبعينات ، كانت لها إستجابة ، ولكن الآن في ظل التمايز الإجتماعي الناتج عن الإنفتاح الإقتصادي الذي أفرز بدوره فئات إجتماعية مهنية ذات موارد مالية معتبرة ، أصبح من الضروري إعادة التفكير في فكرة العدالة في توزيع مثل هذه الإعانات . وبالتالي تحديد الفئات الطلابية الجديدة بها فعلا ومنه توفير الإمكانات المالية الضخمة لدعم القطاع وتحسين أدائه في ظل المتغيرات والمستجدات الإقتصادية الحالية .

وفيما يلي عرض لتطور الكلفة السنوية للطالب .

المطلب 03 : تطور الكلفة السنوية للطالب :

لقد تضاعفت كلفة الطالب مع مرور الزمن كنتيجة للزيادات المستمرة في أعداد الطلبة والتطورات التي عرفها القطاع . ولمعرفة حجم الجهود المبذولة من طرف الدولة لمواكبة هذه التطورات ، وللتمكن من إستخلاص النتائج من الوضعية التي آل إليها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، لا بد من عرض تطور هذه

الكلفة . والجدول التالي يعطي فكرة عن تطور الكلفة الإسمية للطالب خلال الفترة (2001/1992) وذلك على افتراض أن الطالب يستعمل كل الإعتمادات .

الجدول رقم : 10/02 تطور الكلفة السنوية للطالب

خلال الفترة : (2001/1992)

الوحدة : دج جاري

السنة	البيان	عدد الطلبة المسجلين	الاعتمادات (المراجعة النهائية)	كلفة الطالب حسب الاعتمادات النهائية
1992		236 185	10 679 079 000	45 215
1993		257 379	13 041 629 000	50 671
1994		250 864	15 326 723 000	61 096
1995		252 334	17 935 744 000	71 079
1996		267 096	19 601 840 000	73 389
1997		302 495	22 462 057 000	74 256
1998		357 644	25 004 337 000	69 914
1999		391 872	35 067 709 000	89 488
2000		428 840	37 710 077 000	87 935
2001		488 617	47 103 374 000	96 401

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المرجع السابق .

ملاحظة : تم حساب كلفة الطالب على أساس إجمالي الإعتمادات النهائية للقطاع .

من خلال قراءة الجدول يتضح مدى سعي الدولة المستمر في دعم قطاع التعليم

العالي والبحث العلمي ، رغم إشكالية العجز الذي يعاني منه القطاع ، إلا أن الإعتمادات النهائية عادة ما تأتي لمد القطاع بموارد مالية إضافية هامة ، وبالتالي المحافظة على الكلفة الحقيقية للطالب ، والإستمرار في مواكبة مختلف التطورات التي يشهدها القطاع .

المطلب 04 : مزايا وعيوب منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر :

من كل ما سبق ذكره يمكن إبراز بعض مزايا نموذج تمويل التعليم العالي

في الجزائر فيما يلي :

أ- مزاياه :

- 1- نموذج مبني على ديمقراطية التعليم ومجانيته .
- 2- نموذج يهدف إلى توفير الإمكانيات المالية لضمان تكوين في المستوى .
- 3- نموذج مبني على أولوية دفع الأجور وتغطية الحاجيات الإجتماعية والتربوية .
- 4- نموذج ساير إنفجار التعليم العالي ، وتضاعفت فيه ميزانية القطاع بعشرات المرات .

إلا أن ذكر مزايا هذا النموذج لا يمكن أن يخفي عيوبه ، والتي يمكن النظر إليها من زاوية الإستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة .

ب- عيوبه :

- 1- نموذج يعتمد بشكل شبه كلي على التمويل العمومي في حين أن هذا النوع من التمويل لم يبق ما يبرره في ظل المستجدات الاقتصادية الوطنية والعالمية الحالية.
 - 2- نموذج مركزي القرار والتسيير ، جميع مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية متركزة في مديرية واحدة على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الأمر الذي يجعل من مركزية القرار أسلوبا محدود النتائج .
 - 3- مصدر لتبذير الموارد المالية ، حيث يلجأ مسؤولي مؤسسات التعليم العالي في نهاية كل عام مدني إلى إنفاق ما تبقى من الإعتمادات المالية المفتوحة بأي أسلوب ، خوفا من الحصول على ميزانية أقل في السنة الموالية .
 - 4- نموذج تنقله تعدد الميزانيات خلال السنة المالية الواحدة ، الميزانية الأولية غالبا ما يتم المصادقة عليها بين الشهر الخامس والسابع ، ثم تأتي الميزانية الإضافية في شهر أكتوبر وأحيانا ميزانية نهائية خلال شهر نوفمبر أو ديسمبر ، بالإضافة إلى بيروقراطية نظام المحاسبة العمومي المعتمد في تسيير الجامعات الذي يتطلب المرور بالعديد من المراحل للوصول إلى عملية الصرف .
 - 5- نموذج يطغى عليه الطابع الإجتماعي ، بنسبة عالية من الموارد المالية تذهب إلى المساعدة الإجتماعية المباشرة وغير المباشرة .
- هذا بالإضافة إلى عيوب أخرى قد لا تظهر ولكنها موجودة . والسؤال الذي يطرح في النهاية ، على ضوء ما حققته تجارب بعض البلدان من نتائج مهمة

في مجال إصلاح نماذج تمويل التعليم العالي ، فما الحيز الذي يشغله نموذج تمويل التعليم العالي في الجزائر من جملة هذه الإصلاحات خاصة بعد تبني برنامج التكيف الهيكلي من طرف الدولة والذي يدعمه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ؟ هذا ما سيستنتج من خلال المبحث التالي .

المبحث الثالث : آثار سياسة التكيف الهيكلي على قطاع التعليم العالي

والبحث العلمي :

الإطار العام للإصلاحات :

كثير الحديث خلال العقدين الماضيين عن الإصلاحات الإقتصادية الناجمة عن إتباع برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، التي يسعى إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في إطار دولي تتسببه العولمة ، ومزيد من هيمنة الشركات الدولية العابرة للجنسيات ، وتدويل كافة الأسواق، وبداية تقسيم دولي جديد للعمل يقوم على تفاوت التنمية البشرية وقدرة إمتلاك وإدارة المعرفة (ضمن القدرة التنافسية) وقصر المسافة الزمنية بين ما هو علم وما هو تقنية وتطبيق ، وعقدت الكثير من المؤتمرات والندوات حول هذا الموضوع . ومن بين أهم القضايا التي طرحت وأخذت العناية الكبيرة من قبل العديد من الدول العربية على وجه الخصوص ، ما يتصل بتدويل التعليم العالي والبحث العلمي والكيفية التي يطبق بها هذا البرنامج (التكيف الهيكلي) على هذا الأخير ، والنتائج المتوخاة من ذلك . لكن السؤال المطروح هنا ، هل يتعلق الأمر حقيقة بتطوير التعليم العالي ، أم أن الأمر يتعلق بإعادة هيكلة الشكل في السياق الرأسمالي والعولمة ؟

- وهل حقيقة تطبيق مثل هذا البرنامج (PAS) المدعم من صندوق النقد الدولي (FMI) عطي نتائج حسنة ؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها يكون من باب المنطق إعطاء تعريف لهذا البرنامج ، وفق ما تناوله العديد من الإقتصاديين والمختصين في هذا المجال من العرب وغيرهم .

المطلب 1 : تعريف التكيف الهيكلي وشروط صندوق النقد الدولي :

يعرف Richard Sandbrook ، التكيف الهيكلي بقوله : "التكيف الهيكلي هو جعل الإقتصاد القومي أكثر قدرة على التنافس"⁵⁴ .

وفي تعريف آخر للدكتور رمزي زكي يقول فيه : "التكيف الهيكلي هو مجموعة من السياسات الإقتصادية التي شملت العديد من المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية ، وهي السياسات التي ظهرت عقب الإتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقدمت في إطار عرف ببرنامج التكيف الهيكلي"⁵⁵ .

وفي تعريف لمريم فغاني حول برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي في الجزائر تقول : " يمكن تعريف برنامج التصحيح الهيكلي على أنه مجموعة من الإجراءات الإقتصادية المتخذة من أجل الوصول إلى تحقيق بعض الأهداف للإقتصاد الوطني على المستوى الكلي"⁵⁶ .

ما يمكن أن يستخلص من خلال المفاهيم السابقة والمأخوذة من سلسلة تعاريف عالمية حول موضوع التكيف الهيكلي وآثاره . أنها تلتقي في نقطة ما وهي أن هذا البرنامج ، عبارة عن إجراءات وسياسات إقتصادية يكون من وراءها إدخال تغييرات وتعديلات على إقتصاد البلد المعني بتطبيق هذا البرنامج ، ويكون صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الطرف الوسيط في ذلك .

غير أن الصندوق الدولي يشترط في تعامله مع الدولة المعنية بهذا البرنامج بضرورة القيام بالآتي :

- تقليص الإنفاق الحكومي في مجال الخدمات الإجتماعية (الصحة ، التعليم ...) .
- التخفيض في مستويات الأجور الحقيقية .

⁵⁴ Sand Brook, R. "Economic Crisis, Structural Adjustment And The State In Subsharan Africa In The IMF And The South", The Social Impact Of Crisis And Adjustment Dharam Ghi,(Geneva :UNRISD, 1990), P. 95 .

نقلا عن ، د. محمد ناس ، " التكيف الهيكلي والتعليم ، دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الدولية" (مصر : المجلس الأعلى للجامعة ، إدارة الإحصاء ، 2000) ، ص . 6 .

⁵⁵ د. رمزي زكي ، من أقواله في دائرة حوار حول " التخطيط والتكيف الهيكلي في مصر " ، في المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الأول ، العدد الأول والثاني (1993) ، ص . 205 ، نقلا عن ، المرجع السابق .

⁵⁶ Fegani Meriem, "Le Programme D'ajustement En Algérie", Revue L'économie, Mensuel, (Alger : L'APS, N° 34 économique, Juin 1996), P.P. 23-24.

- رفع الفائدة على الودائع المحلية ، التحكم في السيولة النقدية .
إن الخطوة التي أقدمت عليها الجزائر في الإصلاح الإقتصادي لسنوات التسعينات من خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي الأول المبرم مع صندوق النقد الدولي أفريل 1994 مارس 1995 ، وبرنامج التصحيح الهيكلي أفريل 1995 مارس 1997 كانت لها العديد من الآثار على مستوى القطاعات الإقتصادية والإجتماعية للبلاد وسيرتكز الحديث في هذا المبحث عن آثار الإصلاحات على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر .

المطلب 2 : آثار التكيف الهيكلي على التعليم العالي في الجزائر:

لقد بدت معالم الأزمة الحقيقية للتعليم العالي واضحة ، عندما عجز سوق العمل في إستيعاب خريجي الجامعة ، والتزايد في فئة البطالة المؤهلة . وفي ظل الأداء الإقتصادي الجديد المنبثق عن سياسة التكيف الهيكلي ، الذي حمل في طياته تراجعاً كبيراً في الطلب على العمالة المؤهلة والذي بدوره يشدد القيود على التعليم العالي على وجه التحديد . وفي ظل عجز الإقتصاد عن إستيعاب العمالة المؤهلة خلص خبراء البنك الدولي إلى نتيجتين هامتين ، حكما مجمل سياسة التكيف الهيكلي لتمويل التعليم العالي وهما :

1- إن الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي يعد : " تخصيصاً سيئاً للموارد المالية للدولة ، وبذلك يكون هذا النوع من الإنفاق ، إنفاقاً غير إقتصادي ويشكل عبئاً على الخزانة العامة"⁵⁷ . وبالتالي يرى أنه من الضروري إعادة النظر في توزيع الموارد المخصصة للتعليم ، مع ضرورة تحمل المعنى بالأمر العبء الأكبر في تمويل التعليم العالي .

2- الربط بين سياسة التعليم وإحتياجات سوق العمل ، وهذا يعني إخضاع خطط التعليم لإحتياجات الحالية لسوق العمل .

إن مثل هاتين الفكرتين لتمويل التعليم في ظل سياسة التكيف الهيكلي ، يحملان في طياتهما العديد من التساؤلات حول الجدوى من تطبيق مثل هذه السياسة .

⁵⁷ عمار ، فوزي ، "آثار الإصلاحات الإقتصادية على قطاع التربية الوطنية في الجزائر" ، المرجع السابق

فوثيقة المشروع الصادرة عن برنامج التكيف الهيكلي والتي بدأ العمل بها فعليا في يناير 1996 تؤكد على : "ضرورة ترشيد الإنفاق على التعليم في إطار ترشيد الإنفاق العام على الخدمات بصفة عامة"⁵⁸ . وقد ظهر أثر ذلك على نصيب التعليم العالي من الإنفاق العام ، حيث كان نصيبه في منتصف التسعينات يمثل : " 16.1 % إنخفاض فجأة عام 1997 لأقل من 5 % من مجموع الإنفاق العام على التعليم"⁵⁹ . حتى يتحقق بذلك توجه البنك الدولي نحو عدم تخصيص موارد مالية للتعليم العالي . غير أن نصيب الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر حتى منتصف التسعينات ، كان يعد من بين الأنصبة المرتفعة بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة حسب ما ورد عن البنك الدولي لعام 1996 .

إن لمثل هذه السياسات تأثيراتها من دون شك . وقد يظهر ذلك في إنخفاض نسبي في حجم الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي ميزانية الدولة . خلال فترة التسعينات .

والجدول الموالي يعطي فكرة عن تطور نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي ميزانية الدولة خلال سنوات التسعينات .

الجدول رقم : 11/02 تطور نسبة الإنفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من إجمالي ميزانية الدولة خلال فترة التسعينات .

الوحدة : 1 000 000 دج جاري

البيان \ السنة	1990	1992	1994	1996	1998	1999
ميزانية الدولة	1 400 12	3 279 00	4 532 73	7 486 00	9 767 22	10 806 93
ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	5 644	10 680	15 327	19 602	25 005	35 068
النسبة المئوية %	4,03	3,25	3,38	2,62	2,56	3,24

Source : Ministère de L'enseignement Supérieur, Sous- direction des statistiques, Alger, 2001.

⁵⁸ المرجع السابق ، ص . 63 .

⁵⁹ المرجع السابق .

من خلال الجدول يتضح أن :

- سنة 1990 سجلت أعلى نسبة في الإنفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بـ 4.03 % من إجمالي ميزانية الدولة خلال فترة التسعينات . في حين سجل تراجع في هذه النسبة بمقدار 2.62 % و 2.56 % سنتي 1996 و 1998 على التوالي .

حيث تمثل هذه الفترة الأخيرة (1998/1996) المرحلة التي بدأ العمل فيها ببرنلمج التكيف الهيكلي .

- غير أن هذا التراجع في نسبة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي لم يدم طويلا خاصة بعد الإرتفاع في أسعار البترول والتحسين في ميزان المدفوعات .

وإذا قورنت نسبة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي من إجمالي الدخل الوطني في الجزائر لسنة (1995/1994) والتي قدرت بـ 1.15 % ، مع غيرها من بعض الدول العربية فهي تعتبر نسبة جيدة .

والجدول التالي يعطي فكرة واضحة على تفاوت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الدخل الوطني في بعض الدول العربية لسنة (1995/1994) .

الجدول رقم : 12/02 : نسبة نفقات التعليم العالي إلى الدخل الوطني المحلي الإجمالي في بعض الأقطار العربية خلال سنة : (1995/1994) .

لقطر العربي	نسبة نفقات التعليم العالي إلى الدخل %
لبنان	3.56
الأردن	2.28
الجزائر	1.15
مصر	1.06
السعودية	1.01
سوريا	0.93
المغرب	0.82
تونس	0.45
الإمارات العربية	0.36
جيبوتي	0.28
اليمن	0.27
العراق	0.57

المصدر: د. صبحي القاسم ، " إقتصاديات التعليم العربي "، (مصر : الدار المصرية اللبنانية ، 1995) ، ص . 28 .

يبين الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة في الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الدخل الوطني وذلك من بين 12 دولة عربية تتفق على التعليم العالي بشكل معتبر . ورغم الأزمات الإقتصادية وإرتفاع الأسعار (التضخم) الذي تعاني منه معظم الأقطار العربية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلا أن معدل الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي من إجمالي الناتج القومي في الدول العربية عرف تحسن بحوالي : "2.3 % عام 1992 عن عام 1980"⁶⁰ . إلا أن تكلفة الطالب في هذه الأقطار العربية لم تعرف زيادة إلا بشكل نسبي وقد يرجع ذلك للعديد من العوامل منها ، النمو المتزايد في عدد السكان في الدول العربية ، تزايد عدد الطلاب بنسب كبيرة "في المغرب مثلاً سجلت الفترة (1993/1987) معدل زيادة في عدد الطلاب قدر بـ 59.7 %"⁶¹ . هذه الزيادات قد تكون من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع بمعظم هذه الدول إلى طلب يد المساعدة من مؤسسات النقد

⁶⁰ المرجع السابق ، ص . 24 .

⁶¹ المرجع السابق ، ص . 25 .

الدولية. وخاصة تلك التي مازالت في مسيرة الإصلاح وبرامج التكيف الهيكلي مثل الجزائر ، المغرب ، الأردن ، مصر ، السودان ، الصومال ... ومن بين دلالات التكيف الهيكلي على التعليم العالي في بعض الدول العربية التي تنتهج مسيرة الإصلاح ، توجيه الإهتمام نحو إنشاء مؤسسات عليا خاصة ، مثلما حدث في مصر ، التي بدأت العمل بهذا البرنامج عام 1991 ، وفي سنة 1992 صدر قانون رقم : 101 ، والذي بموجبه فتح المجال للإستثمار الخاص بإنشاء جامعات خاصة ، وهذا ما تم بالفعل إثر القرار الحكومي بإنشاء أربعة جامعات خاصة وهي :

- 1- جامعة مصر الدولية .
 - 2- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .
 - 3- جامعة السادس من أكتوبر .
 - 4- جامعة أكتوبر للآداب والعلوم الحديثة .
- وظهور فكرة (نظام الإنتساب الموجهة) والتي على أساسها يتم قبول الطالب الجامعي مقابل تغطية أكثر من 10% من تكاليفه الدراسية ، هذا النظام فتح المجال للطلاب الإلتحاق بالجامعة بمعدل درجات أقل من نظرائهم الملتحقين بالتعليم العالي المجاني .

والمحصلة النهائية لبرنامج التكيف الهيكلي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، لم تأتي بالشيء الكثير ، فكل محاولات إصلاح منظومة تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، باءت تقريبا كلها بالفشل ، ماعدا تلك المتعلقة برفع مبلغ رسوم التسجيل عام 1999 من : " 50 دج إلى 200 دج (0.66 دولار إلى 2.66 دولار)⁶² . ومحاولة ثانية عام 2000 لرفع هذه الرسوم من : " 200 دج إلى 500 دج (2.66 دولار إلى 6.66 دولار)⁶³ . جمدت عام 2001 قبل تنفيذها .

⁶² عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص . 224 .

⁶³ المرجع السابق .

خلاصة :

تم تلخيص في هذا الفصل مجمل التطورات التي عرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة ، كما تم توضيح مختلف نقاط الضعف والقوة لمنظومة تمويل التعليم العالي .

غير أن مختلف هذه التحولات والتطورات التي شهدتها القطاع ، جاءت والجزائر تعرف تحولا جذريا في منظومتها الاقتصادية ، التي إنتقلت من نمط التخطيط المركزي إلى منظومة الإقتصاد الحر . في حين تغيرت كل المعالم الاقتصادية للبلاد بقي هذا القطاع على نفس الأسلوب من التسيير والتمويل العمومي . ولكننا نتساءل ضمن هذا السياق ، وفي ظل إرتفاع الكلفة الإجتماعية لهذا الأخير ، وبروز قطاعات إجتماعية أخرى منافسة كالسكن والحماية الإجتماعية والصحة العمومية بالإضافة إلى فشل معظم الإصلاحات التي أجريت على هذا القطاع ، كيف يمكن لميزانية الدولة في مثل هذه الأحوال أن تفلح في تدبير الأموال اللازمة مستقبلا وبالتالي السماح لهذا القطاع بالإستمرار بالشكل السليم ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال سترد في الفصل الرابع من هذا البحث ، بعد إلقاء نظرة سريعة عن وضعية تمويل التعليم العالي في جامعة باتنة فيما يلي .

مقدمة :

بعد التعرض في الفصل الأول من هذا البحث للتغيرات السريعة والمتزايدة التي شهدتها العالم مع بداية الثمانينات ، في تجريب آليات ونماذج جديدة لتمويل التعليم العالي ، تعتمد أكثر فأكثر على فكرتي ترشيد الإنفاق والفعالية .
ثم تلخيص مجمل التطورات التي عرفتتها السياسة العامة لتمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر في الفصل الثاني ، أين تبين أن نموذج التمويل المعمول به في هذا القطاع يعتمد بشكل شبه كلي على مساهمة الدولة (إعانة الوزارة الوصية) في حين يذهب الجزء الأكبر من الموارد المالية المتاحة لهذا القطاع لتغطية النفقات الاجتماعية له .

يتعمق التحليل أكثر عن جانب تمويل التعليم العالي في الجزائر ، ولكن هذه المرة من خلال دراسة حالة جامعة باتنة .

فتح المركز الجامعي بباتنة سنة 1977 بموجب المرسوم رقم : "99/77 المؤرخ في 20/07/1977"⁶⁴ . أين بدأ العمل فيه بمعهدين ، معهد العلوم القانونية والإدارية بـ 150 طالبا ، ومعهد اللغة العربية وآدابها بـ 220 طالبا ، وهذا بمعدل 27 أستاذا من بينهم 14 أستاذا أجنبيا ، وإنطلقت الأعمال به ، في قاعات المزرعة الفلاحية الكائنة بالمنطقة الصناعية لمدينة باتنة ، وتوالت فيما بعد فتح الفروع التكوينية الأخرى . وفي جانفي 1990 حلت المعاهد الوطنية لتسمح بميلاد جامعة باتنة وإنطلاقا من تلك السنة إلى يومنا هذا عرفت الجامعة نموا وتطورا كبيرين سواء تعلق الأمر بالهيكل البيداغوجية أو غير البيداغوجية ، أو بإزدياد عدد الطلبة والأساتذة والموظفين الإداريين والعمال . عند هذا المستوى يطرح التساؤل ، عن مدى التطور الذي شهدته الجامعة بشريا وهيكليا وماليا ؟ وهل يتماشى أسلوب التمويل القائم مع الطلبات المتزايدة على التكوين ؟ وعلى أي أساس يتم توزيع الموارد المالية المتاحة للجامعة ؟ وما درجة الإستعمال العقلاني للموارد المالية المخصصة للجامعة بما فيها الخدمات الاجتماعية الجامعية ؟

⁶⁴ متوفر عبر موقع الأنترنيت لجامعة باتنة :

والسؤال الآخر وليس الأخير ، هل ما تم التوصل إليه من عدم نجاعة الإنفاق العمومي بالشكل القائم في القطاع ، يصدق في حالة الجامعة ؟
سيتضمن الفصل الثالث من هذا البحث ، محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات من خلال النقاط التالية :

- تطور وضعية التسيير المالي للجامعة .
- تطور وضعية التسيير المالي للخدمات الجامعية .

المبحث الأول : تطور وضعية التسيير المالي للجامعة :

مما لا ريب فيه أن الدولة الجزائرية تخصص موارد مالية ضخمة للإنفاق على التعليم العالي ، ولكن هذا لوحده لا يكفي ، فقد أصبحت عيوب القواعد الكلاسيكية في إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية واضحة خاصة بعد تزايد الوعي بإشكالية تمويل التعليم العالي . وهذا بدوره لا ينفي وجود عوامل أخرى تتسبب بطريقة أو بأخرى في عدم فعالية تخصيص الموارد المالية ، كإختلال العمل التقييمي والتقديري للعديد من النفقات تبرر في الكثير من الأحيان بالمشاكل التي تواجه المسيرين وهم يتعاملون مع السوق (ندرة بعض السلع ، تقلب أسعارها ، مشاكل إستيراد بعض المعدات ...) ناهيك عن جزء آخر من النفقات والمتمثل في أجور فئة البطالين المقنعين التي يمكن إعتبارها من قبيل النفقات الإجتماعية هذا وغيره من العوامل التي تتسبب في هدر وضياع الأموال العمومية .

على ضوء ما قيل من قبل ، سيخصص التحليل القادم لجانب التسيير المالي للجامعة ، انطلاقا من الوزن المالي لكلفة الطالب البيداغوجية وصولا إلى درجة الاستعمال العقلاني للموارد المالية المتاحة ، مروراً بمختلف التطورات البشرية التي عرفتھا الجامعة خلال الفترة (1992/2001) ، للكشف عن مواطن الضعف الموجودة ثم التفكير في كيفية معالجتها .

المطلب 1 : تطور كلفة الطالب السنوية البيداغوجية الجارية :

نظرا لأهمية هذا الجانب في التحليل ، سيخصص هذا المطلب لدراسة التطور الذي عرفه عدد الطلبة وميزانية الجامعة وصولا إلى الوزن المالي لكلفة الطالب .

1- تطور عدد الطلبة :

تزايد عدد الطلبة الملتحقين الجامعة منذ أن فتحت أبوابها سنة 1977 حيث كان لا يتعدى مجموعهم : "370 طالبا ، ليرتفع سنة 1982 إلى 5000 طالب ثم 11151 طالب سنة 1992 ليصل سنة 2001 إلى 20099 طالبا"⁶⁵ . غير أن هذا الارتفاع في عدد الطلبة المسجلين بالجامعة ، يخفي من وراءه نسبة معتبرة جدا من الطلبة

⁶⁵ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المديرية الفرعية للدراسات الإحصائية والتخطيط ، المرجع السابق .

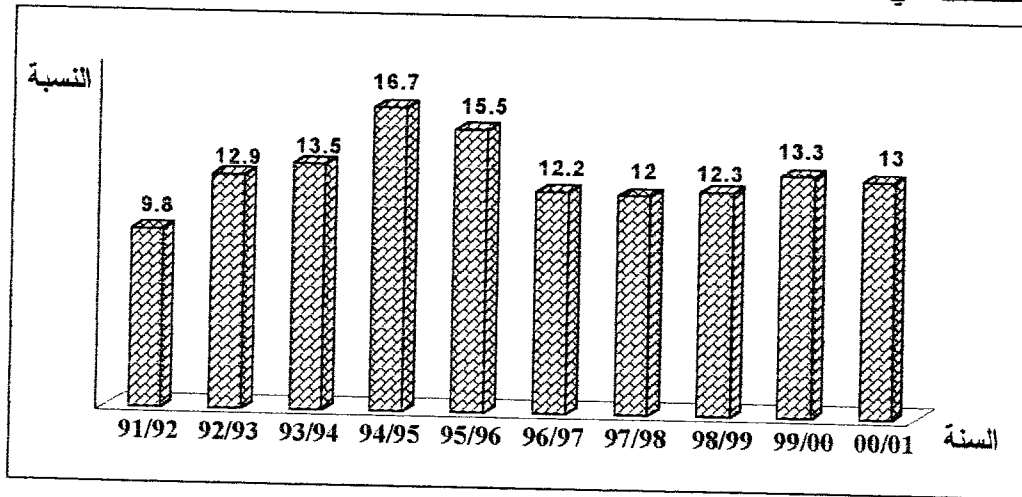
غير الخرجين وقد يتضح ذلك أكثر عند مقارنة نسبة الخرجين من إجمالي المسجلين من خلال الجدول والتمثيل البياني التاليين .

الجدول رقم : 01/03 تطور نسبة الطلبة الخرجين من إجمالي المسجلين في الجامعة خلال الفترة : (2001/1992)

البيان	السنة	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00
عدد الطلبة المسجلين		11151	11144	10195	9219	9812	10875	12063	15483	17294	20099
عدد الطلبة الخرجين		1088	1439	1373	1538	1518	1327	1449	1900	2297	2635
نسبة الخرجين من إجمالي المسجلين %		9.8	12.9	13.5	16.7	15.5	12.2	12	12.3	13.3	13

المصدر: مأخوذة من إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المرجع السابق .

الشكل رقم : 01/03 تمثيل بياني لتطور نسبة الطلبة الخرجين من إجمالي المسجلين في الجامعة خلال الفترة : (2001/1992)



توضح أرقام الجدول ما يلي :

- أن سنة (1992/1991) سجلت أدنى نسبة من الخرجين بـ 9.8 % من إجمالي المسجلين في الجامعة ، في حين سجلت الفترة ما بين (1995/1992) ، ارتفاعاً في نسبة الخرجين ، وقد يرجع السبب الأساسي في هذا إلى تحويل بعض الفروع العلمية من جامعة باتنة إلى جامعة قسنطينة . كما يمكن تفسير الإرتفاع في نسبة الخرجين خلال السنوات الأخيرة من العشرية إلى التوجه الطلابي الكبير نحو الفروع العلمية قصيرة المدى على حساب الفروع العلمية طويلة المدى .

غير أن هذا لا ينفي ، بأن نسبة كبيرة جدا تفوق في الكثير من الأحيان 50 % من الطلبة الذين يلتحقون بالجامعة ، لا ينفون دراستهم فيها في الوقت المحدد . ويشكل هذا العامل أحد الآليات الرئيسية للإكتظاظ والإزدحام على مستوى المقرات البيداغوجية وغير البيداغوجية (الإيواء ، الإطعام ، النقل) ، للجامعة ومثل هذا الأمر يمكن تعميمه على الجامعة الجزائرية ككل .

- كما أن إستمرار الوضع كما هو عليه الآن ، سيؤدي حتما إلى المزيد من النفقات والتبذير في الموارد المالية ، والتي يمكن إستغلالها في أمور تطويرية أهم . عند هذا المستوى ، يمكن التساؤل عن مدى التطور الذي عرفته ميزانية التسيير للجامعة ؟

2- تطور ميزانية التسيير للجامعة :

عرفت ميزانية التسيير لجامعة باتنة زيادة اسمية معتبرة على إمتداد العشرية الأخيرة ، حيث قدرت حصة الجامعة من إجمالي الإعتمادات المخصصة للمؤسسات التعليم العالي لسنة 2000 بـ : "(800 955 741 دج)"⁶⁶ . أي أن نسبة 4,35 % من إجمالي الإعتمادات المخصصة لمؤسسات التعليم العالي . وتصنف الجامعة في الترتيب العاشر في ميزانية القطاع من حيث حجم الإعتمادات المالية لمؤسسات التعليم العالي بعد جامعة البليدة .

- وكما جرت العادة تقوم الإدارة المركزية على مستوى الوزارة الوصية بتقدير ميزانية الجامعة لكل سنة حسب مبلغ السنة التي سبقتها ، مع إضافة مبلغ جزافي عادة ما يبرر بتزايد أعداد الطلبة ، ونظرا لإفتقار الإدارة المركزية لمعطيات سليمة حول إحتياجات المؤسسة الجامعية عادة ما تتبع الميزانية المخصصة بميزانية إضافية (الإعتمادات المراجعة) والجدول التالي يعطي فكرة عن تطور ميزانية الإعتمادات المخصصة والنهائية لجامعة باتنة خلال الفترة : (1992/ 2001) .

⁶⁶ المرجع السابق .

الجدول رقم : 02/03 تطور التفاوت بين ميزانية الإعتمادات المخصصة وميزانية الإعتمادات المراجعة خلال الفترة : (2001/1992)

الوحدة : دج جاري

السنة	الإعتمادات المخصصة	الإعتمادات المراجعة (النهائية)	التغير في الإعتمادات المراجعة	نسبة الزيادة %
البيان				
1992	252 707 500	334 495 500	-	-
1993	280 428 000	292 138 000	-42 357 500	-16,67
1994	284 382 000	310 580 000	18 442 000	6,31
1995	340 000 000	404 239 000	93 659 000	30,16
1996	427 000 000	470 500 000	66 261 000	16,39
1997	431 500 000	513 368 300	42 868 300	9,11
1998	569 990 000	579 455 000	66 086 700	12,87
1999	648 000 000	654 000 000	74 545 000	12,86
2000	737 019 100	741 955 800	87 955 800	13,45
2001	806 000 000	806 000 000	64 044 200	8,63

المصدر : مصلحة المحاسبة ، ميزانية التسيير ، جامعة باتنة ، 2001 .

من قراءة الجدول أعلاه يتضح أن :

- ميزانية التسيير للجامعة قد عرفت زيادة إسمية معتبرة خلال الفترة التي يغطيها الجدول ، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية حوالي 12,20 % تقريبا ، غير أن وتيرة الزيادة هذه غير مستمرة ، حيث التفاوت يظهر من سنة إلى أخرى .
- وسجلت سنة 1995 أعلى زيادة سنوية بـ 30,16 % ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الزيادة في أجور ورواتب الموظفين (المستخدمين) بالإضافة إلى الرفع في أجور الأساتذة المشاركين ، ورفع في نسبة التعويضات الخاصة بنفقات التسيير .
- أما أقل نسبة زيادة سنوية فقد سجلت سنتي 1993 و 1994 بـ -16,67 % و 6,31 % على التوالي ، يرجع السبب في ذلك إلى ظهور مبلغ ضخم في رصيد ميزانية 1992 مما أدى بالإدارة المركزية للوزارة الوصية إلى سحب الفائض .
- وترجع الزيادات الأخيرة في ميزانية التسيير للجامعة إلى عدة عوامل منها الرفع في مرتبات وأجور الموظفين والأساتذة ، القيام بأشغال الصيانة من تصليح للمباني الإدارية والبيداغوجية ، إقتناء أثاث وعتاد ولوازم جديدة للبيداغوجية كنتيجة

للتطور الذي عرفته الهياكل البيداغوجية ، بالإضافة إلى مصاريف أخرى تأخذ شكل الطابع الإجتماعي .

ومنه ، رغم الوضع الإقتصادي الجديد الذي تعرفه البلاد ، إلا أن جهود الدولة في دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لا زالت قائمة وذلك رغم منافسة قطاعات أخرى إقتصادية وغير إقتصادية لهذا القطاع . والسؤال الذي يطرح هنا في ظل زيادة الإحتياجات المالية للمتطلبات الحديثة للتكوين وعلى إفتراض أن المبلغ المخصص لتكوين الطالب هو في المتوسط ثابت ، فما مدى إستجابة الزيادة الإسمية التي عرفتها ميزانية الجامعة للتزايد الطلابي الذي عرفته هذه الأخيرة (الجامعة) ؟ هذا ما سيتم الإجابة عنه فيما يلي من خلال التعرض إلى التطور السنوي الذي عرفته كلفة الطالب البيداغوجية .

3- التطور السنوي لكلفة الطالب البيداغوجية الجارية :

عرفت كلفة الطالب البيداغوجية على مستوى جامعة باتنة زيادات إسمية معتبرة خلال العشرية الأخيرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم : 03/03 تطور الكلفة السنوية للتكوين البيداغوجي لطلبة جامعة باتنة خلال الفترة : (2001/1992)

الوحدة : دج جاري .

البيان	عدد الطلبة المسجلين التخرج + ما بعد التخرج	الاعتمادات النهائية	كلفة الطالب
1992	11573	334 495 500	28 903
1993	11551	292 138 000	25 291
1994	10715	310 580 000	28 986
1995	9668	404 239 000	41 812
1996	10357	470 500 000	45 428
1997	11403	513 368 300	45 020
1998	-	579 455 000	-
1999	16219	654 000 000	40 323
2000	18003	741 955 800	41 213
2001	21013	806 000 000	38 357

المصدر : (عدد الطلبة ، إحصائيات وزارة التعليم العالي ، الحولية الإحصائية ، دليل الجامعة) ، بالنسبة للاعتمادات النهائية المرجع السابق .

ملاحظة : عدد الطلبة المسجلين بالتخرج مأخوذة من إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، أما بالنسبة لطلبة ما بعد التخرج فهي مأخوذة من الحولية الإحصائية لسنوات (92/ 93/94/95/97/98/99/00/01) ، ولديها الجامعة لسنة 1996 .

من قراءة أرقام الجدول يمكننا استنتاج حقيقة هامة ، بالرغم من أن ميزانية الجامعة تعاني من نقص في الإعتمادات المخصصة إلا أن ميزانية الإعتمادات الإضافية تأتي عادة لتغطية هذا النقص والشئ الملاحظ أن مثل هذه الزيادات التي تأتي في الميزانية الإضافية قد أدت إلى حصول زيادة مستمرة في كلفة الطالب البيداغوجية (المحافظة على الكلفة الحقيقية للطالب) ، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية لهذه الكلفة 37 % بالنسبة لميزانية الإعتمادات النهائية . وهذا رغم التضخم الذي عرفته فترة التسعينات ، لتؤكد مرة أخرى جهود الدولة في مواجهة مختلف التطورات التي تعرفها مؤسسات القطاع من حيث الزيادة في أعداد الطلاب والتأطير ...

غير أن هذا الأمر لا ينفي تراجع مساهمة الطالب في تحمل تكاليف تكوينه . وفي ما يلي التطور الذي عرفه معدل التأطير من الأساتذة والموظفين الإداريين والعمال على مستوى الجامعة .

المطلب 2 : تطور معدل التأطير من الأساتذة والموظفين الإداريين والعمال على مستوى الجامعة :

1- تطور معدل التأطير من الأساتذة :

كما سبق الإشارة إليه فإن هذه الفئة تتضمن الأساتذة الموكلة إليهم عملية التدريس وفي هذا المجال عرفت جامعة باتنة نقلة نوعية وسريعة نسبيا في تكوين و توظيف الأساتذة الجامعيين . فبينما كان عدد هذه الفئة لا يتجاوز 27 أستاذا لسنة 1977 أصبح اليوم يفوق 744 أستاذا على اختلاف رتبهم العلمية ، ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال ، إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحا ، هل يستجيب فعلا هذا التطور الكمي والنوعي في سلك الأساتذة إلى التطور الذي عرفه الطلبة ؟ إن الجدول التالي يعطي فكرة عن ذلك على الأقل من الناحية الكمية .

الجدول رقم : 04/03 تطور نسبة التأطير على مستوى جامعة باتنة خلال

الفترة : (2001/1992)

البيان	السنة	عدد الطلبة المسجلين		المجموع	عدد الأساتذة الجزائريين + الأجانب	معدل التأطير
		التدرج	ما بعد التدرج			
	1992/1991	11151	422	11573	568	20.4
	1993/1992	11144	407	11551	587	19.7
	1994/1993	10195	520	10715	659	16.3
	1995/1994	9219	449	9668	590	16.4
	1996/1995	9812	545	10357	530	19.5
	1997/1996	10875	528	11403	591	19.3
	1998/1997	12063	-	-	587	-
	1999/1998	15483	736	16219	662	24.5
	2000/1999	17294	709	18003	754	23.9
	2001/2000	20099	914	21013	744	28.2

المصدر : (عدد الطلبة ، المرجع السابق) ، بالنسبة للأساتذة ، إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المرجع السابق .

يستنتج من أرقام الجدول ، أن معدل التأطير قد سجل ارتفاعا خلال الفترة (2001/1992) ، ولكن رغم التحسن الذي سجلته هيئة التدريس على مستوى الجامعة منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، إلا أن باب النقص في التأطير مازال قائما ولا زالت العديد من الفروع العلمية تشتكي من النقص في الأساتذة ، كما أن فتح تخصصات جديدة يؤدي إلى النقص الدائم في هذا السلك ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل من بينها ، أن بعض أفراد هيئة التدريس لا يمارسون العمل البيداغوجي بل ينتدبون إلى مهام ووظائف أخرى على مختلف المستويات والقطاعات الرئيسية الأخرى . وأمام الضغط الطلابي الكبير عادة ما تلجأ الجهات المسؤولة مباشرة على تغطية البيداغوجية إلى الإستعانة بالأساتذة غير الدائمين (الإضافيين) خاصة على مستوى الأعمال الموجهة (التطبيقية) والملاحظ أن الكثير من هؤلاء يعتبرون حديثي العهد بالتدريس وبالدراسة العليا والبحث العلمي .

إن مثل هذه التغطية البيداغوجية لا بد أن تنعكس سلبا على نوعية التكوين ويمكن أن يظهر ذلك بوضوح على مستوى الجذع المشترك فالطلبة الجدد الذين يلتحقون بالجامعة كثيرا ما يجدون صعوبات ، تتسبب في عدم تلقيهم التكوين الكافي وفي الكثير من الأحيان يؤدي ذلك إلى إرتفاع معدلات الرسوب .

2- تطور نسبة التأطير من الموظفين الإداريين والعمال على مستوى الجامعة :

كما سبق الإشارة إليه ، فإن هذا السلك لا يخلو من الاعتبارات الاجتماعية ، وإلا كيف يفسر التضخم الذي يعرفه هذا الأخير ، فقد بلغ عدد هؤلاء بالنسبة لجامعة باتنة لوحدها 720 فردا سنة (2001/2000) ، مقابل 744 أستاذا من مختلف الرتب . وإذا أخذ بالمقياس المرجعي المعتمد في البلدان التي تسلك سلوكا عقلانيا ، أي (30) طالبا لكل عامل واحد (1) ، يستنتج مباشرة أن الجامعة تعاني من إفراط في هذا السلك فقد سجلت مثلا سنة (2001/2000) معدل 28 طالب لكل عامل واحد وهو يعتبر أفضل معدل بالمقارنة مع السنوات السابقة لهذه السنة .

والجدول الموالي يعطي فكرة عن تطور نسبة التأطير من الموظفين والعمال على مستوى جامعة باتنة خلال الفترة (2001/1996) .

الجدول رقم : 05/03 تطور نسبة التأطير من سلك الموظفين والعمال والتقنيين وأعوان المصالح لجامعة باتنة خلال الفترة : (2001/1996) .

البيان المسنة	عدد الطلبة المسجلين	عدد العمال	نسبة التأطير
1996/1995	9812	479	20.5
1997/1996	10875	556	19.6
1998/1997	12063	610	19.8
1999/1998	15483	641	24.2
2000/1999	17294	685	25.2
2001/2000	20099	720	28

المصدر : بالنسبة للطلبة ، المرجع السابق . بالنسبة لعدد العمال ، مديرية الموظفين ، جامعة باتنة ، 2001 .

يستنتج مباشرة من الجدول بأن هناك إفراط في هذا السلك في الوقت الذي تبقى فيه هذه الأرقام لا تغطي كل الحقيقة لأن الجامعة تعتمد على خدمات عدد هام من العمال المؤقتين (غير الدائمين) . هذا بالإضافة إلى تواجد تكاليف أخرى تأخذ شكل المكاسب الاجتماعية التي تعود إلى هذا السلك ، وإن كانت هذه الأخيرة لا تدخل مباشرة في ميزانية تسيير الجامعة وبالتالي لا تدخل في حساب كلفة الطالب إلا أنها كلفة زائدة محسوبة على ميزانية الدولة .

ويشكل هذا الإفراط في سلك الموظفين والعمال ، أحد الدوافع الرئيسية لعدم فعالية الموارد المالية المخصصة للجامعة .

وللتمكن من معرفة حجم الإعتمادات المالية المخصصة لهذا السلك سيتم فيما يلي توزيع ميزانية التسيير للجامعة حسب طبيعة النفقات .

المطلب 3 : توزيع ميزانية التسيير حسب طبيعة النفقات :

إن توزيع ميزانية التسيير حسب طبيعة النفقات يعني تقسيمها إلى قسمين جزئيين هما :

القسم الجزئي الأول (Section 1) ، ويتمثل في نفقات الموظفين ، والذي يحتوي في العادة مرتبات وأجور الموظفين والأساتذة ، ومختلف التعويضات والمنح والتأمينات ومختلف الخدمات والأعباء الإجتماعية .

القسم الجزئي الثاني (Section 2) ، ويشمل نفقات التسيير ، ويحتوي هذا القسم على مختلف المصاريف المتعلقة بالجانب البيداغوجي لتسيير الجامعة . من تأثيث وتوثيق وصيانة وعتاد ، بالإضافة إلى مصاريف النشاطات العلمية والرياضية والثقافية والبحث العلمي ، وإتفاقيات التعاون العلمي وغيرها من المصاريف المتعلقة بالجانب التسييري للجامعة والشئ الملاحظ أن الجزء الأكبر من الإعتمادات المالية سواء المخصصة أو المراجعة ، من ميزانية التسيير يذهب إلى القسم الجزئي الأول (نفقات الموظفين) ويظهر ذلك بوضوح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم : 06/03 تطور توزيع الإعتمادات النهائية حسب طبيعة النفقات لميزانية التسيير لجامعة باتنة خلال الفترة : (2001/1992)

الوحدة: دج جاري

البيان السنة	الإعتمادات المراجعة	نفقات الموظفين	النسبة %	نفقات التسيير الأخرى	النسبة %
1992	334 495 500	255 098 000	76,26	79 397 500	23,74
1993	292 138 000	231 360 000	79,20	60 778 000	20,80
1994	310 580 000	244 478 000	78,72	66 102 000	21,28
1995	404 239 000	321 558 800	79,55	82 880 400	20,50
1996	470 500 000	361 236 200	76,77	109 263 800	23,22
1997	513 368 300	420 521 000	81,91	92 847 300	18,09
1998	579 455 000	459 397 000	79,28	120 058 000	20,71
1999	654 000 000	529 955 200	81,03	124 044 800	18,20
2000	741 955 800	594 067 300	80,07	147 879 500	19,93
2001	806 000 000	568 390 000	70,52	237 610 000	29,48

المصدر : ميزانية التسيير ، جامعة باتنة ، المرجع السابق .

من الجدول يمكن رصد الحقائق التالية :

- إن النسبة الكبيرة من الإعتمادات المالية لميزانية التسيير تذهب إلى قسم نفقات الموظفين ، حيث سجل هذا القسم أعلى نسبة زيادة سنوية سنة 1997 بنسبة 81,91 % من إجمالي الإعتمادات النهائية لميزانية التسيير . في حين سجلت نفقات التسيير أدنى نسبة خلال سنة 1997 بـ 18,09 % من إجمالي الإعتمادات النهائية لميزانية التسيير .

كما يتضح أن حصة نفقات الموظفين ظلت خلال الفترة التي يغطيها الجدول تقارب في المتوسط 78,33 % من ميزانية تسيير الجامعة ، في حين الحصة التي تعود إلى نفقات التسيير فهي تقارب في المتوسط 21,59 % من ميزانية تسيير الجامعة والملاحظ أن جل نفقات هذا القسم تذهب في أشغال الصيانة والتأثيث البيداغوجي وشراء وتصليح السيارات ...

أما بالنسبة لنفقات الموظفين فالجزء الأكبر من هذه النفقات يذهب في شكل أجور ورواتب .

ومما سبق ذكره ، فإنه إذا تم الأخذ بعين الاعتبار المقاييس الدولية فيما يخص سياسة التوظيف يستنتج مباشرة بأن هناك نوع من المبالغة فيما يخص أجور العمال والموظفين الإداريين على مستوى الجامعة ، فقد بلغت مثلاً : "سنتي 1999 و 2000 حوالي : (77 208 700 دج) و (78 543 392 دج) ، على التوالي بالنسبة للموظفين والعمال الدائمين فقط"⁶⁷ ، وذلك على أساس أن عدد الطلبة لكل عامل هو 25.2 وبتطبيق المقياس المعتمد دولياً 30 طالبا لكل عامل ، فإن نفقات هذا السلك سوف تكون أقل من المستوى الذي هي عليه بحوالي 16 % أي بمقدار (65 976 449 دج) ، بالنسبة لسنة 2000 .

ومنه فإن التحسين في سياسة التوظيف بالنسبة لسلك العمال والموظفين الإداريين سيؤدي حتما إلى التقليل في نفقة هذه الفئة .

وعليه رغم ما تخصصه الدولة من موارد مالية ضخمة لمؤسسات التعليم العالي لمواجهة مختلف التطورات ، غير أن هذا لوحده لا يكفي ، بل من الضروري

⁶⁷ جامعة باتنة ، ميزانية التسيير ، المرجع السابق .

الإستعمال العقلاني لهذه الأموال العمومية وإستعمالها في أمور تطويرية بدلا من صرفها في أمور أخرى ، كترتين المحيط وشراء السيارات ... كما أنه من الضروري التنسيق بين مختلف مصالح الميزانية والقيام بالأعمال التحضيرية الخاصة بإعداد الميزانية من متابعة وتنفيذ ومراقبة .

وقبل طي صفحة الحديث عن جانب التسيير المالي للجامعة ، يكون من باب الإنصاف الإشارة إلى ما حققته الجامعة في مجال البحث العلمي وما درجة ملائمة الدعم المالي المخصص لهذا المجال الحيوي .

المطلب 4 : تطور نسبة الدعم المالي المخصص للبحث العلمي وتجربة الجامعة في مجال التعاون :

إدراكا منها لأهمية البحث العلمي والتطوير، تسعى جامعة باتنة بباحثيها وأساتذتها إلى تطوير هذا المجال ، وخلق فرص التعاون والشراكة مع القطاعات الأخرى خاصة الصناعية منها ، حيث يقوم مركز البحث العلمي للجامعة والموجود في مبنى المحافظة سابقا بالعديد من مشاريع البحث والتطوير ، بإشراف من باحثين ومختصين في مجالات مختلفة ، موزعون على عدة مخابر للبحث من أهمها : (مخبر الإقتصاديات المغاربية ، مخبر الأنظمة الطاقوية الصناعية مخبر البحث في الإنتاجية ، مخبر زراعة المناطق الجافة ، مخبر الإلكترونيات المتقدمة...) وفي هذا السياق لا بأس أن نشير إلى تجربة الجامعة في مجال التعاون والتقارب مع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) حيث يعمل فريق البحث في مجال شبكات القوى الكهربائية بقسم الكهرباء التقنية للجامعة بتعاون مع سونلغاز وبتمويل من الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي ANDRU ، على تطوير برنامج كمبيوتر يسمى SHABAKA ، وهو عبارة عن "محاكي للشبكات الكهربائية" ⁶⁸ .

⁶⁸ أ. د. محمد بلقاسمي ، تجربة التعاون العلمي بين جامعة باتنة و شركة سونلغاز من خلال مشروع البحث العلمي - شبكة - ، محاضرة أقيمت في المؤتمر : العربي حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير ، المرجع السابق ، ص 173 .

وهو مشروع يهدف إلى تطوير برنامج الكمبيوتر ، كما تم الإتفاق بين الطرفين على تكوين مستشارين في ميدان التحكم في الطاقة ، وآخرين في مجال الوقاية والأمن ، على أن يوزعون بعد إنهاء فترة التكوين على وحدات سونلغاز .

- هذا وقد أبرمت جامعة باتنة العديد من إتفاقيات التكوين المتخصص (PGS) مع سوناطراك ، ومصنع الإسمنت بعين التوتة ، حيث تم تجسيد بعض هذه الإتفاقيات في حين لا يزال البعض الآخر .

- وفي مجال الشراكة الأجنبية عقدت الجامعة ، ما يقارب : " عشر اتفاقيات تعاون"⁶⁹ . تخص ميادين مختلفة من التكوين والبحث ، كالإشراف المشترك على المذكرات ، والتكوين التناوبي و ... ومن بين الجامعات التي عقدت معها هذه الاتفاقيات مثلا : "جامعة مؤتة الأردن جامعة SALTA الأرجنتين ، جامعة COTTBUS ألمانيا ، الجامعة التقنية برلين ، جامعة REIMS فرنسا ، جامعة BORDEAUX فرنسا ... "⁷⁰ .

ورغم النشاط البحثي الذي يعرفه المركز إلا أن ذلك لا يعتبر كاف لإنجاح المشاريع البحثية وهنا يطرح السؤال التالي : ما نسبة المخصصات المالية للبحث العلمي من إجمالي الاعتمادات المالية لميزانية الجامعة ، وهل هي كافية لتطويره ؟ - إن الجدول الموالي يعطي صورة واضحة عن تطور حصة البحث العلمي من إجمالي الاعتمادات المالية لميزانية الجامعة خلال الفترة (1992/2001) . مع الإشارة إلى أن نفقات البحث العلمي تدخل ضمن القسم الثاني لميزانية التسيير للجامعة (نفقات التسيير) .

⁶⁹ <http://www.univ.Batna.DZ>.

⁷⁰ Ipid.

الجدول رقم 07/03 تطور حصة البحث العلمي بالنسبة للاعتمادات النهائية
لميزانية تسيير الجامعة خلال الفترة : (2001/1992)

البيان المدة	الاعتمادات المراجعة	حصة البحث العلمي	النسبة %
1992	334 495 500	3 000 000	0,90
1993	292 138 000	4 000 000	1,37
1994	310 580 000	6 006 000	2,13
1995	404 239 000	8 100 000	2,01
1996	470 500 000	12 768 800	2,72
1997	513 368 300	9 879 000	1,93
1998	579 455 000	15 879 000	2,75
1999	654 000 000	16 500 000	2,53
2000	741 955 800	16 500 000	2,23
2001	806 000 000	18 500 000	2,30

المصدر : ميزانية التسيير للجامعة ، الجزء الثاني : نفقات التسيير ، المرجع السابق .

من قراءة الجدول أعلاه يتضح أن ، حصة البحث العلمي قد سجلت أعلى زيادة لها سنة 1998 بـ 2,75 % من إجمالي الاعتمادات المراجعة لميزانية التسيير للجامعة . في حين عرفت هذه النسبة تراجعاً سنة 1997 بـ 1,93 % من إجمالي الاعتمادات المراجعة بالمقارنة مع سنة 1996 أين كانت هذه النسبة تقدر بـ 2,72 % من إجمالي الاعتمادات المراجعة وقد يرجع السبب في هذا التدني إلى انخفاض نسبة الإعتمادات المالية لقسم نفقات التسيير (18,09 % من إجمالي الاعتمادات المراجعة) في مقابل ارتفاعها في قسم نفقات الموظفين (81,91 % من إجمالي الإعتمادات المراجعة) خلال نفس السنة (1997) .
وعليه يبقى الأمر يتطلب المزيد من الرعاية والاهتمام على العديد من المستويات منها :

- تمويل مشاريع البحث والتطوير ، ويكون من الأفضل تخصيص ميزانية مستقلة للبحث العلمي .
- تدعيم وتنشيط علاقات التعاون والشراكة بين الجامعة ومختلف القطاعات ، خاصة الصناعية منها .
- تشجيع إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على تحويل الأفكار إلى منتجات

صناعية قابلة للتسويق ودخول دائرة الإبداع .

- تشجيع الإستثمار في هذا المجال .

- حماية الملكية الفكرية للإختراعات والإبتكارات .

إن أهمية البحث العلمي ودوره في التنمية والبناء الحضاري لأي مجتمع لم تعد خافية على أحد ، فالثورة العلمية التي شهدتها الربع الأخير من القرن العشرين في شتى الميادين لم تكن إلا ثمرة الإستثمار في البحث العلمي وتطبيق نتائجه على أرض الواقع ففي الوقت الذي تؤدي فيه الجامعات والمراكز البحثية في الدول المتقدمة دورا رياديا وبارزا في إعتماد خطط ومشاريع بحثية موجهة خصيصا للمؤسسات الإنتاجية قصد تحقيق التطور الكمي والنوعي في الإنتاج لقاء منح ومبالغ مالية كبيرة تقدمها هذه المؤسسات الإقتصادية للجامعات والمراكز البحثية ، أمام كل هذه المتغيرات والمستجدات التي تحيط بنا من كل جانب في سياق عالمي معلوم يبقى جانب البحث العلمي عندنا مهمش ولا يأخذ قسطه الكافي من الرعاية والاهتمام .

يستخلص من كل ما سبق ذكره عن جانب التسيير المالي للجامعة ، إلى أنه على الرغم من بعض الإختلالات والنقائص التي قد تظهر في طريقة التسيير المالي وتوزيع الاعتمادات المالية على مختلف أقسام وأبواب الميزانية ، إلا أنها تعتبر أحسن حال من غيرها من هذه الزاوية ، فعلى الرغم من صغر عمر هذه الجامعة إلا أنها استطاعت تحقيق تقدم كبير على كافة الأصعدة (التكوين ، التأطير ، البحث العلمي ، إتفاقيات التعاون ...) . غير أن هذا الأمر لا ينفي بذل المزيد من الجهود ، والإستعمال الأفضل والعقلاني للموارد المالية المتاحة للجامعة .

وفيما يلي جانب التسيير المالي للخدمات الإجتماعية للجامعة .

المبحث الثاني : تطور وضعية التسيير المالي للخدمات الجامعية للجامعة:

من المعلوم أن نموذج تمويل التعليم العالي في الجزائر تسيطر عليه نسبة عالية من النفقات المخصصة لجانب الخدمات الإجتماعية الجامعية . وعلى أساس أن الإعانات التي تقدمها الدولة كما سبق الإشارة إليه في الفصل الثاني من هذا البحث ، تصنف إلى صنفين (المباشرة وغير المباشرة) ، وهنا يطرح التساؤل عن التطور الذي عرفته هاتين الإعانتين على مستوى الخدمات الإجتماعية لجامعة باتنة ؟ وما درجة الإستفادة العقلانية من هذه الخدمات؟ وهل المقاييس المعتمدة للإستفادة منها كافية لوحدها لترشيد إنفاق الميزانية الخاصة بها ؟ هذا ما سيتم الإجابة عنه فيما يلي ، مع الإشارة إلى أنه سيكتفى في البداية بدراسة التطور الكمي والنوعي لهذه الخدمات بشكل عام ، ثم يخصص الحديث عن الجانب المالي للإقامة الجامعية 2000 سرير نوادي الصالح نظرا لصعوبة الحصول على كافة المعطيات المتعلقة بالجانب المالي للخدمات الإجتماعية للجامعة .

المطلب 1 : التطور الكمي والنوعي للخدمات :

كما سبق ذكره ، فإن الطالب (الطالبة) يستفيد من الخدمات الجامعية بشكلين من المساعدة (المباشرة وغير المباشرة) حيث تكون مهمة المساعدة غير المباشرة توفير الإمكانيات ، وتحسين شروط الحياة والعمل للطلبة من نقل وإيواء وإطعام وغيرها .

أما الشكل المباشر للمساعدة فيتمثل في المنحة التي توكل مهمة تسييرها إلى الإقامات الجامعية ، هذا في حين تبقى مساهمة الطالب في تحمل كلفة هذه الخدمات رمزية فقط .

وفيما يلي عرض لمختلف التطورات التي شهدتها جانب الخدمات الإجتماعية لجامعة باتنة .

أ- المساعدة غير المباشرة :

1- الإيواء :

في مجال الإيواء تتوفر جامعة باتنة على 7 إقامات جامعية ، وهذا إلى غاية سنة (2001/2000) . والشيء الملاحظ أن عدد الطلبة المستفيدين من هذه الخدمة

هو في إرتفاع مستمر ، وهو إنعكاس طبيعي لسهولة إجراءات الإستفادة من الإيواء ومن جهة أخرى إرتفاع نسبة الملتحقين بالجامعة وفي الوقت ذاته ضعف نسبة الخرجين منها ، بالإضافة إلى مجانية العملية والجدول التالي يعطي صورة واضحة عن تطور معدل الطلبة المستفيدين من الإيواء خلال الفترة (2001/1992) .

الجدول رقم : 08/03 تطور نسبة الاستفادة من الإيواء على مستوى جامعة باتنة خلال الفترة : (2001/1992)

السنة	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00
عدد الطلبة المستفيدين من الإيواء	6305	6496	5613	6118	6516	-	-	13556	11237	13468
نسبة الاستفادة %	56.5	58.3	55	66.4	66.4	-	-	87.5	65	67

المصدر : مأخوذ من إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المديرية الفرعية للدراسات الإحصائية والتخطيط ، المرجع السابق .

من الجدول يتضح أن :

- نسبة مرتفعة جدا من الطلبة تستفيد من خدمة الإيواء ، لا تقل عن 55% من إجمالي الطلبة المسجلين ، في حين تجاوزت هذه النسبة 87.5 % من إجمالي الطلبة المسجلين سنة (1999/1998) .

- وأمام هذه النسب و الأرقام ، يطرح السؤال التالي : هل ظروف الإيواء مقبولة فعلا ، وبالتالي تساعد الطالب في عملية التحصيل العلمي ؟

إن الطلب المتزايد على هذه الخدمة ، وإرتفاع نسبة المسجلين في الجامعة والذين لا يقطنون في مقر الدراسة ، وفي نفس الوقت تدني نسبة الخرجين منها (الجامعة) وسهولة إجراءات الحصول على الإيواء ، وشبه مجانية العملية وغيرها من العوامل. ساهمت في خلق الإكتظاظ الطلابي على مستوى الإقامات الجامعية ، الأمر الذي ينعكس سلبا على الطالب فأحد أهم أماكن عمله قد تدهورت إلى حد غير معقول فبالإضافة إلى الإزدحام والإكتظاظ الموجود في الغرفة الواحدة ، تكاد تنعدم المكتبات ، وقاعات المطالعة ، وأمام هذه الوضعية الصعبة كثيرا ما يلجأ الطلبة إلى العراء داخل هذه الأحياء لأداء واجباتهم العلمية ، هذا ما لمسناه لدى العديد

من الطلبة القاطنين في الأحياء الجامعية على مستوى جامعة باتنة .
والجدول التالي يعطي فكرة أوضح عن إرتفاع معدل القاطنين في الإقامات الجامعية
لجامعة باتنة خلال سنة (2001/2000) .

**الجدول رقم : 09/03 تطور معدل القاطنين في الإقامات الجامعية على مستوى
جامعة باتنة خلال الفترة : (2001/2000)**

معدل القاطنين	عدد القاطنين	عدد الأسرة	الإقامة الجامعية
1,31	2608	2000	الأخوة أجرة (إناث)
1,16	2302	2000	دواوي الصالح (ذكور)
1,42	2131	1500	عاشوري عمار (ذكور)
2,14	3200	1500	الجديدة (إناث)
1,68	773	460	أول نوفمبر 1954 (إناث)
3,37	1506	448	مهداوي خديجة (إناث)
3,54	948	268	19 ماي 1956 (ذكور)

المصدر : الحولية الإحصائية رقم : 30 ، المرجع السابق ، ص . 149 .

من قراءة الجدول يتضح أن ، أول حقيقة وهي بادية للعيان ، تتمثل في الإرتفاع
الكبير لمعدل القاطنين في الإقامات الجامعية خلال سنة (2001/2000) ، حيث
سجلت الإقامة الجامعية للذكور 19 ماي 1956 أعلى معدل للقاطنين بـ 3,54 طالب
لكل سرير واحد بالمقارنة مع عدد الأسرة لهذه الإقامة (268) ، تليها الإقامة
الجامعية مهداوي خديجة 448 سرير للإناث بمعدل 3,37 طالبة لكل سرير في حين
سجلت الإقامة الجامعية دواوي الصالح 2000 سرير ذكور أدنى معدل بـ 1,6 طالب
لكل سرير خلال نفس السنة .

إن مثل هذه المعدلات المرتفعة لعدد القاطنين في الإقامات الجامعية ، تؤكد للمرة
الثانية حجم الضغط الكبير الذي تعاني منه هذه الأخيرة .

وعليه فإن مثل هذه الأوضاع الصعبة التي يتقاسم مسؤولياتها الطرفين (الإدارة
والطالب) وتحمل نفقاتها ميزانية الدولة ، تستدعي إعادة التفكير في شروط وكيفية
الإستفادة من هذا الشكل من الدعم غير المباشر .

2- الإطعام :

ويستفيد من هذه العملية كل طالب مسجل في الجامعة حيث يضمن المركز الواحد تقديم ثلاثة وجبات أسبوعيا والملاحظ أن الإطعام الجامعي قد عرف تحسنا نوعيا لكنه غير كاف ، في حين يسجل غياب أي شكل من أشكال الإستثمار في هذا المجال . والشيء الملاحظ أن الإستفادة من هذه العملية تتم بشكل غير عقلاني الأمر الذي يخلق طوابير طويلة من طالبي الخدمة سواء من الطلبة أو غير الطلبة . وقد يرجع السبب الأول في ذلك إلى تراجع مساهمة الطالب في تحمل الكلفة إلا جزئيا وبمقابل رمزي (1.20 دج للوجبة الواحدة) ، إن مثل هذه الوضعية تنعكس سلبا على وقت الطالب وهو يقضي ساعات طويلة في إنتظار الوجبة الغذائية وكثيرا ما يضيع هذا الأخير (الطالب) حصته الدراسية وهو في طابور المطعم الجامعي . وفي حالة إستمرار الوضع كما هو عليه ، فإن الزيادات المالية التي تقدمها ميزانية الدولة والمخصصة لهذا الغرض لن تفي بغرضها الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التدهور في نوعية التغذية وعليه يزداد الوضع تأزما .

3- النقل الجامعي :

تضمن الخدمات الإجتماعية الجامعية لجامعة باتنة نوعين من النقل للطلبة الجامعيين وهما :

- النقل الحضري : ويضمن تنقل الطلبة القاطنين داخل المدينة أو بإحدى الإقامات الجامعية إلى مقر الدراسة .

- النقل ما بين المدن : يضمن تنقل الطلبة القاطنين بضواحي مدينة باتنة (أقل من 50 كلم للذكور ، أقل من 30 كلم للإناث) ولم يستفيدوا من خدمة الإيواء في الأحياء الجامعية .

- ونظرا لصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة لعدد المستفيدين من هذا النوع من المساعدة غير المباشرة تماما كما هو الحال في الإطعام الجامعي . إلا أن شبه مجانية هذه الخدمة (15 دج شهريا) ، خلق نوع من السلوك غير العقلاني لدى المستهلك في الطلب عليها والدليل على ذلك الإكتظاظ الموجود على مستوى محطات النقل الجامعي . والشيء الملاحظ أنه في الكثير من الأحيان ونظرا لإنعدام

الرقابة في تسيير هذه الأمور ، يستفيد من هذه الخدمة أناس غريبون عن الجامعة ؟
يستنتج مما سبق ذكره إلى ما يلي :

- أن النسبة الكبيرة من الطلبة غير الخرجين من الجامعة تخلق ضغطا كبيرا في مجال الاستفادة من المساعدة غير المباشرة بأشكالها المختلفة .
- شبه مجانية هذا النوع من المساعدة ، وسهولة إجراءات الحصول عليها ، وإنعدام الرقابة في تسيير مثل هذه الخدمات بالإضافة إلى تراجع مساهمة الطالب تراجعاً كبيراً في مجال تحمل الكلفة ، الأمر الذي يولد سلوكاً غير رشيد لدى المستهلك وفي الوقت ذاته يكلف ميزانية الدولة المزيد من النفقات .
- إن مثل هذه العوامل وغيرها ستؤدي حتماً إلى المزيد من التدهور في نوعية هذه الخدمات ، ليعاد التفكير من جديد في شروط وكيفية الاستفادة منها مع ضرورة تحمل الطالب (أسرته) جزءاً من الكلفة ، وهو إجراء طبيعي يهدف إلى تحقيق الإنصاف وتحسين النوعية (التكوين ، الخدمات) .

ب- المساعدة المباشرة (المنحة) :

كما سبق الإشارة إليه في مكان سابق من هذا البحث ، فهي تمثل الشكل الوحيد من المساعدة المباشرة التي يستفيد منها كل طالب مسجل في الجامعة على أساس مدخول عائلة هذا الأخير ، لكنه يبقى دائماً شرطاً غير كافٍ لحصول الطالب على المنحة والملاحظ أن نسبة كبيرة جداً من طلبة الجامعة يستفيدون من هذا النوع من الدعم المباشر والجدول التالي يعطي فكرة عن ذلك .

الجدول رقم : 10/03 تطور نسبة الطلبة الممنوحين على مستوى جامعة باتنة

خلال الفترة : (2001/1992)

السنة	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00
البيان										
عدد الطلبة الممنوحين	-	9675	-	-	8711	9951	-	-	16150	19840
نسبة الاستفادة %	-	86.8	-	-	88.8	91.5	-	-	93.4	98.7

المصدر : إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المرجع السابق .

توضح أرقام الجدول أن نسبة الطلبة الممنوحين من إجمالي المسجلين لم تنزل أبداً إلى أقل من 86.8 % في حين بلغت حدتها الأقصى سنة (2001/2000) بنسبة 98.7 % من إجمالي الطلبة المسجلين ، وهي نسبة جد مرتفعة ، وهنا يطرح التساؤل التالي : ما درجة التسيير العقلاني لمثل هذا النوع من الدعم المباشر ؟ - ففي الوقت الذي لم يعاد تقييمها بالقدر الكافي للمحافظة على قدرتها الشرائية أصبحت تمنح تقريبا لكل من يطلبها . وعليه فالوضع القائم في مجال الإستفادة من المنحة على مستوى جامعة باتنة ، يلغي وللمرة الثانية الفكرة القائلة بأن : سياسة الدعم المباشر للطلبة تهدف أساسا إلى مساعدة الفقراء وتمكينهم من ظروف أحسن للتحصيل العلمي .

يستخلص من كل ما سبق ذكره ، إلى أنه من الضروري بمكان إعادة النظر في وضعية الطلبة الذين يقضون سنوات طويلة في الجامعة دون أن ينهوا الدراسة فيها ويضاعفون بذلك من الكلفة المتوسطة للطالب وفي نفس الوقت يخلقون الإزدحام على مستوى المقررات البيداغوجية وغير البيداغوجية . - كما أنه من الضروري إعادة تقييم ملف المنح ، بالشكل الذي يضمن فعلا المستحقين لهذا الصنف من المساعدة المباشرة ، وتصحيح تعريفات المساعدة غير المباشرة بطريقة تضمن ترشيد سلوك المستهلك ، وتحافظ على نوع من التوازن المالي في ميزانية الخدمات الجامعية وتخلق شروطا أفضل للتحصيل العلمي . وبالتعرض للجانب المالي ، نكون قد أعطينا نقطة البداية لموضوع الحديث القادم عن التسيير المالي للإقامة الجامعية 2000 سرير دواي الصالح .

المطلب 02 : تطور بنية النفقات الإجتماعية الجامعية للإقامة الجامعية دواي الصالح :

التعريف بالإقامة الجامعية دواي الصالح :

تعتبر الإقامة الجامعية دواي الصالح من أقدم الأحياء الجامعية على مستوى جامعة باتنة ، أنشأت سنة 1983 ، وهي تتربع على مساحة تقدر بـ : 35 هكتار . تحتوي على 15 جناحا ، وطاقة إستيعاب قدرها 2000 سرير وبالإضافة إلى المطعم والنادي ، تتوفر الإقامة على قاعة متعددة الرياضات وقاعة للحفلات ومرش . أما

الهيكل الإداري للإقامة الجامعية فهو يتكون من خمسة مصالح وهي :

- مصلحة الإدارة العامة .

- مصلحة الإطعام .

- مصلحة الإيواء والنقل .

- مصلحة التقييم والتنمية .

- مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية والعلمية .

يبلغ عدد العمال الدائمين فيها إلى 163 عامل ، وهذا إلى غاية سنة 2002 .

وفيما يلي عرض لمختلف التطورات التي شهدتها الإقامة الجامعية دوادي الصالح

خلال الفترة من (1997/1996) إلى (2002/2001) .

1- تطور نسبة الطلبة المستفيدين من الإعانتين (المباشرة وغير المباشرة) على

مستوى الإقامة الجامعية دوادي صالح :

تتجلى الوظيفة الأساسية لهذه الإقامة كغيرها من الإقامات الجامعية في إيواء

الطلبة "المستحقين" وتغذيتهم وضمان نقلهم فيما بين مقر الإيواء وأماكن الدراسة هذا بالإضافة إلى الإعانة المباشرة (المنحة) .

والجدول التالي يبين تطور نسبة الاستفادة من الإعانتين على مستوى الإقامة الجامعية بالنسبة للإجمالي الطلبة المسجلين في الجامعة ، خلال الفترة (2001/1997) .

الجدول رقم : 11/03 تطور معدل الطلبة المستفيدين من الإيواء والمنحة والنقل

على مستوى الإقامة الجامعية دوادي الصالح بالنسبة لإجمالي الطلبة المسجلين في

الجامعة خلال الفترة : (2001 /1997)

السنة	البيان				
	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00
نسبة الطلبة المستفيدين من الإيواء %	20	20	15	14	12
نسبة الطلبة الممنوحين %	13	12	9	9	9
نسبة الطلبة المستفيدين من النقل %	37	34	26	30	26

المصدر : مصلحة المحاسبة ، الإقامة الجامعية دوادي الصالح باتنة ، 2003 .

كما هو واضح من الجدول ، أن أعلى نسبة من الطلبة المستفيدين من الإيواء على مستوى الإقامة الجامعية المذكورة ، قد سجلت سنتي (1997/1996) و(1998/1997) على التوالي بحوالي 20 % من إجمالي الطلبة المسجلين في الجامعة في حين سجلت أدنى نسبة 12 % من إجمالي الطلبة المسجلين في الجامعة سنة (2001/2000) ، وقد يعود السبب في إنخفاض هذه النسبة إلى فتح إقامة جديدة للذكور ، وإرتفاع نسبة الطلبة الخرجين خلال هذه السنة ، ورغم ذلك تبقى هذه النسبة مرتفعة ، وهذا ما إلتمسناه عند بعض الطلبة المقيمين في هذا الحي الجامعي والذين يعانون من الإكتضاظ داخل الغرف .

- بالنسبة للنقل الجامعي : فقد سجلت أعلى نسبة للإستفادة منه على مستوى الإقامة الجامعية المذكورة سنة (97/96) بـ 37 % من إجمالي الطلبة المسجلين في الجامعة في حين سجلت أدنى نسبة سنتي (99/98) و(2001/2000) ، بحوالي 26 % من إجمالي الطلبة المسجلين في الجامعة . ويمكن أن يرجع السبب في هذا التدني إلى طريقة كسب المناقصات من طرف الإقامة الجامعية والحصول على العدد الأكبر من الحافلات لنقل الطلبة ، وهذا ما صرح به المعنيون بالأمر عند طرح سؤال حول هذا الموضوع . هذا بالإضافة إلى إرتفاع نسبة الخرجين خلال سنة (2001/2000) ، غير أن هذا التدني النسبي لا ينفي وجود الإكتضاظ على مستوى محطات النقل الجامعي حتى وإن كان بسيط والذي يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى مجانية العملية (15 دج) شهريا .

- بالنسبة للمنحة : تختص الإقامة الجامعية المذكورة بتسيير ملفات المنحة للطلبة الذين يدرسون في التخصصات الثلاثة التالية : (الإلكترونيك ، الكهروتقني ، الهندسة الميكانيكية) .

والملاحظ من الجدول أن أعلى نسبة للإستفادة من المنحة على مستوى الإقامة الجامعية كانت سنة (1997/1996) بـ 13 % من إجمالي الطلبة المسجلين في الجامعة ، في حين بقيت هذه النسبة ثابتة 9 % خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (99 / 98) ، (00 / 99) ، (01 / 00) على التوالي .

- ويبقى أن مقياس (مستوى دخل عائلة الطالب) لوحده غير كاف لحصول الطالب

على المنحة .

يستخلص مما سبق ذكره ، إلى أنه رغم أسلوب التسيير الذي يبدو أفضل حال من غيره ، إلا أن هذا الأمر لوحده لا يكفي ، فمجانبة الخدمات المقدمة للطالب تخلق نوعا ما من السلوك غير الرشيد لدى طالبي الخدمة مما يزيد من ثقل النفقات ويؤثر حتى على أسلوب التسيير المالي للإقامة الجامعية .

2- تطور ميزانية التسيير المعدلة للإقامة الجامعية دوادي الصالح :

عرفت ميزانية التسيير للإقامة الجامعية دوادي الصالح تطورا ملحوظا خلال الفترة (1996/1997) (2001/2002) . وتحصل الإقامة الجامعية المذكورة كغيرها من الإقامات الجامعية الأخرى على حصتها من الإعتمادات المخصصة ثم المعدلة (المراجعة) ، والمتمثلة أساسا في مساهمة الدولة زائد الإيرادات (مداخيل أداء الخدمات) ، ويتم توزيع الإعتمادات المالية على فرعين رئيسيين ، فأما الأول فيتمثل في نفقات المستخدمين والذي يحتوي في أحد أبوابه الإعانة المباشرة (المنحة) ، أما الثاني فيظم نفقات التسيير والذي يحتوي بدوره على الإعانة غير المباشرة بالإضافة إلى مصاريف أخرى مختلفة .

والملاحظ أن ميزانية التسيير المعدلة للإقامة الجامعية المذكورة ، قد عرفت زيادة إسمية معتبرة خلال الفترة (1997/2002) والجدول التالي يعطي فكرة عن ذلك .

الجدول رقم : 12/03 تطور الميزانية المعدلة للإقامة الجامعية دوادي الصالح

خلال الفترة : (1997/2002) الوحدة : دج جاري

السنة البيان	الاعتمادات المراجعة	التغير في الاعتمادات المراجعة	نسبة التغير %
1997	94 638 450 00	-	-
1998	80 134 765 00	-14 503 685 00	-15,33
1999	115 224 350 00	35 089 585 00	43,79
2000	127 772 000 00	12 547 650 00	10,89
2001	144 302 151 00	16 530 151 00	12,94
2002	170 187 250 00	25 885 099 00	17,94

المصدر : مصلحة المحاسبة ، الميزانية المعدلة ، الإقامة الجامعية دوادي الصالح ، باتنة 2003.

من قراءة الجدول يتضح أن :

ميزانية التسيير المعدلة للإقامة الجامعية المذكورة ، قد عرفت زيادة إسمية هامة خلال الفترة التي يغطيها الجدول ، ويبلغ معدل الزيادة السنوي تقريبا 17,12 % غير أن وتيرة الزيادة هذه غير مستمرة فالتفاوت يظهر من سنة إلى أخرى إذ سجل الحد الأقصى سنة 1999 بـ 43,79 % في حين سجل الحد الأدنى سنة 1998 بـ 15,33 - % وهذا التدني راجع بالدرجة الأولى إلى وجود فائض في الميزانية السابقة لسنة 1998 ، تم سحبه من طرف الإدارة المركزية لديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية .

يستخلص من هذا إلى أنه رغم الأوضاع الإقتصادية الجديدة ، وتطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي ، إلا أن سعي الدولة في دعم هذا النوع من الخدمات الإجتماعية الجامعية لم يعرف تراجع قط ، وهذا رغم تراجع معدلات النمو الإقتصادي خلال فترة معينة . غير أن تخصيص الأموال الضخمة والطائلة لوحده لا يكفي لجعل هذا النوع من الخدمات الجامعية يعمل بالشكل الجيد ويضمن أفضل الخدمات كما ونوعا فالتسيير الجيد لمختلف هذه الخدمات وفقا لمقاييس دولية ، مع ضرورة تحمل الطالب جزء من الكلفة ، سيؤدي حتما إلى نتائج جيدة وأفضل لكلا الطرفين (الدولة ، الطالب) .

وفيما يلي التعرف على كيفية توزيع الإعتمادات المالية للإقامة الجامعية دوادي الصالح وذلك حسب أهمية النفقات الرئيسية .

3- توزيع ميزانية التسيير للإقامة الجامعية حسب أهمية النفقات الرئيسية :

إن توزيع ميزانية التسيير للإقامة الجامعية حسب أهمية النفقات ، يعني من بين ما يعني ، أن النسبة الكبيرة من هذه الإعتمادات المالية تذهب إلى تمويل الإعانة المباشرة وغير المباشرة ، بالإضافة إلى أجور المستخدمين (العاملين) . والجدول التالي يعطي صورة واضحة عن هذا التوزيع ، خلال الفترة (1997/2002) .

الجدول رقم : 13/03 تطور ميزانية التسيير للإقامة الجامعية نوادي الصالح حسب أهمية النفقات الرئيسية خلال الفترة : (2002/1997)
الوحدة : دج جاري

البيان		البيانات المراجعة	أجور المستفيدين (1)	النسبة %	المنح (2)	النسبة %	التقنية (3)	النسبة %	النقل (4)	النسبة %	النفقات والرياضية (5)	النسبة %	نفقات أخرى مختلفة	النسبة %
السنة														
1997		94 638 450 00	15 000 000 00	16	13 400 000 00	15	26 000 000 00	28	3 700 000 00	4	300 000 00	1	36 238 450 00	39
1998		80 134 765 00	16 000 000 00	20	10 000 000 00	13	22 075 447 00	28	3 223 487 00	4	560 000 00	1	28 275 831 00	36
1999		115 224 350 00	16 625 000 00	15	12 000 000 00	11	44 000 000 00	39	7 000 000 00	6	532 000 00	1	35 076 350 00	31
2000		127 772 000 00	18 600 000 00	15	20 000 000 00	16	49 500 000 00	39	4 500 000 00	4	600 000 00	1	34 572 000 00	27
2001		144 302 151 00	20 100 000 00	14	22 000 000 00	16	51 500 000 00	36	3 800 000 00	3	1 500 000 00	1	45 402 151 00	32
2002		170 187 250 00	20 600 000 00	13	36 000 000 00	22	51 000 000 00	30	7 500 000 00	5	3 000 000 00	2	52 087 250 00	31

المصدر : المراجع السابق .

من قراءة الجدول يمكن إستنتاج ما يلي :

- أن العمود الأول والمتمثل في مرتبات المستخدمين (الأجور الرئيسية) قد سجل أعلى نسبة له من المخصصات المالية سنة 1998 بـ 20 % من إجمالي الإعتمادات المالية (المراجعة) للإقامة الجامعية المذكورة ، في مقابل تراجع هذه النسبة بحوالي 13 % من إجمالي الإعتمادات المراجعة سنة 2002 ، وقد يرجع السبب الأساسي في تدني هذه النسبة ، إلى انخفاض عدد العمال إلى 162 عامل سنة 2002 بالمقارنة مع سنة 1998 أين كان عددهم يمثل 171 عامل . في حين يبلغ متوسط الزيادة السنوية لهذا النوع من النفقات خلال الفترة المذكورة بحوالي 15,50 % تقريبا وللإشارة فإن هذه الأجور تخص فئة العمال الدائمين والمتربصين والمتعاقدين . وكما هو واضح من الجدول أن النسبة الكبيرة من الإعتمادات المالية لميزانية الإقامة الجامعية المذكورة ، تذهب إلى تغطيه نفقات الإعانة المباشرة وغير المباشرة .

أ- الإعانة المباشرة (المنحة) :

إن أعلى نسبة زيادة في العمود الثاني (المنح) قد سجلت سنة 2002 بـ : 22 % من إجمالي الإعتمادات المالية لميزانية التسيير ، في حين سجلت سنة 1999 الحد الأدنى بـ : 11 % من إجمالي الإعتمادات المالية لميزانية الإقامة الجامعية المذكورة . والشيء الملاحظ أنه رغم إرتفاع نسبة الإعتمادات المخصصة للمنح في السنوات الثلاثة الأخيرة إلا أن نسبة الطلبة الممنوحين فعلا خلال نفس الفترة بقيت ثابتة أي 9 % .

ويبقى متوسط الزيادة السنوية لهذا النوع من الدعم المباشر يقارب 16 % على مستوى الإقامة الجامعية المذكورة .

ب- الإعانة غير المباشرة :

- التغذية : كما سبق ذكره ، فالتغذية تمثل أحد أشكال المساعدة غير المباشرة التي يستفيد منها الطالب المسجل في الجامعة في مقابل مبلغ رمزي يدفعه هذا الأخير (2,40 دج لوجبتي الغذاء والعشاء ، 0,50 دج لوجبة الفطور) .

ومن الجدول يتضح أن ميزانية التغذية (العمود 3) قد عرفت زيادة إسمية معتبرة

خلال السنوات الستة الأخيرة ، غير أن وتيرة الزيادة هذه تتفاوت من سنة إلى أخرى ، ويبقى متوسط الزيادة السنوية يقارب 34 % ، وهي تعتبر أعلى نسبة بالمقارنة مع أشكال الدعم الأخرى ، والعمود الثالث (3) يوضح الوزن المالي لهذا النوع من الإعانة غير المباشرة بالنسبة لميزانية الإقامة الجامعية .

يستنتج من كل هذا ، إلى أنه في الوقت الذي بقيت فيه مساهمة الطالب في تغطية كلفة التغذية اليومية جامدة (2,90 دج) ترتفع فيه إعانة الدولة ، ولناخذ مثلاً سنة 1980 أين كانت كلفة التغذية تبلغ 19,20 دج ، كانت مساهمة الطالب آنذاك في تغطية الكلفة عبارة عن 15,10 % .

- وفي عام 1990 في حين ظلت مساهمة الطالب جامدة (2,90 دج) كانت كلفة التغذية تبلغ 60,80 دج في حين كانت مساهمة الطالب في تغطية الكلفة تبلغ 4,47 % .

- أما في عام 2000 في ظل بقاء مساهمة الطالب جامدة (2,90 دج) ، إرتفعت كلفة التغذية اليومية إلى 120 دج وتراجعت بذلك مساهمة الطالب إلى حدود الإنعدام فهي لم تعد تتجاوز 2,42 % .

إن مثل هذه الوضعية ستؤدي حتما إلى تفاقم العجز في ميزانية التغذية الأمر الذي ينجر من وراءه المزيد من التدهور في نوعية التغذية ، وعليه فالوضع يستدعي إصلاحات فورية ، ويبقى السؤال المطروح حول مضمون هذه الإصلاحات وهذا ما يشكل موضوع التحليل في المبحث القادم .

- **النقل الجامعي :** وتمثل أحد أشكال المساعدة غير المباشرة التي يستفيد منها الطالب المسجل في الجامعة في مقابل مبلغ رمزي (15 دج شهريا) .

- والملاحظ من الجدول أن أعلى نسبة زيادة في العمود (4) قد سجلت سنة 1999 بـ : 6 % من إجمالي الإعتمادات المراجعة للميزانية ، في حين سجلت أدنى نسبة 3 % من إجمالي الإعتمادات المراجعة للميزانية سنة 2001 ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى إنخفاض نسبة الطلبة المستفيدين من النقل الجامعي كما يمكن أن يكون السبب الأساسي في تدني هذه النسبة ، إلى الإستقلالية في تسيير مثل هذا النوع من أشكال الدعم غير المباشر ، والذي يدفع بالإقامة الجامعية التي تمتلك قوة

المفاوضة إلى كسب المناقصات ، والحصول بذلك على أكبر عدد من الحافلات غير أن أسلوب الاستفادة من النقل الجامعي بشكل عام ، وغياب الرقابة في الكثير من الأحيان يخلق نوعا من السلوك غير الرشيد لدى المستهلك (الطالب) .

يستخلص من كل ما سبق ذكره ، إلى أنه رغم النسبة الكبيرة من ميزانية التسيير للإقامة الجامعية المذكورة ، التي تذهب إلى تغطية نفقات المساعدة المباشرة وغير المباشرة ، إلا أن حجم الإستفادة والشكل اللذان يبلغان به إلى المستفيدين منهما (الطالب) يبقيان بعيدان عن درجة العقلانية ، وهذا بدوره يعتبر من بين الأسباب الرئيسية لعدم نجاعة الإنفاق العمومي بالكيفية القائمة سواء على المستوى الخاص أو العام (الجامعة ، القطاع) .

وعليه فإنه من الضروري بما كان إعادة هيكلة هذه النفقات الإجتماعية ، بحيث تضمن المستحقين لها فعلا واعتماد شكل آخر من أشكال الدعم المباشر التي تضمن الإنفاق العقلاني ، وتساهم وفعاليتها في التحكم في الأعداد الطلابية على المدى المتوسط والطويل .

خلاصة :

نستنتج مما سبق ذكره من دراسة الحالة التي تضمنهما الفصل الثالث من هذا البحث ، أنه رغم الإنطلاقة الصعبة التي عرفها المركز الجامعي بباتنة ، إلا أن الجامعة تمكنت وفي فترة زمنية سريعة نوعا ما من تحقيق تطور كبير سواء من حيث جانبيها البشري (الطلبة ، الأساتذة ، العمال) أو من حيث هياكلها البيداغوجية أو غير البيداغوجية .

غير أن ما تم التوصل إليه ، من عدم نجاعة وفعالية الإنفاق العمومي بالكيفية المعمول بها إلى حد الآن على مستوى القطاع ، قد يصدق إلى حد بعيد عن جامعة باتنة .

وأمام هذه الوضعية يطرح السؤال التالي : هل من إمكانية للتغيير ؟ فإذا كان الجواب بـ : نعم ، فما هي البدائل الممكنة التي من شأنها أن تجد مخرجا للاختلالات المالية التي يعاني منها القطاع بما فيه الجامعة ؟ هذا ما سيتم الإجابة عنه في الفصل القادم .

الفصل الرابع

آفاق تطور القطاع 2008

مقدمة

لقد تم التوصل من خلال المعالجة السابقة للسياسة العامة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ودراسة الحالة ، إلى أنه من الضروري القيام بإصلاحات فورية للأوضاع الحالية التي آل إليها القطاع ، والناجمة بالدرجة الأولى عن عدم نجاعة الإنفاق العمومي بالشكل القائم حاليا . ومنه فلا يمكن أن يستمر القطاع في التطور بنفس الوتيرة والوضع كما هو عليه الآن ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، نحن نعلم بأن هناك منافسة شديدة له من قبل القطاعات الإجتماعية الأخرى (السكن ، الصحة ، التربية بأطوارها) ، ناهيك عن زيادة الإحتياجات المالية غير القابلة للضغط لوزارات الإقتصاد والسيادة الوطنية والتي من شأنها أن تزيد من صرامة القيد المالي المفروض على القطاع ، وهنا يمكن التساؤل عن آفاق تمويل القطاع خلال العشرية القادمة ، خاصة في ظل الإرتفاع المستمر في كلفة الطالب وزيادة إحتياجات تمويل التعليم العالي ؟

إن أخذ مثل هذه الحقائق الصعبة بعين الإعتبار خاصة في ظل الظروف الإقتصادية الجديدة ، وسياسة الإنفتاح الإقتصادي التي تعرفها البلاد من شأنها أن تؤكد ضرورة القيام بالإصلاحات اللازمة لمنظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر مع الإستعانة بتجارب الدول الأخرى في هذا المجال ؟
وفيما يلي أهم مبررات التغيير ، ثم البدائل الممكنة .

المبحث الأول : مبررات التغيير

هناك العديد من العوامل التي تستدعي التغيير في منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر من أهمها ما يلي :

1- **الكلفة المتوسطة للطالب** : تضاعفت الكلفة المتوسطة للطالب خلال الفترة (2001/1992) في ظل تراجع نسبة مساهمته في تغطية جزئية لها ، والجدول التالي يعطي فكرة عن ذلك .

الجدول رقم : 01/04 تطور الكلفة المتوسطة لجامعة باتنة والقطاع ما بين : (2001/1992) .

الوحدة : دج جاري.

البيان السنة	عدد الطلبة الترج + ما بعد التدرج		ميزانية 1.000.000 دج		التكلفة المتوسطة بآلاف الدينارات الجارية	
	الجامعة	القطاع	الجامعة	القطاع	الجامعة (البداغوجية)	القطاع
1992	11573	236185	335	10 680	29	45
1993	11551	257379	293	13 042	25	51
1994	10715	250864	311	15 327	29	61
1995	9668	252334	405	17 936	42	71
1996	10357	267096	471	19 602	45	73
1997	11403	302495	514	22 463	45	74
1998	-	357644	580	25 005	-	70
1999	16219	391872	654	35 068	40	89
2000	18003	428840	742	37 711	41	88
2001	21013	488617	806	47 104	39	96

المصدر : بالنسبة للطلبة وميزانية تسيير القطاع إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المرجع السابق ، بالنسبة لميزانية تسيير الجامعة ، جامعة باتنة ، المرجع السابق .

ملاحظة : تم إعداد الجدول من طرف الباحثة ، كما تم حساب الكلفة المتوسطة لطالب جامعة باتنة خارج الخدمات الجامعية .

من الجدول يتضح أن الكلفة المتوسطة للطالب على مستوى القطاع قد تضاعفت ما بين 1992 و 2001 ، كما سجلت الكلفة المتوسطة للتكوين البيداغوجي لطالب جامعة بائنة إرتفاعا خلال نفس الفترة ولكن بوتيرة أقل من تلك التي سجلها القطاع والشيء الملاحظ أن هذه الكلفة المتوسطة للتكوين البيداغوجي هي تمثل تقريبا ثلث ما ينفق على الجامعة ككل بما فيها الخدمات الجامعية . هذا في حين بلغ متوسط الزيادة السنوية المقدرة لميزانية تسيير القطاع والجامعة خلال نفس الفترة بـ 16% و 17% على التوالي ، وتشير التقديرات أن ميزانية تسيير القطاع ستعرف زيادات إسمية معتبرة خلال العشرية القادمة .

وسيتم فيما يلي من خلال إنتهاج طريقتين مختلفتين ، إبراز أهم التقديرات التي سيعرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من حيث التطور في ميزانية القطاع كنتيجة لتزايد أعداد الطلبة ومقارنتها بالتطور في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998 / 2008) . أما الطريقة الأولى ، فتعبر بالأرقام عن التقديرات الرسمية للدولة . والثانية ، حسب متوسط معدل النمو السنوي لعدد الطلبة خلال الفترة (1998/2003) .

أ- الطريقة «A» : حسب التقديرات الرسمية للدولة .

تتوقع الجهات الرسمية بأن عدد الطلبة سيبلغ سنة 2008 حوالي 1.000.000 طالبا وعليه ماذا يتوقع أن يطرأ على منظومة تمويل التعليم العالي خلال الفترة (2003/2008) ؟ على إفتراض ما يلي :

1- بقاء كل الأشياء على حالها ، أي بقاء منظومة تمويل التعليم العالي على ما كانت عليه سنة 2001 ، مع العلم أن عدد الطلبة بلغ سنة 2003 : " 616272 طالب(الترج + ما بعد التدرج)"⁷¹ .

2- بقاء الكلفة المتوسطة للطالب الواحد لسنة 2001 (96 000 دج) ، ثابتة خلال فترة الدراسة القادمة (2001/2008) .

⁷¹ معطيات تم الحصول عليها من خلال استجواب مع المديرية الفرعية للدراسات الإحصائية والتخطيط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المرجع السابق ، 2004.

3- بافتراض أن متوسط معدل النمو السنوي للفترة (2008/2004) ، سيكون مساويا لمتوسط معدل النمو السنوي للفترة (2003/1998) ، مع العلم أن متوسط معدل النمو السنوي للنواتج المحلي الإجمالي للفترة (2003/1998) بلغ 3,8 % وسيفترض بأن هذا المعدل يبقى ثابتا خلال فترة الإستشراف القادمة (05 سنوات) نظرا لتعرض الناتج المحلي الإجمالي لعوامل خارجية ، كالتأثيرات الشبه الموسمية خاصة أسعار المحروقات والناتج الفلاحي ...

وبتطبيق هذه الفرضيات يمكن الحصول على التقديرات التي يتضمنها الجدول التالي .

الجدول رقم : 02/04 تطور الإحتياجات المالية للقطاع بالقيمة المطلقة والنسبية ما بين : (2008/1998)

2008	2003	1998	المنطقة البيـان
1000000	616272	357466	عدد الطلبة (التدرج + ما بعد التدرج) ⁽¹⁾
10	11.5	-	متوسط معدل النمو السنوي لعدد الطلبة %
96 000	96 000	89 000	الكلفة المتوسطة دج
96 000	59 163	25 005	ميزانية القطاع 1 000 000 دج
10	11.5	-	متوسط معدل النمو السنوي لميزانية القطاع %
4 242 798	3 520 996	2 921 990	الناتج المحلي الإجمالي PIB 1 000 000 دج ⁽²⁾
3.8	3.8	-	متوسط معدل النمو السنوي PIB % بالأسعار الثابتة
2.26	1.68	0.9	نسبة مخصصات قطاع التعليم العالي إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة %

Source : (1) Ministère De L'enseignement Supérieure et de la Recherche Scientifique, O.P, Cite, 2004. (2) Internet, Ministère de finance, Secteur Reel, 2004.at : <http://www.finance-algeria.org>

ملاحظة : تم إعداد الجدول من طرف الباحثة ، كما تم حساب متوسط معدل نمو PIB بالأسعار الثابتة .

من الأرقام التقديرية للجدول يمكن رصد الحقائق التالية :

أ- يقدر متوسط معدل النمو السنوي لعدد الطلبة خلال الفترة (2008/2004) بـ 10 % ، وهو أقل من متوسط معدل النمو السنوي لعدد الطلبة خلال الفترة (2003/1998) ، وبافتراض أن الكلفة المتوسطة للطلّاب الواحد لفترة الإستشّراف تبقى ثابتة فإن مخصصات القطاع قد سجلت زيادة جد معتبرة خلال نفس الفترة .

ب- على إفتراض أن متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2008/2004) بلغ 3,8 % وهو أقل بكثير من معدل نمو مخصصات القطاع خلال نفس الفترة (الإستشّراف) أي بفارق نسبة زيادة قدرها 6,2 % عن الناتج المحلي الإجمالي ونتيجة لذلك إرتفعت نسبة المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 0,9 % سنة 1998 إلى 1,68 % سنة 2003 و 2,26 % سنة 2008 .

يستنتج من الإحصائيات السابقة ، أنه في حالة بقاء منظومة تمويل التعليم العالي الحالية ، فإن التكلفة الإجتماعية للقطاع مقاسة بالقيمة النسبية للناتج المحلي الإجمالي سترتفع إلى أكثر من مرتين .

ب- الطريقة «B» : حسب متوسط معدل النمو السنوي للطلّبة خلال الفترة (2003/1998)

يفترض حسب هذه الطريقة أن متوسط معدل النمو السنوي لعدد الطلبة خلال الفترة (2008/2004) ، سيكون مساويا لمتوسط معدل النمو السنوي لعدد الطلبة للفترة (2003/ 1998) ، مع الإبقاء على نفس الفرضيات السابقة (الطريقة A)

وبتطبيق القاعدة التالية : $Y = x (1 + g)^n$

حيث Y : يمثل عدد الطلبة لسنة 2003 .

X : يمثل عدد الطلبة لسنة 1998.

g : يمثل متوسط معدل النمو .

n : عدد سنوات الدراسة وتمثّل في هذه الحالة 05 سنوات .

نحصل على التقديرات التي يتضمنها الجدول التالي :

الجدول رقم : 03/04 تطور عدد الطلبة والإحتياجات المالية للقطاع ما بين الفترة : (2008/1998)

2008	2003	1998	السنة	
			البر	
1062055	616272	357466	عدد الطلبة (التدرج + ما بعد التدرج)	
11,5	11,5	-	متوسط معدل النمو السنوي لعدد الطلبة %	
101 959	59 163	25 005	ميزانية القطاع 1 000 000 دج	
11,5	11,5	-	متوسط معدل النمو السنوي لميزانية القطاع %	
4 242 798	3 520 996	2 921 990	الناتج المحلي الإجمالي PIB بالأسعار الثابتة 1 000 000 دج	
3,8	3,8	-	متوسط معدل النمو السنوي PIB بالأسعار الثابتة %	
2,41	1,68	0,9	نسبة مخصصات قطاع التعليم العالي إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة %	

Source : I. Pid.

من الجدول يتضح أن :

أ- على إفتراض أن متوسط معدل النمو السنوي لعدد الطلبة للفترة (2008/2004) هو 11,5 % ، فإن عدد الطلبة سيبلغ 1062055 طالب سنة 2008 وهو أعلى من التقديرات الرسمية أي بفارق 62055 طالب . وعليه وبالرغم من أن الكلفة المتوسطة للطلاب الواحد هي ثابتة 96000 دج ، فإن ميزانية القطاع ستبلغ سنة 2008 حوالي 101 959 مليون دج أي تزيد عن التقديرات الرسمية للطريقة A بأكثر من 06 % ، ومنه فإن مخصصات القطاع إلى إجمالي الناتج المحلي سترتفع إلى 2,41 % سنة 2008 ، وهذا نتيجة لأن معدل النمو للطلبة يفوق معدل النمو للناتج المحلي بحوالي مرتين ونصف .

يستخلص من الحقائق التي تعبر عنها الأرقام التقديرية للطريقة " A " ثم الطريقة "B" ، أنه رغم إفتراض أن الكلفة المتوسطة للطلاب الواحد هي ثابتة إلا أن هذا لم يكن كافيا للحد من الإرتفاع المستمر في نسبة مخصصات القطاع والذي رأينا كيف أن وتيرة الزيادة فيه تفوق مثلتها للناتج المحلي الإجمالي ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الإرتفاع المستمر في معدل نمو الطلبة وعليه في كلتا الحالتين يطرح التساؤل التالي ، هل يمكن للإقتصاد المحلي والمجتمع أن يتحمل مثل هذه الزيادة المستمرة في معدل نمو الطلبة والآثار الناجمة عنها ، أم أنه لا بد من إعادة النظر في طريقة التمويل الحالية للقطاع ؟

إن الإرتفاع المستمر في المخصصات المالية للقطاع ستدفع به حتما إلى تسجيل عجز معتبر ، مما يؤدي بدوره إلى التقهقر في المستوى الكمي والنوعي للتكوين ويمتد ليطل جانب الخدمات الجامعية ، وعليه لن يكون هناك مفر من اللجوء إلى المصادر البديلة (الخاصة) .

2- الإفراط المسجل في سلك الموظفين الإداريين والعمال : وهذا ما تم التوصل إليه من خلال المعالجة السابقة لهذا الجانب ، والذي يمكن إعتباره من بين العوامل الرئيسية لعدم فعالية الإنفاق العمومي على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي .

3- لا عقلانية النفقات الإجتماعية : كما سبق الإشارة إليه ، فإن كل طالب مسجل بإحدى مؤسسات التعليم العالي ، يمكنه الإستفادة من الخدمات الجامعية (التغذية النقل ، الإيواء) مقابل مساهمة مالية رمزية ، ظلت مجمدة منذ الثمانينات في حين عرفت كلفة هذه الخدمات زيادة مستمرة خاصة خلال العشرية الأخيرة .

إن السياسة المتبعة في تمويل وتحديد المستفيدين من هذا النوع من أشكال الدعم غير المباشر بأشكاله الثلاثة ، هي غير عقلانية . وفي نفس الوقت وبسبب مجانيته سيزداد الطلب عليها أكثر ، الأمر الذي سينجر عليه الإرتفاع المستمر في كلفة الطالب الإجتماعية والمزيد من التردّي في نوعية هذه الخدمات .

وعليه فإن تعديل هذا النوع من أشكال الدعم ، بالكيفية التي تلغي الشكل غير المباشر بقدر الإمكان ، من شأنه أن يرشد في سلوك المستفيدين منها .

المساعدة المباشرة : أما بالنسبة لهذا النوع من أشكال الدعم والمتمثل أساسا في المنحة ، فهي تكاد تمنح للجميع ، فقد بلغت نسبة الإستفادة منها خلال السنة الجامعية (2001/2000) بـ 84,4 % من إجمالي الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني ، وخلال نفس السنة قدرت نسبة الإستفادة منها بالنسبة لجامعة باتنة بـ 98,7 % من إجمالي الطلبة المسجلين في الجامعة .

إن إصلاح وتعديل شروط الإستفادة من الإعانتين بشكليهما المباشر وغير المباشر والتحكم في كلفة الطالب سيؤدي حتما إلى تحقيق وفورات يمكن الإستفادة منها في صيانة وتطوير المقرات البيداغوجية .

وتمثل هذه بعض العوامل التي تستدعي إعادة التفكير من جديد في السياسة العامة لتمويل التعليم العالي في الجزائر .

إن الإمكانيات المالية للبلاد لن تسمح بتغطية الطلبات الإجتماعية المتزايدة باستمرار للتكوين العالي ، ومنه فإن مسألة ترشيد الإنفاق العمومي والإستعمال العقلاني لموارد القطاع ، أصبحت من المسائل الحيوية في تصحيح الأوضاع الحالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، ولدى الدولة العديد من الفرص المساعدة على التغيير يذكر منها :

- تبني منظومة الإقتصاد الحر ، الأمر الذي يفتح المجال وبشكل واسع إلى إصلاح منظومة تمويل التعليم العالي لتساير السياسة الإقتصادية العامة للبلاد .

- النتائج الهامة التي توصلت إليها تجارب العديد من الدول في مجال إصلاح منظوماتها لتمويل التعليم العالي ، حيث تخلت هذه الدول وخاصة النامية منها على نموذج التمويل الكلاسيكي (المعمول به في الجزائر) ، وتم إشراك الطالب في تحمل جزء من تكاليف تكوينه . ويقدر البنك العالمي حالياً نسبة مساهمة الطالب في تغطية كلفة تكوينه بـ : " 20 % على المستوى الدولي"⁷² .

- وفي مجال السياسات البديلة فقد وجدت في الفصل الأول من هذا البحث بدائل متعددة لتمويل التعليم العالي في العالم ، هذه الأخيرة ممكنة التطبيق إذا توفرت الإرادة والعزيمة لذلك ، فالجو الإقتصادي العام في الجزائر مهياً لتبني فكرة الانتقال إلى نماذج جديدة أكثر فعالية وإنصاف .

وتعتبر هذه بعض العوامل التي تشكل المحرك الأساسي لضرورة إدخال تعديلات وإصلاحات في منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر .
وفيما يلي إليك بعض الخطوات التي نراها ضرورية في مباشرة الإصلاحات خاصة إذا علمنا بأن عدد الطلبة سيتضاعف إلى أكثر من مليون عام 2008 .

المبحث الثاني : البدائل الممكنة

إن تحديد وترتيب أمثل الطرق العلمية والبشرية والمالية والتكنولوجية و ... في تحقيق أي هدف من أهداف التعليم العالي تعتبر من بين الأولويات الرئيسية التي يجب تحقيقها ، في ضوء إعتبارات تتناسب مع إمكانيات الدولة .
ويمكن جمع إجمالي الخطوات التي نراها ضرورية في مباشرة عملية الإصلاح في النقاط التالية :

1- دراسة التكلفة المتوسطة للتعليم العالي في المستقبل القريب والبعيد ، في ظل معطيات الحاضر وطموحات المستقبل وتوقعاته ، ستسهل حتما من عملية تدبيرها .
ونشير هنا إلى ضرورة إعتداد المعايير الإقتصادية في إتباع طرق جيدة لحساب كلفة الوحدة وبالأسعار الثابتة بدلا من الأسعار الجارية حتى تسهل عملية تقييمها .

⁷² عبد الكريم ، مستقبل تمويل التعليم العالي في الجزائر ، المرجع السابق ، ص . 227 ، نقلا عن ، البنك

العالمي ، 1995 .

2- **ترشيد الإنفاق العمومي :** إن مسألة ترشيد الإنفاق العمومي أصبحت من المسائل الضرورية في تصحيح الأوضاع الحالية التي آل إليها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي . وعن طريق تشديد الرقابة خاصة في ميدان التسيير المالي ، وبالموازاة مع الفكرتين السابقتين ولغرض التخلي التدريجي عن النموذج الكلاسيكي المعمول به حاليا ، يكون من الضروري الإستعانة بمختصين وباحثين في إقتصاديات التعليم والتعليم العالي على وجه التحديد ، قصد إقترح نماذج بديلة تكون أكثر فعالية وإنصاف ناتجة عن بحوث وتجارب علمية وليست مجرد قرارات يتم الإتفاق عليها .

3- **إعادة النظر في منظومة الدعم ،** كما تم توضيح ذلك في الفصل الثاني من هذا البحث ، أن نسبة الممنوحين في الجزائر تفوق 84 % في حين لا تتعدى 20 % في الكثير من الدول المتوسطة . ويبقى السؤال المطروح دائما عن دوافع منح هذه النسبة الكبيرة جدا من الطلبة . وعليه فإعادة التفكير في كيفية الإستفادة منها عن طريق إيجاد طرق علمية يتم من خلالها تحديد من هم المستحقين فعلا للمنحة وفي هذه الحالة يمكن تصور نموذج جديد تشترك فيه أطراف متعددة كالجماعات المحلية ، حيث يتم إيكال مهمة تسيير المنحة مثلا إلى البلدية التي ينتسب إليها الطالب وذلك حسب مؤشرات إجتماعية أو تربوية ، وفي نفس السياق يمكن التخلي عن الشكل غير المباشر للخدمات الجامعية .

4- وفي مجال السياسات البديلة ، وحتى يتم التكفل بالعبء في نسق جماعي متعدد الأطراف ، يمكن الإستعانة بنظام الإقراض الطلابي المعمول به في الكثير من دول العالم ، حيث يتم إقراض الطلاب بشروط ميسرة يتم إستردادها بعد التخرج وفق نظام متفق عليه ويمكن أن تشترك في هذه العملية عدة جهات كالمؤسسات العمومية والخاصة ... ويتم تحفيز الإستثمار في هذا المجال عن طريق إدماج الطلبة مباشرة في سوق العمل ، وقد سبق الإشارة إلى إيجابيات هذه الطريقة في الفصل الأول خاصة بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا . كما أن مثل هذا الأمر من شأنه أن يظهر وظيفية الجامعة والإعلاء من تأثيرها في المجتمع .

وفي حالة تطبيق الإصلاحات بالشكل السليم فإن تغطية كلفة التكوين من طرف الطالب سترتفع وهذا من شأنه التخفيف من ظاهرة البقاء في الجامعة لسنوات طويلة

دون التخرج ، وفي نفس الوقت فإن معدل التأطير سيعرف تحسنا من حيث الكم كما أن الإفراط الذي يعرفه سلك الموظفين الإداريين والعمال سيتقلص تدريجيا .

5- التنوع في الخدمات الجامعية ، عندما يتم التحكم في الوضعية السابقة يمكن التفكير في تنوع الخدمات الجامعية ، عن طريق إنشاء سوق لعرض هذه الخدمات (النقل ، الإطعام ، الإيواء) ، وفتح المجال بشكل أوسع للاستثمار الخاص ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التحسن في نوعية هذه الخدمات ، وفي نفس الوقت يخلق جو من المنافسة فيما بين المؤسسات على تقديم أحسن الخدمات كما ونوعا .

إن تبني منظومة تمويلية فعالة منصفة ومتنوعة المصادر ، ستؤدي حتما إلى تحقيق وفورات متعددة ، كما أن ميزانية تسيير القطاع ستعرف توازنا في حالة تطبيق الإصلاحات بالشكل السليم ، حيث ستحصل عملية تحسن معتبرة في تدبير الأموال اللازمة لتطوير القطاع بعيدا عن كل الإختلالات . وفي نفس الوقت تضمن تكوين عالي نوعي وديمقراطي وبدرجة من الإنصاف وبأقل كلفة ممكنة ومتعدد المصادر التمويلية .

خلاصة :

إن النتيجة المتوصل إليها في كلتا الحالتين (القطاع ، الجامعة) ، مفادها أن الإبقاء على الوضعية على ما هي عليه الآن (وهي وضعية مأزومة كما سبقت دراستها) سوف تجعل من القطاع بشكل عام يصل عن قريب إلى طريق مسدود عواقبه وخيمة ليس على القطاع لوحده فقط ، بل وتمتد لتشمل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية الأخرى خاصة من حيث هو إمتداد لمراحل التعليم الأخرى .

إن تمويل التعليم العالي في الجزائر تطور بشكل دائري مغلق لم يأخذ بعين الاعتبار التغيرات والمستجدات السريعة التي حدثت في المجتمع ، ولا النقلة النوعية في مجال السياسات الإقتصادية .

إذا فالإصلاحات والتعديلات باتت أمرا حتميا لا بد منه ، بل والأكثر من ذلك فإنها لا تحتتمل التأخير ، ومبررات وفرص التغيير متوفرة . والجزائر تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها لإحداث نقلة نوعية في مجال تمويل التعليم العالي ، مع المحافظة على مبدئي ديمقراطية التعليم ، وتحقيق الإنصاف بأقل كلفة . لأنه لا يمكن لمنظومة تمويل التعليم العالي أن تعيش بمعزل عن المنظومة الإقتصادية الوطنية ولا عن التحولات الإقتصادية العالمية .

خاتمة

تزايد الإهتمام بتمويل التعليم العالي من طرف السلطات العمومية والباحثين في مجال إقتصاديات التعليم ، هذا الإهتمام الذي لم يكن وليد الصدفة ، بل كان نتيجة للتوسع الكبير الذي شهده التعليم العالي ، وإرتفاع كلفته هذا من جهة ، ونتائج الأبحاث والدراسات التي أجريت في هذا المجال والتي غيرت النظرة إلى التعليم من إستهلاكية إلى إنتاجية من جهة أخرى . وتمكنت العديد من الدول خاصة الصناعية المتقدمة من إيجاد آليات ونماذج جديدة لتمويل التعليم العالي تعتمد أكثر على كيفية ترشيد الإنفاق ومسألة الفعالية والإنصاف .

وإستطاعت هذه الدول عن طريق ربط جامعاتها بمراكزها البحثية بالواقع الصناعي والإنتاجي ، من بناء قاعدة علمية وتكنولوجية كبيرة ، وأصبحت القدرة التنافسية تعتمد بشكل متزايد على القدرات البشرية الذكية والمؤهلة تأهيلا عاليا .

وبالرغم من الإنجازات الضخمة التي حققتها هذه الدول في مجال إصلاح منظوماتها التمويلية ، إلا أن سعيها لا يزال مستمرا في إيجاد سياسة تمويلية مثلى وبالتالي التخلي نهائيا عن فكرة المكتسبات . وفي زمرة هذه الإصلاحات والتطورات العالمية ، بقي العالم العربي على وجه التحديد يخيم عليه سواد التمويل العمومي للتعليم العالي .

ويعد النموذج التقليدي في تمويل التعليم العالي في الجزائر عينة من واقع تمويل التعليم العالي في الدول العربية ، هذا الأخير الذي لم يتطور بالشكل المطلوب ولم يتأثر بالمتغيرات والمستجدات الإقتصادية التي من حوله ، فغياب أي إستراتيجية واضحة في مجال تمويل التعليم العالي جعلت من القطاع كغيره من القطاعات الإجتماعية الأخرى يتخبط في مشاكل على مختلف المستويات .

لقد تم التوصل من خلال المعالجة السابقة لجانب تمويل القطاع بما فيه جامعة باتنة إلى نتيجة هامة مفادها ، ضعف أسلوب التمويل المعمول به في القطاع إلى حد الآن ، ويرجع هذا الضعف إلى أسباب عديدة يبرزها إختبار الفرضيات والنتائج المتوصل إليها .

- النتائج :

يمكن إبراز أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية :

- تضاعف الكلفة المتوسطة للطالب على مستوى القطاع ما بين 1992 و 2001 .
ومن خلال إختبار طريقتين تم الحصول على النتائج التالية :

الطريقة الأولى ، حسب التقديرات الرسمية ، والتي تفترض أن عدد الطلبة سيصل سنة 2008 إلى حوالي مليون طالب ، وبالرغم من إفتراض أن الكلفة المتوسطة هي ثابتة خلال فترة الإستشراف ، إلا أن الكلفة الإجتماعية للقطاع مقاسة بالقيمة النسبية للنواتج المحلي إرتفعت إلى أكثر من مرتين ونصف .

الطريقة الثانية ، حسب معدل النمو السنوي للطلبة خلال الفترة (2008/1998) وفق هذه الطريقة ، فإن عدد الطلبة سيفوق التقديرات الرسمية بحوالي 06 % سنة 2008 . وبالإبقاء على نفس فرضيات الطريقة الأولى ، إرتفعت مخصصات القطاع إلى النواتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ثلاث مرات ، وهذا نتيجة لأن معدل النمو للطلبة يفوق معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي .

وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على التناقض الموجود والمتمثل في كون الجهد المالي الكبير الذي تخصصه الدولة للقطاع لن ينعكس إلا سلبا على تطور كلفة تكوين الطالب .

- لا عقلانية الإستفادة من منظومة الدعم ، فبالنسبة لمنظومة الدعم غير المباشر فقد عرفت كلفة هذا النوع من الخدمات إرتفاعا مستمرا منذ الثمانينات نتيجة لإرتفاع نسبة الإستفادة منها ، في مقابل تغطية رمزية فقط لهذه الكلفة من طرف الطالب . أما بالنسبة للمنحة ، فهي تكاد تمنح للجميع دون إستثناء (84,4 %) من إجمالي الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية سنة 2001 .

وتمثل هذه بعض الأسباب الرئيسية التي تستدعي إعادة التفكير في منظومة التمويل الحالية ، ومن خلال ما تم عرضه من نتائج يمكن إقتراح التوصيات التالية :

- التوصيات :

-دراسة الكلفة المتوسطة للطالب في المستقبل القريب والبعيد ، إنطلاقا من معطيات الحاضر وتوقعاته حتى تسهل عملية تدبيرها مستقبلا .

-ترشيد الإنفاق العمومي ، وفق معايير مقبولة مثل ، الكفاية ، العدالة ، الكفاءة الفعالية . ولغرض التخلي التدريجي عن النموذج الكلاسيكي المعمول به يكون من الضروري الإستعانة بمختصين وباحثين في مجال إقتصاديات التعليم .

- وفي مجال السياسات البديلة وبالموازاة مع الفكرتين السابقتين ، يمكن الإستعانة بنظام الإقراض الطلابي المعمول به في الكثير من الدول ، ويمكن أن تشترك في هذه العملية عدة جهات كالمؤسسات العمومية والخاصة .

- التعديل في منظومة الدعم بالكيفية التي تلغي الشكل غير المباشر بقدر الإمكان والرفع من قيمة المنحة هذا من جهة ، وتعبئة الأموال الكامنة من جهة أخرى ، وفي هذا السياق يمكن أن تساهم الجماعات المحلية (البلدية مثلا) بشكل مباشر في تسيير المنحة حتى يتم التحكم ولو جزئيا في نسبة الإستفادة منها ، وبالتالي تمنح للطالب المستحق لها فعلا .

-التنوع في الخدمات الجامعية عن طريق إنشاء سوق لعرض هذه الخدمات (الإيواء الإطعام ، النقل) تشترك فيه المؤسسات العمومية والخاصة ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى التحسن في نوعية هذه الخدمات وفي نفس الوقت يخلق جوا من المنافسة فيما بين المؤسسات على تقديم أفضل الخدمات كما ونوعا .

إن تطبيق مثل هذه التوصيات بالشكل العلمي السليم سيؤدي حتما بالقطاع إلى تحقيق وفورات متعددة . فأسباب ودوافع وفرص التغيير والقيام بالإصلاحات الفورية متوفرة ، والجزائر تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها لإحداث نقلة نوعية في مجال تمويل التعليم العالي مع المحافظة على مبدئي ديمقراطية التعليم وتحقيق الإنصاف بأقل كلفة ممكنة .

إن الجامعة اليوم لا يمكنها الإستمرار في العيش في عالم منفرد لوحدها ، منظوية على نفسها ، منتجة فقط للشهادات ، فمستقبل تمويل التعليم العالي في الجزائر مرهون بإصلاحات آنية ستفرضها ديناميكية داخلية وخارجية .

وفي الأخير يطرح التساؤل التالي الذي قد يشكل . نقطة البداية لبحوث مستقبلية . هل يمكن تحقيق منظومة تمويل عربية موحدة للتعليم العالي ترقى إلى مستوى التطلعات المرجوة وتواكب عصر العولمة ؟

أتمنى في الأخير أن يأخذ موضوع تمويل التعليم العالي والبحث العلمي القدر الكافي من الإهتمام من قبل الباحثين والطلبة ، لأن ما توصل إليه العالم المتقدم اليوم من تكنولوجيا تخرق كل الموانع وتعبير المسافات بسرعة فائقة ، كان نتيجة للإستثمار في التعليم العالي وتطبيق نتائجه على أرض الواقع .

الملاحق

قائمة الجداول والأشكال :

الصفحة	1- قائمة الجداول :
21	- الجدول رقم : 01/01 إنخفاض قيمة الإعانتين على مستوى الجامعات الكيبكية خلال الفترة 1998/1994 .
37	- الجدول رقم : 02/01 بعض المؤشرات التعليمية للدول العربية وبعض البلدان في العالم سنة 1998 .
40	- الجدول رقم : 03/01 تطور نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول العربية والأجنبية لعام 1995 .
48	- الجدول رقم : 01/02 تطور عدد الطلبة المسجلين بالتدرج وما بعد التدرج خلال الفترة : من (1992/1991) إلى (2001/2000) .
49	- الجدول رقم : 02/02 تطور نسبة الخريجين من إجمالي عدد المسجلين خلال الفترة : 2001/1992 .
51	- الجدول رقم : 03/02 تطور نسبة التأطير على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة : 2001/1992 .
59	- الجدول رقم : 04/02 تطور نسبة الطلبة المستفيدين من الإيواء بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين خلال الفترة : من (1992/1991) إلى (2001/2000) .
62	- الجدول رقم : 05/02 تطور عدد الطلبة الممنوحين بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين خلال الفترة : من (1992/1991) إلى (2001/2000) .
64	- الجدول رقم : 06/02 تطور ميزانية القطاع خلال الفترة 2001/1992 .
67	- الجدول رقم : 07/02 تطور الإعتمادات المالية لمؤسسات التعليم العالي وديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية من إجمالي إعتمادات القطاع خلال الفترة : 2001/1992 .
69	- الجدول رقم : 08/02 تطور حصة المنح بالنسبة للإعتمادات النهائية لديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية خلال الفترة : 2001/1992 .
	- الجدول رقم : 09/02 مقارنة منظومة الدعم المباشر في الجزائر

- 70 بمثيلاتها في بعض الدول المتوسطة .
- الجدول رقم : 10/02 تطور الكلفة السنوية للطالب خلال الفترة :
72 2001/1992 .
- الجدول رقم : 11/02 تطور نسبة الإنفاق على قطاع التعليم العالي
77 والبحث العلمي من إجمالي ميزانية الدولة خلال فترة التسعينات .
- الجدول رقم : 12/02 نسبة نفقات التعليم العالي إلى الدخل الوطني
79 المحلي الإجمالي في بعض الأقطار العربية خلال سنة : 1995/1994 .
- الجدول رقم : 01/03 تطور نسبة الطلبة الخرجين من إجمالي المسجلين
86 في الجامعة خلال الفترة : 2001/1992 .
- الجدول رقم : 02/03 تطور التفاوت بين ميزانية الإعتمادات
88 المخصصة وميزانية الإعتمادات المراجعة خلال الفترة : 2001/1992 .
- الجدول رقم : 03/03 تطور الكلفة السنوية للتكوين البيداغوجي لطلبة
89 جامعة باتنة خلال الفترة : 2001/1992 .
- الجدول رقم : 04/03 تطور نسبة التأطير على مستوى جامعة باتنة
91 خلال الفترة : 2001/1992 .
- الجدول رقم : 05/03 تطور نسبة التأطير من سلك الموظفين والعمال
92 والتقنيين وأعوان المصالح لجامعة باتنة خلال الفترة : 2001/1996 .
- الجدول رقم : 06/03 تطور توزيع الإعتمادات النهائية حسب طبيعة
93 النفقات لجامعة باتنة خلال الفترة : 2001/1992 .
- الجدول رقم : 07/03 تطور حصة البحث العلمي بالنسبة للإعتمادات
97 النهائية لميزانية تسيير الجامعة خلال الفترة : 2001/1992 .
- الجدول رقم : 08/03 تطور نسبة الاستفادة من الإيواء على مستوى
100 جامعة باتنة خلال الفترة : 2001/1992 .
- الجدول رقم : 09/03 تطور معدل القاطنين في الإقامات الجامعية على
101 مستوى جامعة باتنة خلال الفترة : 2001/2000 .
- الجدول رقم : 10/03 تطور نسبة الطلبة الممنوحين على مستوى
103 جامعة باتنة خلال الفترة : 2001/1992 .

- الجدول رقم : 11/03 تطور معدل الطلبة المستفيدين من الإيواء والمنحة والنقل على مستوى الإقامة الجامعية دوادي الصالح بالنسبة لإجمالي الطلبة المسجلين في الجامعة خلال الفترة : 2001/1997 . 105
- الجدول رقم : 12/03 تطور الميزانية المعدلة للإقامة الجامعية دوادي الصالح خلال الفترة : 2002/1997 . 107
- الجدول رقم : 13/03 تطور ميزانية التسيير للإقامة الجامعية دوادي الصالح حسب أهمية النفقات الرئيسية خلال الفترة : 2002/1997 . 109
- الجدول رقم : 01/04 تطور الكلفة المتوسطة لجامعة باتنة والقطاع ما بين : 2001/1992 . 116
- الجدول رقم : 02/04 تطور الإحتياجات المالية للقطاع بالقيمة المطلقة والنسبية ما بين : 2008/1998 . 118
- الجدول رقم : 03/04 تطور عدد الطلبة والإحتياجات المالية للقطاع ما بين : 2008/1998 . 120

2- قائمة الأشكال :

- الشكل رقم : 01/02 تمثيل بياني لتطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج خلال الفترة : 2001/1992 . 48
- الشكل رقم : 02/02 توزيع المقررات البيداغوجية وعدد المسجلين والأساتذة على مناطق البلاد الثلاثة لسنة 2001/2000 . 57
- الشكل رقم : 03/02 تمثيل بياني لتطور الإعتمادات المالية لميزانية القطاع خلال الفترة : 2001/1992 . 65
- الشكل رقم : 01/03 تمثيل بياني لتطور نسبة الطلبة الخرجين من إجمالي المسجلين في الجامعة خلال الفترة : 2001/1992 . 86

البيليو غرافيا

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- 1-عابدين ، محمود عباس . علم إقتصاديات التعليم الحديث . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية . 2000 .
- 2-السمورائي ، عدنان هاشم رحيم . الإدارة المالية ، منهج تحليلي شامل . ليبيا : الجامعة المفتوحة . 1997 .
- 3-كراجة ، عبد الحليم . الإدارة والتحليل المالي . عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع . 2000 .
- 4-عبد المطلب ، عبد الحميد . السياسات الإقتصادية ، تحليل جزئي وكلي . القاهرة : مكتبة زهراء الشرق . 1997 .
- 5-عثمان ، سعيد عبد العزيز . دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق . مصر : الدار الجامعية . 1996 .
- 6-القاسم ، صبحي . إقتصاديات التعليم العربي . مصر : الدار المصرية اللبنانية . 1996 .
- 7-مصطفى حسين . المالية العامة . عنابة : ديوان المطبوعات الجامعية . 1995 .
- 8-غنيمة ، محمد متولي . التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة المصرية - دراسات وبحوث القيمة الإقتصادية للتعليم في الوطن العربي . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية . 1996 .

أبحاث وأوراق :

- 1- عماري عمار ، عبد الرزاق فوزي . "آثار الإصلاحات الإقتصادية على قطاع التربية الوطنية في الجزائر" ، محاضرة أقيمت في الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم والصحة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير (باتنة : 21- 22 - 23 نوفمبر 2000) .
- 2- صيام ، وليد زكريا . " دور المؤسسات البحثية العربية في تفعيل أنشطة البحث والتطوير " ، محاضرة أقيمت في المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير (الجزائر : 21 - 23 ماي 2000) .

- 3- العاني ، طارق علي جاسم . "توجهات المؤسسة العلمية العربية في توثيق تفاعلها وإرتباطها بقطاعات التنمية الإقتصادية " ، محاضرة أقيمت في المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير (الجزائر : 21 - 23 ماي 2000) .
- 4- ناس محمد . "التكيف الهيكلي والتعليم " ، دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الدولية (مصر : المجلس الأعلى للجامعة ، إدارة الإحصاء 2000) .
- 5- المجالي ، محمد مسلم . "دور المؤسسات والمراكز العلمية في البحث والتطوير (تجربة الأردن)" ، محاضرة أقيمت في المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير (الجزائر : 21 - 23 ماي 2000) .
- 6- قويدر أبو طالب . أحمد طويل . "الجامعة والبحث الجامعي في الجزائر " ، محاضرة أقيمت في المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير (الجزائر : 21 - 23 ماي 2000) .
- 7- نصار علي . "مهام التعليم العالي وأدواره في السياق العالمي " ، ورقة عمل مقدمة في إطار مشروع الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، أكتوبر 2000) .
- 8- بلقاسمي محمد . "تجربة التعاون العلمي بين جامعة باتنة وشركة سونلغاز من خلال مشروع البحث - شبكة- " ، محاضرة أقيمت في المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير (الجزائر : 21 - 23 ماي 2000) .
- 9- وزاني محمد . "مسيرة مؤسسة البحث العلمي : مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية" ، محاضرة أقيمت في المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير (الجزائر : 21 - 23 ماي 2000) .
- 10- فروجي جمال . "إعادة تنظيم التعليم العالي " ، إقتراحات مقدمة من طرف فروجي جمال (الجزائر : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، مديرية التعليم والتكوين 2000) .

- 11- بن أعراب عبد الكريم . "مستقبل تمويل التعليم العالي في الجزائر " ، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . جامعة قسنطينة : العدد 11 . فيفري 2002 .
- 12- بوسنة محمود . "تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية : عرض لتجربة الجزائر" . مجلة العلوم الإنسانية . جامعة قسنطينة : العدد 13 ، جوان 2000 .
- 13- شرابي عبد العزيز . "المؤسسة العمومية في الجزائر بين التخطيط المركزي وإقتصاد السوق" ، مجلة العلوم الإنسانية . جامعة قسنطينة : العدد 04 ، 1991 .
- 14- عيسى ، محمد عبد الشفيق . "التكيف الهيكلي والنظام التعليمي - رؤية إقتصادية إجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ديسمبر 1997 .

التقارير :

- 1- سلسلة تقارير مجلس الشورى المصري . "نحو سياسة تعليمية متطورة" مصر : لجنة الخدمات ، تقرير رقم : 17 ، 1994 .
- 2- منظمة العمل العربية . "العمل والتنمية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية" . القسم الأول ، 1994 .
- 3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . الكتاب السنوي للإحصاءات التربوية في الوطن العربي ، إدارة التوثيق والمعلومات ، تونس : 1998 .
- 4- تقرير التنمية البشرية . "إطلاق العنان للإبداع البشري - إستراتيجيات وطنية" القاهرة : مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، 2001 .
- 5- البنك الدولي . تقرير التنمية في العالم عن سنة 1993 ، القاهرة : 1993 .
- 6- اليونسكو . الكتاب الإحصائي السنوي ، 1996 .

وثائق رسمية :

- 1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . جامعة باتنة ، مصلحة المحاسبة ، ميزانية التسيير للسنوات : 1992/1993/1994/1995/1996/1997/1998/1999/2000/2001 .

- 2- وزارة التعليم والبحث العلمي . ديوان الخدمات الإجتماعية الجامعية ، جامعة
بانتة ، الإقامة الجامعية ، دواي الصالح ، الميزانية المعدلة
للسنوات : 1997/1998/1999/2000/2001/2002 .
- 3- مشروع ميزانية الدولة لسنة 1995 .
- 4- مشروع ميزانية الدولة لسنة 1997 .
- 5- مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 ، الجزء الثاني (سبتمبر 1999) .

Ouvrages :

- 1-Fegani Meriem. **Le Programme D'ajustement structurel En Algérie.** Alger : L'Aps. N° 34 Economique. 1996.
- 2-Bouderssa Maamar. **Faut-il Fermer L'université Algérienne.** Alger : ED, Enal. 1994.
- 3-Aberkane Abdelhamid. **" L'université " algérienne De L'éthique Au Marché Et De La Conviction à L'incertitude.** Alger : Edition CRASC. 1998.

Thèse Et Rapports :

- 1-Moussaoui Abedenour. " La Gouvernance Des Systèmes Universitaires. Le Cas De L'Algérie ", Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Option : Techniques Quantitatives, Université de Constantine, Faculté Des Sciences Economiques Et des Gestion, Juin 2003.
- 2- Ferroukhi Djamel. " Stratégie De Mise En Place De L'option Scientifique Et Technique à Travers Le Système Educatif " Rapport De Recherche, INPS (Alger : 1998).
- 3-Larse Sevend. "Le Financement Des Bibliothèques Universitaires Au Danemark ", Rapport De Recherche D'une Conférence Générale (Danemark : 31 Septembre 1997).
Voir Le Site : <http://www.ifla.org/IV/ifla63/63larsf.htm>
- 4- Robertson Bernard. " Mondialisation Et Economie Du Savoir " Conférence De L'Association Américaine Pour L'avancement De La Science (Washington : 18 Mai 1999).
Voir Le Site :
<http://www.cnrs.fr/DRI/washington/actualité/notes/99/n9910w.htm>
- 5- Girard Stephane. "L'université Doit Réster A L'ecoutes Des Besoins de son Milieu ", Le Rapport Des Etats Généraux (Québec : 1995). Voir le site :
<http://www.uqac.quebec.ca/adauqac/avril97/états-généraux.htm>
- 6- Smouts, Marie – Claire. " Du Bon Usage De La Governance En Relations Internationales ", Revu Internationale Des Sciences Sociales (UNESCO.Paris : 1998).
- 7-Halimi Susyu. " L'enseignement supérieur en monde ", Dans La Conférence Mondial Sur L'enseignement supérieur (UNESCO. 09 Octobre 1998).

8- Université. Article De L'encyclopédie Universalis (France : 1995).

9- Le Grand Dictionnaire Encyclopédique " La Rouse " (Paris : Librairie La Rouse, 1998).

Les Rapports :

1-**World Bank.** " A Medium- term Macroeconomic Strategy For Ageria " Sustaining Faster Growth With Economic And Social Stability. Volume 1. May 2003.

2-**World Bank,** " Education In The Middle East & North Africa " A Strategy Towards Learning For Development, Human Development Sector Middle East & North Africa Region. 1998.

3-**UNESCO.** Research And Development Systems In The Arab States Development Of Science And Technology Indicator (Cairo Office, 1995).

4-**Banque Mondiale.** " L'enseignement Supérieur, Les Leçons de L'expérience ", 1995.

5-Le Financement Des Universités Québécoises. Rapport Du Groupe De Travail (Québec : 1998).

Voir Le Site :

http://www.meq.gouv.qc.ca/ens-sup/ens-univ/rap_fin/docum.asp

Documents Officiels :

1-M.E.R.S. Sous-Direction De finance, Budget De Secteur : 1992/1993/1994/1995/1996/1997/1998/1999/2000/2001.

2-M.E.R.S. Sous-Direction Des Statistiques Et De Planification Revues Statistiques N° 27/28/29/30.

3-M.E.R.S. Bourses. 2001.

4-Université De Batna, Guide Sommaire, 1996/1997.

Documentation En Ligne Sur Les Sites Internet Suivant :

<http://www.worldbank.org>

<http://www.finance-algeria.org>

<http://www.mers.ed.dz/frstate2001-2003.html>

<http://www.univ.batna.dz/>

<http://www.jordap.org/>

